

Distr.: General
8 May 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨
من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية السادسة المقدمة من الدول الأطراف

نيوزيلندا*

* هذا التقرير صادر دون تحرير رسمي.

للاطلاع على التقرير الأوّل المقدم من حكومة نيوزيلندا، انظر CEDAW/C/5/Add.41 الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها السابعة. وللإطلاع على التقرير الثاني المقدم من حكومة نيوزيلندا، انظر CEDAW/C/NZL/2 و Add.1 الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الثالثة عشرة. وللإطلاع على التقريرين الدوريين الثالث والرابع مجتمعين انظر CEDAW/C/NZL/3-4 و Add.1 اللذين نظرت فيهما اللجنة في دورتها التاسعة عشرة. وللإطلاع على التقرير الدوري الخامس المقدم من حكومة نيوزيلندا، انظر CEDAW/C/NZL/5 الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين.



المحتويات

الصفحة

٣	تصدير
٥	مقدمة
٧	معلومات أساسية
٩	المادة ١: تعريف التمييز ضد المرأة
١٠	المادة ٢: تدابير القضاء على التمييز
١٣	المادة ٣: تطوّر المرأة والنهوض بها
١٩	المادة ٤: التعجيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة
٢٠	المادة ٥: دور كل من الجنسين والقبولة النمطية
٢٣	المادة ٦: قمع استغلال المرأة
٢٨	المادة ٧: الحياة السياسية والعامة
٣٥	المادة ٨: التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي
٤٠	المادة ٩: الجنسية
٤١	المادة ١٠: التعليم
٥٦	المادة ١١: العمالة
٧١	المادة ١٢: الصحة
٨٦	المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية
٩٢	المادة ١٤: المرأة الريفية
٩٩	المادة ١٥: المساواة أمام القانون وفي المسائل المدنية
١٠٥	المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية
١١٩	المراجع
١٢٥	قائمة التذييلات

تصدير

يسرني، باسم حكومة نيوزيلندا، أن أقدم تقرير نيوزيلندا السادس بشأن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد ظلت الحكومات المتعاقبة يحدوها التزام عميق بإزاء تنفيذ الاتفاقية حتى باتت نيوزيلندا تملك حالياً إطاراً قانونياً وسياسياً متقدماً يكفل إسباغ الحماية الشاملة في وجه جميع أشكال التمييز. كما يجري العمل بالقوانين التي تضمن الحقوق المتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة، فللمرأة الحق في أن تتلقى أجراً مساوياً عن عمل ذي طبيعة مماثلة، فضلاً عن إتاحة الفرصة المتكافئة أمامها في مجالي التعليم والتدريب. كما يتاح للمرأة سبل شاملة من أجل الحصول على المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الحكومية كما أن لها حقوقاً متساوية مع الرجل في اكتساب وتغيير جنسيتها والاحتفاظ بها، فضلاً عن حقوق متساوية مع الرجل أيضاً فيما يتعلق بجنسية أبنائهما. وللمرأة حقوق متساوية كذلك في إبرام العقود وفي الإرث وفي حيازة الممتلكات.

وتركز نيوزيلندا حالياً على مواصلة تدعيم إطار القوانين والسياسات وضمنان ألا تعاني المرأة من التمييز على أساس الأمر الواقع. ويركّز محور هذا التقرير على رسم معالم التغييرات التي تتم في مجال القوانين والهياكل والسياسات منذ التقرير السابق فضلاً عن الاستجابة إلى التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة عقب نظرها في تقرير نيوزيلندا الأخير. وخلال فترة التقرير تم إحراز تقدّم ملموس من حيث وفاء نيوزيلندا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وإن كان لها حالياً تحفّظ واحد يتعلق بالمرأة في ميدان القتال. ومع ذلك فعلى صعيد الممارسة لا توجد حواجز تحول بين المرأة وبين المشاركة في الاضطلاع بأدوار قتالية. وفور أن يتم التغيير التشريعي الضروري فلسوف تنظر نيوزيلندا في سحب هذا التحفّظ المتبقي.

أما مجالات التقدّم المرموق الذي تم إحرازه على مدار فترة الإبلاغ فتشمل وضع وتنفيذ خطة عمل نيوزيلندا من أجل المرأة وإتاحة الحكومة إجازة والدية مدفوعة الأجر. وقد أضيفت التغييرات على نظام قروض الطلاب بما من شأنه على الأرجح أن يفيد النساء على وجه الخصوص كما تم تنفيذ التدابير الكفيلة بمواصلة دعم مشاركة المرأة في مجال العمالة.

بيد أن نيوزيلندا، شأنها شأن كثير من البلدان، ما زال أمامها الكثير كي تقوم به. وعلى ذلك فإن تركيز نيوزيلندا حالياً لا يقتصر فقط على تحسين أوضاع المساواة بين الرجل والمرأة ولكن ينسحب أيضاً على تحسين المساواة بين مختلف فئات النساء وحل المزيد من المشاكل الصعبة ومن ذلك مثلاً العنف الأسري والفصل المهني.

على أن كثيراً من هذه القضايا لن يتطلب فقط تدخل الحكومة ولكنه سوف يقتضي كذلك تغييرات كبيرة تتم في الأجل الطويل في مجال الثقافة والمواقف المتخذة. وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير للعمل الذي قام به موظفو الوزارة والمنظمات غير الحكومية وفرادى النساء الذين أسهموا في إعداد هذا التقرير الذي أعتز كثيراً بتقديمه إلى اللجنة.



ليان دلزيبيل

وزيرة شؤون المرأة

مقدمة

١ - هذا هو تقرير نيوزيلندا الدوري السادس المقدم عن تنفيذها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تم إعدادها طبقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بتجميع المادة من حيث شكل ومضمون التقارير المقدمة من جانب الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (HRI/GEN/2/Rev.1/Add.2). ويغطي هذا التقرير الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢ - ويشمل التقرير التدابير التشريعية والقضائية والإدارية الرئيسية وغيرها، التي تم اتخاذها في فترة الاستعراض من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقية. وينبغي قراءته بالاقتران مع تقارير نيوزيلندا السابقة المقدمة بموجب الاتفاقية، فضلاً عن تقرير نيوزيلندا الدوريين الثالث والرابع المقدمين في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCRP/C/64/Add.10 و CCRP/C/NZL/2001/4) وتقرير نيوزيلندا الدوري الثاني بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/1990/6/Add.33) وتقارير نيوزيلندا الدورية المجمعة الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر في التقرير المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (غير مرقم).

٣ - وفي أحد تذييلات التقرير (انظر التذييل ٣) ترد التطورات الحاصلة في توكيلاو التي تنطبق عليها الاتفاقية بحكم التزام نيوزيلندا بمعاهدة في هذا الصدد. وبوصفها دولاً تتمتع بالحكم الذاتي، تتحمل كل من جزر كوك ونيوي المسؤولية عن تقديم تقارير بشأن معاهدات حقوق الإنسان التي تنطبق عليهما وفق الإجراءات التعاھدية التي تلتزم بها نيوزيلندا. وفي إطار برامج نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية الثنائية فقد ساعدت نيوي وجزر كوك على الوفاء بالتزاماتهما في مجال تقديم التقارير بموجب الاتفاقية. وتفهم نيوزيلندا أن جزر كوك قدمت تقريراً عن تنفيذها للاتفاقية.

٤ - وقد شملت التعليقات التي خلصت إليها اللجنة (A/5/8/38، الفقرات ٤٠٥-٤٣١) بشأن تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس (CEDAW/C/NZL/5)، المشار إليه في هذا السياق بوصفه "التقرير الأخير" بعض الاقتراحات والتوصيات. وترد الردود على التوصيات في جدول مذيّل لهذا التقرير (انظر التذييل ١) كما تمت معالجتها في سياق هذا التقرير وضمن إطار المادة التي تتعلق بها على وجه الخصوص.

٥ - وما برحت نيوزيلندا تدلّل على التزام رفيع المستوى لكفالة الامتثال لكامل نطاق التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وهي مساهم فعّال في إطار المجتمع الدولي وطرف في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان كما أن لديها العناصر اللازمة لفعالية حماية وتعزيز

وإقرار حقوق الإنسان التي تتمثل في: الديمقراطية وسيادة القانون إضافة إلى قضاء مستقل مبرأ من الفساد وهياكل فعالة لإدارة شؤون الحكم وآليات متخصصة لحقوق الإنسان وسائر ضروب المساءلة ثم الإقرار باستضعاف فئات معينة وأفراد بأعيانهم.

٦ - كما تتحمل نيوزيلندا التزاماً محدداً بإزاء تعزيز حقوق المرأة على مستوى دولي. وهي مشارك فعال في لجنة وضع المرأة وتعمل على تعزيز حقوق المرأة في لجنة حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أن نيوزيلندا تكفل للمساعدة الإنمائية الدولية التي تقدمها أن يكون من شأنها تعزيز مقاصد ومبادئ الاتفاقية.

٧ - وعلى الصعيد الداخلي، استمر تنفيذ الاتفاقية بصورة شاملة منذ التصديق عليها في عام ١٩٨٥. وهذا التقدم يقطع الآن أشواطاً من بعد أشواط ويركّز على عنصر الترسيع في ضوء التأكيد في فترات الإبلاغ السابقة على تطوير الأطر اللازمة في المجالات القانونية ومجال السياسات. بما من شأنه وضع الاتفاقية موضع التنفيذ. وخلال فترة الإبلاغ هذه لم يطرأ أي تغييرات على الإطار القانوني في نيوزيلندا بحكم المدى الذي تم تطويره بالفعل من أجل الامتثال للاتفاقية لدرجة أن أصبح التنفيذ ينصبّ حالياً على السياسات التي يتم العمل بها ضمن الأطر القائمة بالفعل.

٨ - ولدى وضع السياسات المتعلقة بالمرأة، تدرك الحكومة أن ضمان رفاه النساء والفتيات أمر لا غنى عنه لكفالة رفاه جميع سكان نيوزيلندا. وعليه، فكثيراً ما يتم إدماج قضايا المرأة في مسار العمليات الأساسية المنفذة في مجال السياسة، كما يجري التصدي لها من خلال اتباع نهج مشترك بين الوكالات المعنية، فضلاً عن أن النهوض بالمرأة وتنميتها يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للحكومة لتحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يجنيها جميع سكان نيوزيلندا.

٩ - وينعكس النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الحكومة لتحسين تلك النتائج بالنسبة للمرأة في خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٤. وهذه الخطة تطرح أهدافاً محددة يتوجب على الحكومة أن تحققها في مجالات استقلال المرأة الاقتصادي والتوازن بين عملها وحياتها وتحقيق رفاهها. كما ترتبط خطة العمل بوسائل قوية مع مقاصد ومبادئ الاتفاقية (على النحو المبين في التذييل ٤). ومن الملاحظ أن المنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني والدوائر النسائية في المجتمعات المحلية في نيوزيلندا كانت تستشار على نحو وثيق خلال وضع خطة العمل. ويرد ملخص لآرائها بشأن وضع المرأة في نيوزيلندا وأولويات العمل في تذييل لهذا التقرير (التذييل ٢).

١٠ - ويتم حالياً اتباع سياسات جوهرية لدعم نتائج العمل بالنسبة للمرأة في إطار المجالات الثلاثة الرئيسية التي تتألف منها خطة العمل وفي غير ذلك من مجالات الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، وحيثما تطرأ احتياجات محددة للنساء ككل أو لفئة معينة من النساء، توجد سياسات محددة بدورها لتلبية تلك الاحتياجات، ومن ذلك مثلاً صحة المرأة، مما يعكس الأولوية التي تعتمدها الحكومة بشأن التصدي ليس فقط إلى أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة ولكن أيضاً للتفاوت الحاصل بين فئات النساء المختلفة على السواء.

١١ - كما أُحرز تقدم ملموس خلال فترة الإبلاغ فيما يتعلق بوفاء نيوزيلندا بالتزاماتها بموجب الاتفاقية حتى باتت نيوزيلندا تمتلك الآن الإمكانيات التي تتيح إحجازة والديه مدفوعة الأجر. وتنوي الحكومة توسيع نطاق هذه الإمكانيات ومدى تغطيتها. ومع ذلك فلا تزال هناك مجالات تحتاج للمزيد من التقدم ولا سيما فيما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة وأجر المرأة والإنصاف في فرص العمل. وتعني طبيعة هذه القضايا أنها أكثر تعقيداً وأشد تشابكاً وتقاطعاً مع بعضها البعض مما قد يستغرق وقتاً أطول لحلها. والحكومة ملتزمة بالتصدي لهذه القضايا سواء من خلال تنفيذ خطة العمل أو من خلال استراتيجيات إنمائية اجتماعية واقتصادية أخرى.

معلومات أساسية

عام

١٢ - ينبغي الإشارة إلى وثيقة نيوزيلندا الأساسية التي تلقي نظرة عامة على خصائص مجتمع نيوزيلندا وعلى الهياكل السياسية والاقتصادية القائمة لكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل نيوزيلندا بما في ذلك حقوق النساء والفتيات. وهذه اللوحة العامة تتيح السياق اللازم لفهم تنفيذ نيوزيلندا للاتفاقية.

١٣ - لقد ظلت نيوزيلندا تُحكّم من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ بواسطة حكومة تحالف ائتلافية عمالية. واستمر حزب العمال لفترة ثانية في الحكم بعد الانتخابات العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وقام بتشكيل حكومة ائتلاف مع الحزب التقدمي. وأجريت انتخابات عامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأدت إلى أن أصبحت نيوزيلندا تحت حكم ائتلاف لحزب العمال والحزب التقدمي وفي ظل اتفاقات تفاهم وثقة مع الحزبين الآخرين وهما: نيوزيلندا أولاً والمستقبل المتحد.

المرأة في نيوزيلندا

١٤ - يورد الفرع المعنون "المعلومات الوقائية والإحصائية" من وثيقة نيوزيلندا الأساسية وصفاً إحصائياً ونوعياً لتكوين الإناث من سكان نيوزيلندا. وباختصار:

- النساء يفقن الرجال عدداً في نيوزيلندا بالنسبة إلى جميع الفئات العرقية فيما عدا الفئة العرقية "الأخرى"^(١).
- التنوع العرقي للسكان الإناث يزداد مع الزيادة المطردة السرعة في عدد النساء الآسيويات ونساء المحيط الهادئ.
- معدلات الخصوبة لنساء الماوري والمحيط الهادئ مرتفعة بينما معدلات الخصوبة لإناث الأوروبيين والآسيويين منخفضة نسبياً.
- الأوروبيات يتمتعن بأجل متوقع للحياة أطول من نساء الفئات العرقية الأخرى.
- التوزيع العمري للإناث من السكان سوف يتغير بصورة ملحوظة على مدار السنوات الخمسين القادمة. وبحلول سنة ٢٠٥١ تدل الإسقاطات على أن ٤٦ في المائة من النساء، بين السكان سوف يزيد عمرهن على ٥٠ سنة مقارنة بنسبة ٢٩ في المائة فقط عام ٢٠٠٤. ومن ثم فلسوف تستمر قضايا السكان الأكبر سناً لكي تؤثر بصورة غير تناسبية على النساء وهن يتقدمن في العمر.

١٥ - تم في هذا التقرير تقسيم البيانات حسب نوع الجنس والأصل العرقي قدر الإمكان. وفي كثير من الحالات لم يُتَح الحصول على بيانات على هذا القدر من التفصيل ومن ثم يظل هذا الأمر تحدياً مستمراً.

إعلان ومنهاج عمل بيجين

١٦ - كما سبقت ملاحظته في التقرير السابق، ففي أعقاب مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥، حددت حكومة نيوزيلندا عدداً من المجالات الأساسية التي يمكن أن تشهد مزيداً من الإجراءات الرامية إلى تحسين وضع المرأة:

- تعميم المنظور الجنساني في وضع جميع السياسات والبرامج.
- تلبية الاحتياجات اللازمة لتحسين جمع البيانات عن جميع جوانب حياة المرأة.
- تنفيذ توصيات منهاج العمل فيما يتصل بنساء وفتيات الماوري.
- التصدي لمسألة عمل المرأة غير المدفوع الأجر.
- التصدي لثغرة الأجر القائمة بين الجنسين.
- تعزيز أدوار المرأة في مجال صنع القرار.

(١) مصطلح الفئة العرقية "الأخرى" يستخدم لوصف الأشخاص الذين يعرفون عرقياً بأنهم من غير الأوروبيين والماوري والمحيط الهادئ أو الآسيوي.

المادة ١

تعريف التمييز ضد المرأة

مقدمة

١٧ - منذ التقرير الأخير لم تطرأ تغييرات على الإطار القانوني في نيوزيلندا الذي يكفل الحماية إزاء جميع أشكال التمييز التي تغطيها الاتفاقية. ولكن تم إدخال بعض الإجراءات. مما يكفل عدم تجاوز القوانين الجديدة لأوجه الحماية الرئيسية لحقوق الإنسان.

١٨ - وفي التعليقات التي خلصت إليها اللجنة على تقرير نيوزيلندا السابق، أوصت اللجنة بأن تتخذ نيوزيلندا الخطوات الملائمة لدمج جميع أحكام الاتفاقية ضمن القانون المحلي. وقبل أن تصبح نيوزيلندا طرفاً في معاهدة دولية فإن حكومتها تضمن أن تمتثل تشريعاتها وسياساتها وممارساتها الإدارية بصورة تامة مع الالتزامات التي يتضمنها الصك ذو الصلة. وعليه، وفيما لا تملك نيوزيلندا أي بند تشريعي محدد ينفذ الاتفاقية، فإن التزامات الحكومة بموجب الاتفاقية تم تنفيذها من خلال التشريعات العريضة الأخرى التي تركز على حقوق الإنسان.

١٩ - هذا ولم تُقدّم التماسات إلى اللجنة في فترة الإبلاغ هذه بموجب البروتوكول الاختياري للاتفاقية الذي صدّقت عليه نيوزيلندا في عام ٢٠٠٠.

معاهدة واتانغي

٢٠ - سوف يتواصل إدراج الإشارات إلى معاهدة واتانغي في التشريعات الجديدة

شرعة نيوزيلندا للحقوق لعام ١٩٩٠

٢١ - تتطلب شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ من المدعي العام إبلاغ مجلس النواب عندما يتبين أن ثمة مشروعاً بقانون لا يتسق مع شرعة الحقوق. وخلال وضع التشريعات والسياسات الجديدة، تعمل وزارة العدل بصورة وثيقة مع الدوائر الحكومية الأخرى لكي يُكفل اتساق التشريع والسياسات الجديدة قدر الإمكان مع شرعة الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك تقتضي الشرعة المذكورة أن يكون تفسير أي تشريعات متسقاً ما أمكن مع الحقوق والحريات التي تؤكدتها. كما وضعت المحاكم عدداً من أوجه الانتصاف فيما يتعلق بمخالفات شرعة الحقوق. وورد في تقرير نيوزيلندا الدوريين الثالث والرابع مناقشة كاملة لوضع شرعة الحقوق وما يتصل بها من قانون السوابق القضائية باعتبار أن التقريرين مقدّمان عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/64/Add.10) و (CCPR/C/NZL/2001/4).

المادة ٢

تدابير القضاء على التمييز

مقدمة

٢٢ - تتمتع نيوزيلندا بإطار متقدّم في مجال القوانين والسياسات يكفل إسباغ الحماية الشاملة إزاء جميع أشكال التمييز ويدعمه هيكل مؤسسي شامل مستقل يضمن فعالية إنفاذه.

٢٣ - ولم يطرأ أي تغييرات منذ التقرير السابق على الأحكام القانونية التي تتصل مباشرة بحقوق المرأة. على أن المبادئ التوجيهية التي أصدرها مجلس الوزراء تتطلب عند طرح مقترحات بسياسات معيّنة، أن يولّى الاعتبار إلى مدى اتساقها مع قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ ومع شرعة الحقوق في نيوزيلندا لعام ١٩٩٠. وجميع ورقات السياسات المقدمة إلى مجلس الوزراء واللجان الوزارية لا بد وأن تشمل بياناً بشأن أي أوجه تضارب بين المقترحات وقانون حقوق الإنسان وشرعة الحقوق في نيوزيلندا فضلاً عن موجز بالآثار المترتبة وتعليق يتناول وضعية وأسلوب التصدي لتلك المسائل أو حلها^(٢).

٢٤ - ومن المؤسسات الرئيسية التي تضطلع بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا مفوضية حقوق الإنسان. ومنذ التقرير الأخير تولت الهيئة العمل على مواصلة تدعيم قدرتها على الاستجابة لاحتياجات حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وثمة مؤسسات أخرى ذات صلة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومنها مثلاً مكتب أمين المظالم، ومفوض شؤون الطفل ويرد وصفهما في "إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان" في فرع وثيقة نيوزيلندا الأساسية.

مفوضية حقوق الإنسان

٢٥ - تضطلع مفوضية حقوق الإنسان بدور محوري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نيوزيلندا. ويتمثل تقييم الهيئة الشامل لحقوق المرأة في نيوزيلندا في أنه قد طرأ تقدّم ملموس منذ التقرير الأخير المتعلق بحقوق المرأة في مجالات شتى مما يستدعي شعور نيوزيلندا بالاعتزاز. ومن ذلك مثلاً بدء العمل بالإجازة الوالدية المدفوعة. ومع ذلك فثمة مجالات ما زالت معقّدة وصعبة التناول، ومنها مثلاً الفصل المهني والحواجر الزمنية التي تحول بين المعاقين وبين المشاركة الكاملة في المجتمع ضمن أمور أخرى. وفي هذا المجال لم يُتَح إحراز تقدم وهو ما يقتضي التزاماً عميقاً من أجل إحراز تقدّم في فترة الإبلاغ المقبلة.

(٢) دليل الخطوة خطوة لعمليات مجلس الوزراء واللجان الوزارية - عملية وضع السياسات التي يتطلبها مجلس الوزراء، ولنغتون: (مكتب مجلس الوزراء، ٢٠٠١).

خطة عمل نيوزيلندا لحقوق الإنسان التي تتولاها مفوضية حقوق الإنسان

٢٦ - صدر في عام ٢٠٠١ قانون تعديل حقوق الإنسان فأعطى المسؤولية لمفوضية حقوق الإنسان عن وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد تم نشر خطة عمل نيوزيلندا لحقوق الإنسان في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ وجرى تطويرها على مدى ما يقرب من سنتين بعد مشاورات مستفيضة مع شعب نيوزيلندا. وثمة مجموعة محدّدة من الإجراءات تتصل بحقوق الإنسان للمرأة وهي لم يتم تطويرها ضمن الخطة المذكورة في ضوء خطة العمل القائمة حالياً بالنسبة للمرأة في نيوزيلندا. ومع ذلك فإن عناصر من خطة حقوق الإنسان ما زالت تتصل بالمرأة والفتاة ومنها على سبيل المثال الإجراءات المتعلقة بالأطفال والشباب والمعوقين، والحق في العمل، والحق في الأمن والوصول إلى ساحة العدالة.

٢٧ - وقد رحّبت الحكومة بمساهمة الهيئة ولسوف تواصل النظر في وضع خطة عمل الحكومة لحقوق الإنسان خلال عام ٢٠٠٦ وإن كان لا يتوقع صدور قرارات موضوعية قبل تقديم هذا التقرير.

وحدة تكافؤ الفرص في مجال العمل

٢٨ - أنشأ قانون تعديل حقوق الإنسان لسنة ٢٠٠١ دوراً لمفوض دائم توكل إليه مسؤولية إسداء المشورة وتولي القيادة بشأن أنشطة تكافؤ الفرص في مجال العمالة ورصد وتقييم التقدّم المحرز في هذا الصدد وإجراء المناقشات بشأن القضايا ذات الصلة بما في ذلك المساواة في الأجر. أما وحدة الفرص المتكافئة في مجال العمل فتم إنشاؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٣ لتعزيز أعمال مفوض الفرص المتكافئة في مجال العمل، وينصب تركيزها على حقوق المرأة. ومنذ إنشائها، اضطلعت الوحدة بتقديم تقرير تأسيسي رئيسي عن التقدم في مجال الفرص المتكافئة في العمل في نيوزيلندا: إطار للمستقبل. وأجرت الوحدة مشاورات واسعة من أجل إعداد: تقرير الحق في العمل الذي قدّم مساهمات مدروسة بشأن نتائج العمالة في خطة نيوزيلندا لحقوق الإنسان (انظر أعلاه).

٢٩ - وفي عام ٢٠٠٤، أوكلت الحكومة إلى مفوض الفرص المتكافئة في مجال العمل المسؤولية عن وضع التوجيهات لكيانات التاج للمساعدة على كفاءة توسيع تكافؤ فرص العمل على نطاق قطاع الدولة الأوسع. وقد وُضع هذا التوجيه بالتشاور مع مفوضية خدمة الدولة وشمل كيانات التاج وأرباب العمل وممثلي النقابات والاختصاصيين في مجال الفرص المتكافئة للعمل على وضع اللوائح والأدوات وحلقات العمل التدريبية من أجل تعزيز وجود "رب العمل الطيب". وسوف يتاح موقع على الشبكة العالمية الإلكترونية في آذار/مارس ٢٠٠٦ بالمشاركة مع الصندوق الاستئماني للفرص المتكافئة في مجال العمل من أجل طرح أفضل نماذج الممارسة.

٣٠ - ومن العناصر الرئيسية للعمل ما شمل أيضاً: إجراء تعداد إحصائي عن مشاركة المرأة في إدارة شؤون الحكم والحياة السياسية. قد أوضح أن المرأة في نيوزيلندا ما زالت تتعثر خلف التقدم الذي تحقّق في بلدان أخرى مقارنة. وهناك أيضاً تقرير الحق في الرضاعة الطبيعية وكذلك إطلاق شبكة الفرص المتكافئة الوطنية وإجراء البحوث بشأن التمييز الذي تواجهه العاملات الأكبر سناً وتسليط الضوء على نقص تمثيل المرأة في مجال التدريب المهني.

حل المنازعات

٣١ - لم تطرأ تغييرات ملموسة في الفترة قيد الاستعراض على هيكل دائرة حل المنازعات التابعة للمفوضية.

٣٢ - العدد الإجمالي للمنازعات المتعلقة بالتمييز الجنسي (بما في ذلك التمييز على أساس جنسي) ظل ثابتاً بصورة نسبية عند ١٣ في المائة تقريباً لكل من سنوات فترة الإبلاغ. وبشكل عام، فإن المنازعات على أساس جنسي تشكّل ٦ في المائة من مجموع المنازعات، كما أن حالات التحرش الجنسي تشكّل ٧ في المائة. ومع ذلك فإن النساء يطرحن طائفة من منازعات التمييز الأخرى على المفوضية. وعلى سبيل المثال فقد أجري تحليل لجميع شكاوى النساء خلال فترة الإبلاغ فأوضح أن المنازعات المتأتية من النساء تندرج بشكل عام ضمن المجالات المحظورة التالية من التمييز:

- الجنس (بما في ذلك التحرش الجنسي): ١٦-٢٢ في المائة من جميع المنازعات التي ترفعها المرأة
- الإعاقة: ١٧-٢٦ في المائة من جميع المنازعات من جانب النساء
- العرق (بما في ذلك الأصول العرقية والقومية والتوتر العرقي والتحرش العرقي): ٢٤-٣٤ في المائة من جميع المنازعات من جانب النساء
- الوضع الأسري: ٧-٨ في المائة من جميع المنازعات من جانب النساء
- العمر: ٥-١٠ في المائة من جميع المنازعات من جانب النساء

٣٣ - أما المجالان الرئيسيان للمنازعات بشأن التمييز الذي تتعرض له المرأة فيتصلان بالعمالة وبتقديم البضائع والخدمات. فالعمالة، بما في ذلك ما قبل الالتحاق بالعمل، كانت بين ٣١ و ٤٦ في المائة من المنازعات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ بينما كان تقديم البضائع والخدمات يتراوح بين ٣٣ و ٤٤ في المائة. وثمة تحليل لعينة تضم ٧٥ من حالات منازعات التمييز الجنسي أوضحت أن ٣٧ في المائة كانت منازعات بشأن التمييز بسبب الحمل.

٣٤ - وكان هناك ثلاث منازعات كبيرة على أساس التمييز الجنسي خلال فترة الإبلاغ، وهي تتعلق بالفصل المهني والمساواة في الأجر وفقّر الأطفال والتمييز في إتاحة سبل التعليم

وإعانة الطلاب ونظام إقراض الطلاب. ومن هذه المنازعات ما يخضع للاستئناف. وما زال هناك حالتان تحتازان المراحل التمهيدية سواء في حل المنازعات أو في المسائل الإجرائية وهذه المنازعات توضح أن قضايا حقوق الإنسان الملموسة هي الآن مطروحة على المفوضية وعلى الساحة الجماهيرية بطريقة لم تكن مسبقة من قبل. كما أسهم في هذا التطور تزايد أنشطة الدعوة من جانب مقدمي الشكاوى فضلاً عن الإلمام المعرفي بخدمات حل المنازعات التي تتولاها المفوضية.

مكتب دعاوى حقوق الإنسان

٣٥ - المنازعات التي لا يمكن حلها، أو التي لا يرغب طرف من أطرافها في قبول الوساطة، يمكن أن توجه مباشرة إلى محكمة النظر في مسائل حقوق الإنسان. وفي هذه الحالات يمكن أن يتصرف مكتب دعاوى حقوق الإنسان بوصفه المدعي. وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ كان هناك عدد صغير للغاية من القضايا التي تتعلق بالتمييز على أساس جنسي وبالتهرش الجنسي وعلى ذلك فإن الاتجاهات السائدة ما زال من الصعب الكشف عنها إلا أنه في عام ٢٠٠٣ كان ثمة ٤ قضايا: ثلاث منها تتعلق بالتهرش الجنسي وواحدة تتصل بالتمييز على أساس جنسي. وفي عام ٢٠٠٤ كان هناك خمس قضايا: منها أربع قضايا تهرش جنسي وقضية واحدة تميز على أساس جنسي. وفي عام ٢٠٠٥ لم يكن هناك سوى قضية واحدة تتصل بالتمييز على أساس الجنس.

الفئات الأخرى

٣٦ - بالنسبة لتدابير منع التمييز المتصلة بفئات بعينها من النساء، انظر المادة ٣: تطوّر المرأة والنهوض بها والمادة ١٤: المرأة الريفية.

المادة ٣

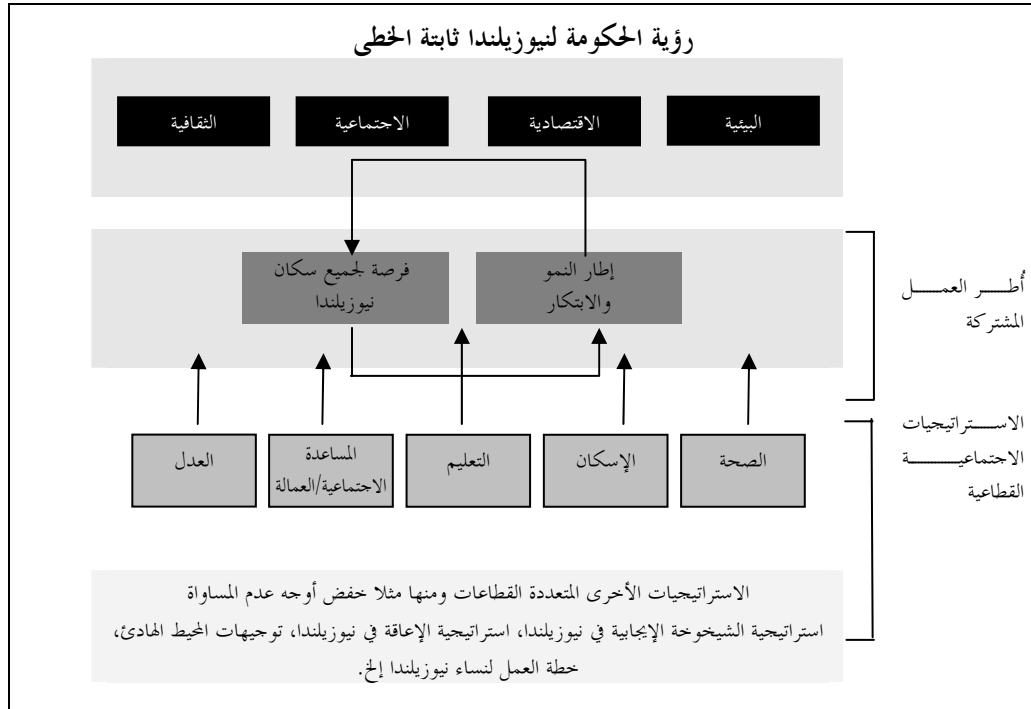
تطوّر المرأة والنهوض بها

مقدمة

٣٧ - خلال فترة الإبلاغ أبدت الحكومات المتعاقبة التزاماً بتحسين النتائج التي تحصل عليها المرأة في نيوزيلندا وكذلك تحسين ما يتعلق بالنساء من بلدان أخرى ولا سيما النساء اللاتي يعشن في منطقة المحيط الهادئ. وفي نيوزيلندا، يتم التسليم بأن مساواة المرأة والنهوض بها أمور لازمة لتحسين النتائج التي تعود على أهل نيوزيلندا جميعاً وبهذه الحالة يتم إدراجها ضمن المسار الرئيسي للعمليات السياسية. وفي مجالات كثيرة تحقق للنساء مستويات من الإنجاز مكافئة للرجال كما يتمثل تركيز سياسات حكومة نيوزيلندا حالياً على التصدي

للتباين فيما تحصل عليه الفئات المختلفة من النساء فضلاً عن القضاء على أوجه الاختلاف المتبقية في النتائج التي تعود على كل من المرأة والرجل.

٣٨ - وقد وضعت حكومة نيوزيلندا الجديدة أهدافاً بعيدة المدى بالنسبة للأداة الحاكمة بأكملها بالنسبة لتطور وتقدم المرأة والنهوض بها من خلال الاستراتيجية الاجتماعية الرئيسية التي اعتمدها الحكومة تحت عنوان إتاحة الفرصة لجميع سكان نيوزيلندا. وتصدر رؤية الحكومة بالنسبة لنيوزيلندا التي تتواصل خطاها على الطريق عن نطاق من الاستراتيجيات الاجتماعية التي تتشابه عبر قطاعات شتى بما في ذلك خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا (انظر الرسم البياني أدناه).



المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٤) إتاحة الفرصة لجميع سكان نيوزيلندا.

ولنغتون:

وزارة التنمية الاجتماعية

وزارة شؤون المرأة

٣٩ - وزارة شؤون المرأة هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن إسداء المشورة في مجال السياسات بشأن القضايا التي تتعلق تحديداً بالمرأة في نيوزيلندا. والوزارة تسهم في تشكيل رؤية الحكومة من أجل نيوزيلندا التي تتواصل خطاها على الطريق من خلال:

- إسداء المشورة في مجال السياسات بشأن القضايا التي تنجم عنها نتائج في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمرأة

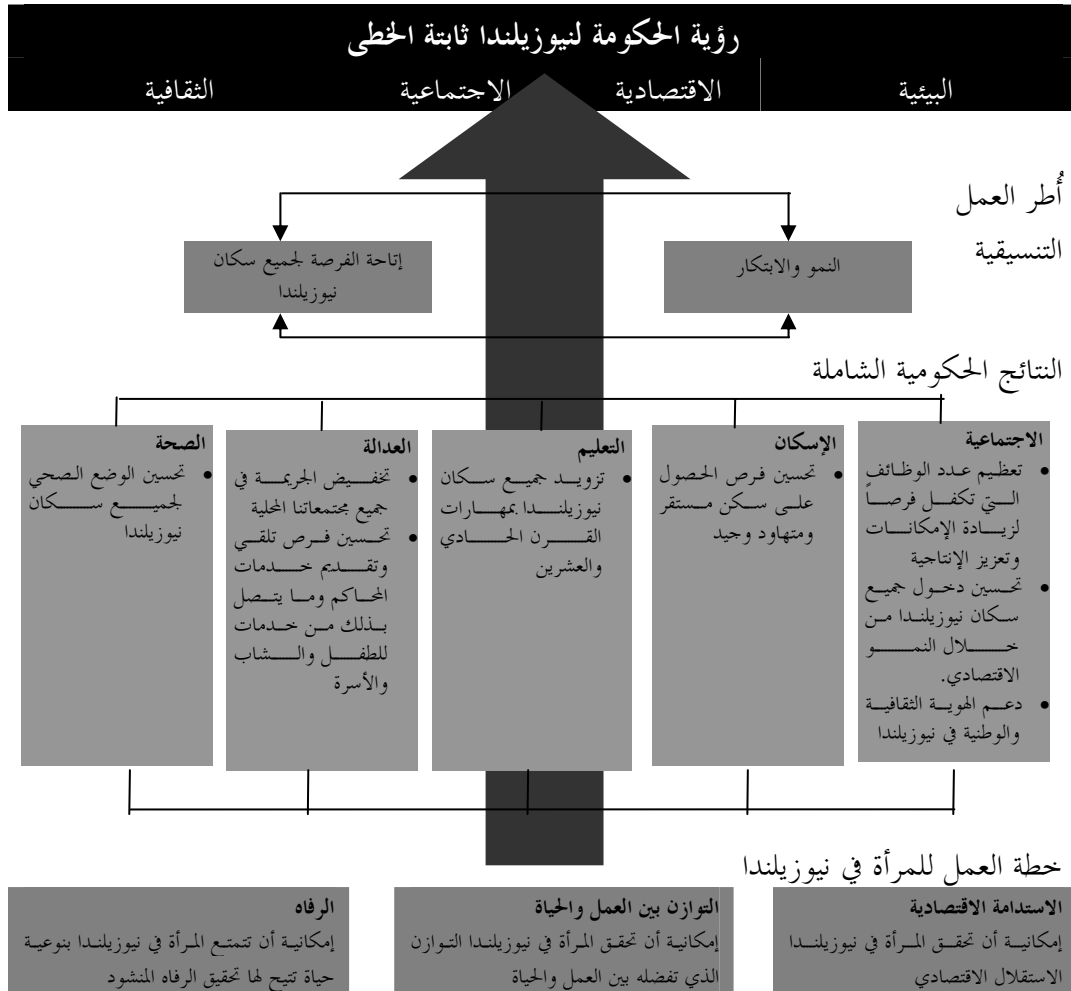
- مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بالنسبة لوضع المرأة
- ترشيح النساء من ذوات المؤهلات المناسبة لعضوية مجالس القطاعات التابعة للدولة
- ٤٠ - كما أن وزارة شؤون المرأة تسدي المشورة إلى هيئات الخدمة العامة بشأن كيفية تعميم التحليل الجنساني في عمليات وضع سياساتها، كما تقدّم النصيحة بشأن البيانات ذات الأثر الجنساني الصادرة عن هيئات الحكومة المختلفة. وهذه البيانات مطلوبة بالنسبة لجميع الأوراق التي تقدّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس الوزراء وتنظر هذه اللجنة في وضع وتنفيذ السياسة الاجتماعية للحكومة وفي قضايا المساواة الاجتماعية ولا بد من مشاوررة وزارة شؤون المرأة بشأن جميع المقترحات التي تتصل بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وخاصة نساء الماوري.
- ٤١ - وقد تم استعراض دور وزارة شؤون المرأة ودعمها وإعادة تأكيد دورها بوصفها وكالة قائمة بذاتها في عام ٢٠٠٣ وتسترشد في عملها بخطة العمل للمرأة في نيوزيلندا وهي خطة خمسية للحكومة بأكملها تستهدف تحسين حياة المرأة في نيوزيلندا وقد تم إطلاقها في عام ٢٠٠٤.
- خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا**
- ٤٢ - في عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة توجيهاً إلى وزارة شؤون المرأة للعمل بالتشاور مع سائر الوكالات على وضع خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا. وهذه الخطة تؤكد التزام الحكومة بتحسين طائفة عريضة من المجالات التي تتعلق بالمرأة مع تقليل حالات عدم المساواة بينها وبين الرجل وفيما بين فئات معيّنة من النساء. وقد قُدّمت مساهمات في وضع الخطة المذكورة من جانب نساء كثيرات ومنظمات غير حكومية على مستوى نيوزيلندا بأسرها.
- ٤٣ - وتمثل رؤية الحكومة في أن نيوزيلندا سوف تصبح مجتمعاً يقوم على الإنصاف وعدم النبذ وعلى الاستدامة حيث يمكن لجميع النساء تحقيق طموحاتهن. وبالإضافة إلى ذلك، بوسع نساء الماوري مثل شعوب تنغاتا وينوا (شعوب السكان الأصليين) التقدم على طريق تحقيق طموحات عائلاتهن (واهواناوا) والفرع القبلي (هاباوا) والقبيلة (إيوي) التي ينتمين إليها. وثمة إجراءات أخرى في الخطة المذكورة تهدف إلى تحسين النتائج المتحصلة في المجالات التي تنجم عنها آثار ملموسة للغاية بالنسبة للنساء والريفيات والمعاقات ونساء الأصول العرقية والمسنات في منطقة المحيط الهادئ.
- ٤٤ - وقد وضعت حكومة نيوزيلندا أولويات العمل من أجل تحسين ما يعود على المرأة في ثلاثة مجالات مترابطة:
- الاستدامة الاقتصادية - بتحسين الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتعزيز قدرتها على المساهمة في اقتصاد نيوزيلندا

- الموازنة بين العمل والحياة - بمساعدة المرأة على تحقيق مزيد من التوازن بين العمل والمأجور والحياة خارج العمل

- الرفاه - بتحسين صحة المرأة وأوضاعها الاجتماعية

٤٥ - وهذه المجالات تعكس آراء المرأة بالنسبة للعناصر التي تهمها والمجالات التي توضح مؤشرات عن نتائج دون المستوى بالنسبة للمرأة، فضلاً عن المجالات التي تستطيع الحكومة أن تتصرف فيها تحقيقاً للتحسينات. ومن شأن إنجاز الإجراءات، وتحقيق الغايات والأهداف المتوخاة ضمن الخطة أن يدعم إحراز النتائج المنشودة بالنسبة للمرأة.

٤٦ - والرسم البياني التالي يوضح كيفية قيام الخطة بدعم رؤية الحكومة من أجل تحقيق الاستفادة في نيوزيلندا.



المصدر: وزارة شؤون المرأة (٢٠٠٥) بيان بالمقاصد ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ولنغتون: وزارة شؤون المرأة.

٤٧ - ويفضي تنفيذ الخطة إلى تحقيق رؤية مستقبلية بالنسبة للمرأة وإلى توافر نظرة اقتصادية واجتماعية أفضل بالنسبة لنيوزيلندا. ويتم تنفيذ الخطة تحت إشراف فريق توجيهي يتألف من كبار المديرين التنفيذيين على مستوى الوكالات الحكومية القائدة فيما تتولى وزارة شؤون المرأة رصد التقدم المحرز بالنسبة لبنود الخطة. وسوف تزود الحكومة في عام ٢٠٠٦ باستعراض وتقرير مستكمل عن الخطة المذكورة.

اللاجئين والمهاجرين

٤٨ - في الفقرة ٤٢٦ من التعليقات التي خلصت إليها اللجنة على تقرير نيوزيلندا الأخير ترد توصيات محددة فيما يتعلق بالنساء اللاجئات والمهاجرات. وباعتبار نيوزيلندا طرفاً موقعاً على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على التمييز العنصري فإن حكومتها تنطلق من التزام عميق إزاء مكافحة العنصرية في نيوزيلندا بجميع أشكالها. أما جهود الحكومة المبذولة للقضاء على التمييز العنصري وكرهية الأجانب فمن ذلك اللاجئون والمهاجرون فيتم مناقشتها بصورة كاملة في التقرير الدوري الموحد لنيوزيلندا الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، حيث ينوّه هذا التقرير كذلك بالاستراتيجيات والخدمات التي تكفل تلبية الاحتياجات التي يحس بها اللاجئون والمهاجرون في المجالات التعليمية والصحية ومجالات العمل وما إليها بما في ذلك:

- مكتب الشؤون العرقية المنشأ في عام ٢٠٠١ الذي يعمل مع جميع الأفراد من جميع الأعراق بمن في ذلك المهاجرون واللاجئون والأفراد المولودون في نيوزيلندا الذين يعرفون هويتهم من حيث ارتباطها بأصل عرقي ينتمون إليه.
- استراتيجية التوطين في نيوزيلندا التي تم إطلاقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (انظر أدناه).
- استراتيجية الإنكليزية للكبار من الناطقين باللغات الأخرى.
- الخط اللغوي: خدمة هاتفية للترجمة الشفوية تم إطلاقها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وتهدف إلى تحسين سبل الوصول إلى الخدمات الحكومية للأفراد الذين لا يتكلمون الإنكليزية سوى في نطاق محدود أو غير الناطقين بها على الإطلاق.
- مواصلة وضع إطار استراتيجي للإجراءات العرقية وإجراءات الاستجابة لقضايا الصحة.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك ثمة بيانات تُطرح قدر الإمكان على نحو من التفصيل بشأن حالة النساء اللاجئات والمهاجرات بما في ذلك الحالة في مجال العمل والصحة والتعليم وكل ذلك

مُدْرَج في إطار المواد ذات الصلة. وسوف يتم تحسين إتاحة مثل هذه البيانات مستقبلاً مع تطوير الدراسة الاستقصائية للهجرة الطولية: نيوزيلندا التي تعمل على استقصاء تجارب التوطين للاجئين والمهاجرين في نيوزيلندا بما في ذلك مجالات البحث عن العمل وتعلّم الإنكليزية وسُبل الوصول إلى الخدمات الصحية.

استراتيجية التوطين في نيوزيلندا

٥٠ - استراتيجية التوطين في نيوزيلندا التي تم إطلاقها عام ٢٠٠٤ ترسم الإطار الذي يتم من خلاله إمكانية تطوير سياسات وخدمات تتصل بالتوطين. وهذه الاستراتيجية ترسي أساساً على صعيد الحكومة بأسرها للتوصل إلى نتائج توطين متفق عليها بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين وأسرهم بحيث يتسنى تحقيق الأهداف الستة التالية:

- الحصول على فرصة عمل مناسبة لمهاراتهم.
- تمكينهم من الحصول على معلومات ملائمة وخدمات تلبي احتياجاتهم.
- تزويدهم بالثقة في استخدام الإنكليزية في إطار موقف ما في نيوزيلندا أو بإمكانية حصولهم على دعم لغوي ملائم.
- تمكينهم من تشكيل شبكات الدعم الاجتماعية وإقرار هوية مجتمعية مستدامة.
- أن يشعروا بالأمان وهم يعبرون عن هويتهم العرقية كما يتسنى قبولهم حتى يشكلوا جزءاً من المجتمع المضيف الأوسع نطاقاً.
- مشاركتهم في الأنشطة المدنية والمحلية والاجتماعية.

٥١ - وتتحقق استراتيجية التوطين من خلال طائفة واسعة من المبادرات التي يتم اتخاذها على صعيد الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاستراتيجية تشجّع الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية ودوائر الأعمال التجارية والصناعة والمجتمعات المحلية على أن تتشارك في إتاحة الفرص للمهاجرين واللاجئين وفي مؤازرتهم.

النساء المعاقات

٥٢ - نساء نيوزيلندا، ولا سيما المعاقات منهن، كن دائماً مشاركات في وضع اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة المقترحة بشأن حقوق المعاقين وما برح مكتب شؤون المعاقين يعمل على نحو وثيق مع وزارة الخارجية والتجارة، وفي شراكة مع المعاقين أنفسهم، ومع منظمات قطاع المعاقين، من أجل المشاركة الفعالة لنيوزيلندا في وضع الاتفاقية المذكورة أعلاه التي

تتصدى لقضايا المعاقين بعد أن كانوا ضحية إهمال خطير على المستوى الدولي وفي نيوزيلندا على السواء.

فئات النساء الأخرى

٥٣ - يرد مزيد من المعلومات في إطار كل من المواد بشأن حالة النساء من الماوري والمحيط الهادئ والمعاقات والمستنات والشابات. بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بكل من الاحتياجات المحددة لتلك الفئات وجميعها مدرجة حسب الملائم.

٥٤ - وينبغي الإشارة إلى التقرير الأخير بالنسبة للمعلومات المتعلقة باستراتيجية تنمية شباب أوتيروا، واستراتيجية الشيخوخة الإيجابية في نيوزيلندا واستراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا. وما زالت كل هذه القضايا تشكل وعي الحكومة بشأن النهج التي تتبعها إزاء الشباب والمسنين والمعاقين.

النهوض بالمرأة في البلدان الأخرى

٥٥ - وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية - نغاهو توبوتوبو - ماي - توهيتي^(٣) هي الوكالة الحكومية المسؤولة عن المعونات والتنمية الدولية. ومنذ تشكيل هذه الوكالة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ كان القضاء على الفقر أمراً محورياً بالنسبة لمهمتها حيث تركّز هذا المحور إقليمياً على منطقة المحيط الهادئ. وتولي الوكالة أسبقية عليا لبناء شراكات قوية مع تركيز مساعدتها الإنمائية على الأنشطة التي تسهم في القضاء على الفقر من خلال إيجاد مجتمعات يظل لها الأمن والعدل وضم الصفوف وتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الاستدامة البيئية وإتاحة سبل معيشة مستدامة. وترد مناقشة مسهبة لمساهمة هذه الوكالة في تطور المرأة والنهوض بها في إطار المادة ٨ "التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي".

المادة ٤

التعجيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة

مقدمة

٥٦ - تندرج مساواة الرجل والمرأة في صلب الإطار القانوني وإطار السياسات. وتكفل القوانين الحقوق المتساوية للمرأة في جميع مجالات الحياة، ومن ذلك مثلاً الحق في الأجر المتساوي عن العمل المتماثل في طبيعته وتكافؤ فرص الحصول على التعليم والتدريب والوصول الشامل إلى الحصول على المعاشات والاستحقاقات التقاعدية بالنسبة للنساء. وثمة

(٣) إشارة إلى الأدوات التي تجلب النمو من بعيد.

قوانين مثل الإجازات الوالدية وحماية العمالة (الإجازة الوالدية المدفوعة) إضافة إلى القانون ٢٠٠٢ الذي يكفل معالجة أي حالة من انعدام المساواة يمكن أن تنشأ عن الاحتياجات الخاصة بالمرأة ومن ذلك مثلاً حاجتها إلى الانقطاع عن العمل من أجل رعاية الأطفال.

٥٧ - وتفضل الحكومة أن تعالج مسائل اللامساواة من خلال إطار القوانين والسياسات بدلاً من استخدام التدابير المؤقتة الخاصة وهذا يكفل نهجاً أكثر شمولاً لتحسين حالة المرأة واستدامة النتائج العائدة.

التدابير الخاصة المؤقتة

٥٨ - لم يطرأ تغييرات منذ التقرير الأخير على الأحكام القانونية التي تنص على استخدام تدابير خاصة مؤقتة. وقد درجت الحكومة على استخدام التدابير الخاصة المؤقتة من أجل تطوير وحماية فئات عرقية معينة ولكنها نشطت إلى استخدام هذه التدابير في أعقاب استعراض لها تم في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥^(٤) وترى الحكومة أن النشاط الملائم بشأن البرامج المستهدفة أمر حيوي لكفالة مصداقيتها وتقبل الجماهير لها.

المادة ٥

دور كل من الجنسين والقبولة النمطية

مقدمة

٥٩ - أوضحت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٢ أن المعتقدات المتصلة بدور الرجال والنساء في المجتمع في حال من التغيير. وثمة أقلية من أهل نيوزيلندا (١٨ في المائة) أيدت الرأي التقليدي بأن عمل الرجل هو كسب الأموال بينما يتمثل عمل المرأة في رعاية شؤون البيت والأسرة. وأكثر من ٥٠ في المائة من المستجيبين وافقوا على ضرورة أن يقوم الرجل بتأدية حصة أكبر في أعمال المنزل وفي رعاية الأطفال بأكثر مما يفعل حالياً^(٥).

٦٠ - هذه التغييرات في المواقف يؤيدها إطار من القوانين والسياسات يعزز مساواة الرجال والنساء ويدعم تعظيم اختيار مشاركة النساء في جميع مجالات الحياة. كما أن الزيادات في التحصيل التعليمي للمرأة أدت بدورها إلى تعزيز نوعية ومستوى الأعمال التي يمكن أن تشارك فيها النساء. أما السياسات الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة فتزد مناقشتها ضمن المواد ذات الصلة ومن ذلك مثلاً المادة ١٠: التعليم. وترد مناقشة دور الرجل

(٤) نتائج جميع الاستعراضات مطروحة على موقع الشبكة الإلكترونية الدولية (www.ssc.govt.nz).

(٥) أدوار الرجال والنساء في المجتمع، (Gendall P 2002) Palmerston North: Massey University p. a.

والمرأة في رعاية الأطفال في إطار المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية. وهذا الفرع يناقش القوانين التي تنظم الأساليب التي تقدّم بها صورة المرأة في وسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة.

الرقابة

٦١ - جميع الأفلام (بما في ذلك أفلام السينما وتسجيلات الفيديو وألعاب الحاسوب وغير ذلك من الميديا الإعلامية التي تبث صوراً متحركة) لا بد من ترتيبها وتصنيفها ووسمها قبل عرضها على الجمهور (فيما عدا المواد المستثناة بموجب البند ٨ من قانون نشر وتصنيف الأفلام والفيديو والمطبوعات لعام ١٩٩٣ (القانون)^(٦)). ومن شأن إجراءات التدرّيج والتصنيف أن تزوّد المستهلكين بمعلومات عن مدى ملائمة الأفلام للجمهور.

٦٢ - على أن القانون لا يتطلب من المحلات والكتب وغير ذلك من المنشورات غير الفيلمية أن يتم تصنيفها قبل إطلاقها للجمهور، ومع ذلك فمثل هذه المطبوعات ما زالت خاضعة لقيود القانون المنطبقة على المطبوعات المثيرة للخلاف^(٧). فضلاً عن بنود الحظر العامة التي يتضمنها القانون على المنشورات التي تروّج أو تدعم تصرفات معيّنة ومن ذلك مثلاً الاستغلال الجنسي للأطفال أو العنف الجنسي أو الإكراه الجنسي.

٦٣ - وبرغم أن الوكالات الأساسية المشاركة في عمليات الرقابة والمسؤوليات الموكلة إليها بقيت غير تغيير خلال فترة الإبلاغ فقد أُدخلت تعديلات واسعة النطاق على القانون. فبالإضافة إلى زيادة العقوبات المرتبطة بالترويج للمنشورات الخلافية جاءت التعديلات لتعطي السلطة لمكتب تصنيف الأفلام والأدبيات لكي يفرض قيوداً أو حظراً على الصور ذات الطابع الجنسي للأطفال العراة، والسلطة لتقييد المنشورات التي تحوي لغة مسيئة للغاية أو مادة تدعو وتروّج إلى تعديل الجسم البشري أو الانتحار والمواد التي تعرض أيضاً حركات تنطوي على خطورة بالغة ويمكن تقليدها، والمنشورات التي تصوّر سلوكاً جسدانياً مُحِطاً أو التي تحوي صوراً تؤدي إلى الزرابة أو الإسفاف في التعامل مع الجسم البشري إضافة إلى العنف الجنسي المؤذي.

٦٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أنشأت وزارة الخدمات الإذاعية فريقاً عاملاً يضم ممثلين عن الإذاعيين والمنظمين والمنتجين والأكاديميين وجماعات الدعوة المجتمعية من

(٦) يمكن استثناء الأفلام من عمليات الرسم استناداً إلى محتواها أو غرضها (مثلاً فيديو تدريبي أو تعليمي) والبند ٨ من القانون يعرف نوعية الأفلام التي يمكن استثناءها من متطلبات الرسم كما أن نص البند ٨ متاح في <http://rangi.knowledge-basket.co.nz/gpacts/public/text/1993/se/094se8.html>.

(٧) المطبوع المثير للخلاف يتم تعريفه من خلال البند ٣ من القانون بوصفه ذلك الذي يتناول مسائل من قبيل الجنس والرعب والجريمة والقسوة أو العنف بطريقة من المرجح أن تلحق ضرراً بالصالح العام.

أجل تدارس المستويات الراهنة للعنف المقدّم على شاشات التلفزيون في نيوزيلندا ضمن سياق دولي. كما طُلب من الفريق أن يرثب لإجراء بحث جديد يستهدي به في مداولاته وتوصياته. وقد قدّم الفريق العامل تقريره إلى وزير شؤون الإذاعة في عام ٢٠٠٤^(٨). وشملت مقترحات الفريق العامل بشأن العنف على شاشة التلفزيون ما يلي:

- توسيع للدور التثقيفي والإعلامي لهيئة المعايير الإعلامية.
- توسيع نطاق الخيار أمام المشاهدين بالنسبة لما يرونه من خلال إمدادهم بمعلومات أفضل.
- إنشاء نظام شكاوى مستقل وميسور الوصول إليه يتولى حماية حقوق المشاهدين في جدية التعامل مع شواغلهم والبت فيها في حالات مخالفة المعايير ذات الصلة.

٦٥ - وقد شكّلت نتائج وتوصيات الفريق العامل جزءاً من عملية تدارس الحكومة مستقبل العمل الإذاعي الجماهيري في نيوزيلندا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ أصدرت الحكومة تقرير بعنوان ”بناء بيئة للإعلام الإذاعي الجماهيري قوية ومستدامة في نيوزيلندا: برنامج للعمل“. وهذا البرنامج سيتم تنفيذه على مدى ٦ سنوات ويشمل ٦ أولويات أحداها تتمثل في ”تعزيز الاستقلالية والمسؤولية في العمل الإذاعي“ وبموجب هذه الأولوية سوف تجري الحكومة استعراضاً لهيئة المعايير الإعلامية بما في ذلك النظر فيما إذا كان ينبغي إعطاء هذه الهيئة دوراً أكبر وخاصة بما يتيح لها أن تنشر على نطاق أوسع اهتمامات الجمهور في مجال البث الإذاعي ومن ذلك مثلاً ما يتعلق بمستوى العنف على شاشة التلفزيون.

استمرار اتباع المعايير الإعلامية

٦٦ - هيئة المعايير الإعلامية هيئة شبه قضائية تأسست بموجب قانون البث الإذاعي لعام ١٩٨٩ وهذا القانون يفرض واجباً على جميع الإعلاميين بالحفاظ على المعايير المتبعة بما في ذلك مراعاة حسن الذوق واللياقة والحفاظ على القانون والنظام واحترام خصوصية الفرد وحماية الأطفال واشتراط دقة المواد التي يتم بثها فضلاً عن نزاهتها وتوازنها كما يطالب الإعلاميين باتباع ضمانات تكفل عدم تصوير أشخاص في البرامج التي يجري بثها بطريقة تحرّض على الاستهانة أو التمييز.

٦٧ - وبصفة عامة فإن عدد الشكاوى التي تلقتها هيئة المعايير الإعلامية ظل ثابتاً نسبياً منذ منتصف عقد التسعينيات بل طرأ انخفاض على الشكاوى التي قدمت في إطار معيار

(٨) تتاح نسخة من التقرير ومزيد من المعلومات بشأن العنف التلفزيوني في نيوزيلندا على الموقع

<http://www.tv-violence.org.nz/>

حسن الذوق واللياقة. ويشكّل هذا تياراً مستمراً عبر السنوات الخمس الماضية باستثناء زيادة الشكاوى من الإذاعة المسموعة في عام ٢٠٠٢ والذي حدث أن شكوى واحدة هي التي صمدت للإجراءات من بين الشكاوى الثلاثين المقدمة ضد هذا المعيار.

المادة ٦

قمع استغلال المرأة

مقدمة

٦٨ - ما زال قمع الاتجار بالنساء واستغلالهن في نيوزيلندا محوراً لاهتمام الحكومة التي تواصل كذلك إيلاء انتباه خاص لمنع الاتجار بالشابات واستغلالهن جنسياً، فضلاً عن اهتمامها بمساعدة المهاجرات غير الشرعيات من أن يسقطن في حبال البغاء. ومحور القانون الجنائي في هذا الصدد يتركز على هؤلاء الذين يستغلون البغايا بينما ينطبق محور تخفيف الضرر على البغايا أنفسهن بدلاً من إخضاعهن لجزاءات القانون الجنائي.

٦٩ - ومنذ التقرير السابق لنيوزيلندا تم إصلاح قوانين البغاء من خلال إنفاذ شرعة للأعضاء. فإصلاح قوانين البغاء بمقتضى القانون ٢٠٠٣ ألغى تجريم البغاء وأتاح فرصاً أوسع للحكومة المركزية والحكومات المحلية لرصد وتنظيم هذه الصناعة التي كانت "مخفية" على نطاق واسع في السابق. كما أقرّت القانون بإنشاء لجنة استعراض قوانين البغاء التي يوكل إليها استعراض تنفيذ القانون. وقد أنجزت اللجنة تقريراً بشأن طبيعة ونطاق صناعة الجنس في نيوزيلندا وقت تغيير القانون ويورد تقرير اللجنة معلومات أساسية من شأنها أن تشكل إضافة مفيدة لتقريرها الثاني بشأن إنفاذ القانون الذي تقرر العمل به اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

الحماية الوطنية والدولية للأطفال

٧٠ - على نحو ما سبق مناقشته في تقرير نيوزيلندا السابق قامت نيوزيلندا بتوقيع والتصديق:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧١ - وقد وقّعت نيوزيلندا، وإن لم تصدّق، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المصنّفات الإباحية وإن كانت نيوزيلندا طرفاً في اتفاقية لاهاي بشأن حالات التبني بين البلدان.

٧٢ - ويتسق توقيع وتصديق نيوزيلندا على هذه المعاهدات الدولية مع الأولوية العليا التي تعطيها حكومة نيوزيلندا لقضايا حقوق الإنسان وخاصة مع الحاجة إلى أن تكفل حماية خاصة تحول دون الاتجار بصغار السن واستغلالهم جنسياً.

٧٣ - وفي عام ٢٠٠١ وضعت نيوزيلندا خطة عمل وطنية لمكافحة استغلال الأطفال في تجارة الجنس تحت عنوان حماية براءتنا. وقد تدارست الخطة عمليات الاستغلال التجاري للأطفال في مجال الجنس في نيوزيلندا وحددت كذلك ٤٠ تدبيراً معيناً قد تتخذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية وتقصد هذه التدابير إلى أن تتصدى لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال في الأغراض التجارية (ولا سيما البغاء والمصنّفات الإباحية والاتجار بالأطفال واستغلالهم في السياحة الجنسية).

٧٤ - وفي عام ٢٠٠٥ قامت وزارة العدل ومعها حملة إنهاء بغاء الأطفال واستخدامهم في المنشورات الإباحية والاتجار في نيوزيلندا بعملية حصر لخطة العمل بما يكفل إلقاء نظرة عامة على الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة والمنظمة غير الحكومية المذكورة أعلاه ما بين التقدم بشأن تصديق الاتفاقيات الدولية إلى المؤلفات التربوية التي تتناول جهود الشرطة في المدارس. والإجراءات المحددة في الخطة كادت تتحقق جميعاً كما أن البرامج الكفيلة بكشف ومنع إهانة المجني عليهم وتقديم المساعدة لهم جارية على قدم وساق.

تقديم المساعدة إلى البغايا

٧٥ - تتعاقد وزارة الصحة مع تعاونية البغايا في نيوزيلندا من أجل تقديم برنامج تثقيفي مجتمعي ينصب تركيزه على الصحة الجنسية والإنجابية وعلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أن المؤسسة المذكورة أعلاه تهيئ مراكز مجتمعية تستقبل الزائرين بغير ترتيب مسبق وتقدّم خدمات إعلامية في كل أنحاء نيوزيلندا حيث يمكن للبغايا الحصول على نطاق واسع من الخدمات في مجال الصحة المهنية وخدمات دعم السلامة بما في ذلك عيادات الصحة الجنسية وبرامج تبادل إبر المحاقن. ويقدم أيضاً تثقيف ودعم النظراء في طائفة من القضايا التي تتعلق بصحة وسلامة ورعاية العاملين في مجال الجنس.

٧٦ - وقد تمت مشاورات على صعيد دائرة السلامة والصحة المهنية مما أدى إلى إعداد "دليل للصحة والسلامة المهنية في صناعة الجنس في نيوزيلندا" ويتم تنفيذ الدليل حالياً بواسطة مسؤولين عنه كما أن الموظفين الطبيين العاملين في مجال الصحة ومفتشي دائرة

الصحة والسلامة المهنية يتفاعلون على النحو المطلوب مع أطراف صناعة الجنس وتقدم حماية إضافية للعاملين في مجال الجنس بحيث لا تتعرض استحقاقات المساعدة الاجتماعية وتعويضات الحوادث التي تعود إليهم للإلغاء أو التضرر بأي طريقة من الطرق إذا ما امتنعوا عن العمل أو إذا ما واصلوا مسيرتهم كعاملين في مجال الجنس.

٧٧ - وتقدم الحكومة أيضاً التمويل لأغراض التدريب والتثقيف من أجل دعم العاملين في مجال الجنس لخلق فرص العمل خارج تلك الحرفة. وثمة وصمة ترتبط بالبغاء وهي من الصعب إزالتها إذا ما ارتبط الأمر بحالة من حالات الإدانة. وبموجب قانون صحيفة حسن السير والسلوك الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤ فإذا ما تلقى أحد العاملين في مجال الجنس حكماً بخلاف السجن فمن المرجح أن يترتب عليه حق إلغاء هذه السابقة الجنائية في معظم الأغراض. أما فئة العاملين الذين تلقوا حكماً لفترة سجن ما فيظل من حقهم الطلب إلى أحد القضاة إلغاء حكم الإدانة وشطبها من صحيفة سوابقهم.

المهاجرون غير الشرعيين والبغاء

٧٨ - كما لوحظ في تقرير نيوزيلندا الأخير المقدم إلى اللجنة، ما برحت الحكومة تعمل مع مجلس مدينة أوكلاند ومع المنظمات غير الحكومية المحلية ذات الصلة، على وضع حلول تساعد وتحمي المهاجرين الذين يعملون بصورة غير مشروعة في مجال البغاء مع مقاضاة الضالعين في تهريبهم واستخدامهم. وقد اتضح أن معظم البغايا من غير سكان نيوزيلندا مقيمون بصورة أساسية في منطقة أوكلاند الكبرى وجاءوا في الأغلب الأعم من تايلند والصين.

٧٩ - وفي إطار قانون الهجرة لعام ١٩٨٧ لا يمكن منح تصاريح عمل لأشخاص من أجل تقديم خدمات الجنس التجاري، كما يحظر القانون على حاملي التصاريح المؤقتة (للعمل أو الدراسة أو الزيارة) أن يمارسوا تقديم خدمات الجنس التجارية.

الشابات اللاتي يواجهن خطراً أو الضالعات في مجال البغاء

٨٠ - تعمل دائرة خدمات الطفل والشباب والأسرة على تقديم تمويل لصالح "المخادع الليلية" إلى منظمة تسمى بابتست أكشن في أوكلاند تتولى إدارة دار أمان للشابات اللاتي يواجهن الخطر أو الضالعات في ممارسة البغاء. وتضم إدارة الشباب والثقافة في كرسث تشيرش مشروعاً لعمل شباب الشوارع وهو ينشط مع الشباب الذين يواجهون خطراً أو مع العاملين في تجارة الجنس ويقل عمرهم عن ١٨ سنة. وهذا المشروع يضم بدوره عنصراً لإدارة الحالات ويعمل على أساس محور يركّز على "تخفيف حدة الضرر". ويشجّع المشروع كذلك الشباب الذين تتحدد مواجعتهم للخطر من أجل أن يتطلعوا إلى خيارات

لمستقبلهم. كما أن الموظفين يعملون في الشوارع ثلاث ليال أسبوعياً ويديرون خدمة لاستقبال الزائرين "بغير موعد مسبق" ويقومون بزيارات منزلية عند الاقتضاء ويشجعون على إجراء اختبارات الصحة الجنسية.

الإصلاح في مجال البغاء

٨١ - لوحظ في التقرير الأخير أن قانون إصلاح البغاء وهو مشروع قانون للأعضاء، كان معروضاً على لجنة اختيار العدالة الانتخابية وكان مقررًا تقديم تقرير عنه إلى البرلمان بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقبل إنفاذ قانون إصلاح البغاء (حزيران/يونيه ٢٠٠٣) لم يكن البغاء بحد ذاته يمثل مخالفة وإن كان مخالفة في حالة:

- عندما يقدم طرف عامل في مجال الجنس خدمات جنسية مقابل أموال في مكان عام، دون أن يشكل مخالفة عند الدفع أو الاستعداد للدفع مقابل الجنس
- امتلاك أو إدارة ماخور
- التعيش على أموال مكتسبة من دعارة شخص آخر
- جلب أي امرأة أو فتاة للمضاجعة الجنسية مع رجل ليس زوجها

٨٢ - وكان من شأن الإدانة على تسهيل الدعارة منع العاملين في مجال الجنس من العمل في صالات التدليك بما اضطرهم بالفعل إلى العمل سواء لحساب وكالة للمرافقة أو في الشوارع. وكل من الحالتين كانت تنطوي على ظروف أشد خطراً. كما أن العاملين الجنسيين في الشوارع كانوا أقل إتاحة للأخصائيين الصحيين وكان من شأن الإدانة أيضاً أن تعوق قدرة البغي على التحول بعيداً عن تعاطي البغاء إلى حيث تمتهن حرفة أو تدير عملاً تجارياً.

٨٣ - وكان ثمة استجابات ثلاث في مجال السياسات يجري النظر فيها:

- التحريم (جعل البغاء غير قانوني سواء لمن يطلبه أو لمن يقدمه)
- الإباحة القانونية (جعل البغاء قانونياً ضمن إطار تنظمه لوائح)
- عدم التأثيم (شطب جميع القوانين التي من شأنها تأثيم البغاء).

٨٤ - ويلاحظ تقرير لجنة الاختيار: "أن أغليبتنا اتبعت نهجاً برغماتياً إزاء البغاء حيث أننا لا نتغاضى عنه ولا نشجبه وإن كنا نعترف بوجوده في المجتمع (وبطبيعة هذا الوجود الكفيلة بالاستمرار) ونحن نسلم بأن البغاء يمكن أن يكون ضاراً بالنسبة للعاملين في تجارة الجنس وأن هذا الضرر ينبغي التصدي له بالوسائل التشريعية وغيرها".

٨٥ - وقد أعيد مشروع القانون إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وخضع لقراءة ثانية في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وكان البرلمان ينظر إليه بوصفه مسألة تتصل بالضمير ومن ثم كان بوسع أعضاء البرلمان أن يصوتوا فردياً بدلاً من التصويت على أساس الاتجاهات الحزبية. كما كان مشروع القانون مثاراً لجدل وخلاف محتدم وجرى إقراره بأغلبية ٦٠ صوتاً إلى ٥٩ صوتاً مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

٨٦ - ويتمثل الهدف المحدد من القانون في عدم تأييم البغاء (دون أن يؤيده أو يوافق أخلاقياً على إجراءاته) مع وضع إطار من شأنه:

- ضمان ما للعاملين في تجارة الجنس من حقوق الإنسان وحمايتهم من الاستغلال
- تعزيز رعاية العاملين في تجارة الجنس وسلامتهم المهنية الصحية
- أن يتسق مع دواعي الصحة العامة
- حظر استخدام أشخاص دون الثامنة عشرة في مجال البغاء
- تنفيذ إصلاحات معينة أخرى ذات صلة.

٨٧ - ويحظر القانون جلب أو إجبار أشخاص لتقديم خدمات الجنس التجاري أو التكسب من البغاء مع تأكيد حقوق العاملين في مجال الجنس في سحب موافقتهم في أي وقت على تقديم خدمات الجنس التجاري.

٨٨ - وأدّى القانون كذلك إلى إنشاء لجنة مراجعة قانون البغاء وهي مسؤولة عن استعراض تنفيذ قانون عام ٢٠٠٣ وما يتصل به من أمور. وفي عام ٢٠٠٥ أصدرت اللجنة تقريرها بشأن طابع ونطاق صناعة الجنس في نيوزيلندا. وفيما ينبغي النظر إلى أي محاولة لتحديد حجم صناعة الجنس بكل حذر في ضوء حقيقة أن قدرًا كبيراً من أنشطة تلك الصناعة ما زال "مخفياً"، فإن التقرير يطرح معلومات أساسية بشأن عدد العاملين في هذا المجال في نيوزيلندا وقت تغيّر القانون.

٨٩ - ويُطلب إلى اللجنة المذكورة أيضاً استعراض تنفيذ القانون على مدى ثلاث إلى خمس سنوات بعد بدء سريانه (بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨). وسوف يركز استعراض اللجنة على الهدف الذي يرمي إليه القانون ويشمل تقييماً لإنفاذ القانون منذ بدء العمل به مع النظر فيما إذا كان الأمر يتطلب إدخال أي تعديلات.

٩٠ - ومنذ صدور القانون، كان هناك ثمانية أفراد أدينوا حتى آذار/مارس ٢٠٠٦، باستخدام أو استغلال بغايا دون الثامنة عشرة.

العاملون في الشوارع

٩١ - لم يتعامل قانون إصلاح البغاء تحديداً مع العاملين في الشوارع. وقد سعت بعض المجالس إلى ضبط العاملين في الشوارع من خلال إصدار قوانين محلية. ومن ثم فقد طرح مشروع قانون هو قانون مجلس مانوكاو (ضبط بغاء الشوارع) وقد تم تقديمه إلى البرلمان وفي حالة صدوره فإن القانون سوف يجعل بغاء الأماكن العامة غير قانوني في مدينة مانوكاو كما أن البرلمان أحال القانون إلى لجنة الاختيار بحيث يتسنى استعراض جميع المسائل ذات الصلة.

المادة ٧

الحياة السياسية والعامة

مقدمة

٩٢ - ظلت الصورة العامة للمرأة في نيوزيلندا في مجال الحياة العامة والسياسية صورة فعالة. فالمرأة تشغل أربعة من بين خمسة مراكز من أعلى المواقع الدستورية في نيوزيلندا. ومع ذلك فإن هذا الموقع الرفيع للنساء لا يتكرر بالنسبة لكل مستوى آخر من مستويات الحياة العامة والسياسية. فما زالت المرأة قاصرة التمثيل مقارنة بالرجل في البرلمان والحكومات المحلية ومجالس صحة المقاطعات والمجالس التشريعية والقضائية. وقد وضعت الحكومة استراتيجيات لتحسين مشاركة وتمثيل المرأة بما في ذلك ما يتم من خلال تعزيز فرص العمل المتكافئة وإقرار التعيينات في الدوائر التي تقوم على أمرها وزارة شؤون المرأة وذلك هدف يتمثل في الوصول بالتمثيل إلى نسبة ٥٠ إلى ٥٠ في المجالس الحكومية بحلول عام ٢٠١٠.

الحكومة المركزية

٩٣ - يتميز عام ٢٠٠٥ بأنه الذكرى السنوية الثانية عشرة لنيوزيلندا بوصفها أول بلد في العالم يمنح المرأة حق التصويت. على أن قرار التصويت ما زال قراراً شخصياً ومع ذلك فهو شرط قانوني بالنسبة إلى مواطني نيوزيلندا والمقيمين الدائمين فيها ممن يتجاوز عمرهم ١٨ سنة وعليهم أن يسجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين.

٩٤ - وفيما يتعلق بالانتخابات العامة في عام ٢٠٠٥ بلغ معدل الإقبال على الاقتراع في نيوزيلندا ٧٦,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٧٢,٥ في المائة لعام ٢٠٠٢. ونظراً لطابع الاقتراع السري، لا تتاح مباشرة معلومات بشأن الفروقات في المشاركة بين الجماعات العرقية

المختلفة ومع ذلك فنتائج الاستقصاءات المستقاة من انتخابات نيوزيلندا توضح وجود اختلافات قليلة في معدلات الإقبال على التصويت بين الرجال والنساء^(٩).

٩٥ - ومنذ بدأ العمل في عام ١٩٩٦ بالتمثيل التناسبي المختلط بين الأعضاء، فإن نسبة النساء في البرلمان بقيت ثابتة. وبعد انتخابات عام ٢٠٠٥ أصبحت المرأة تشكل ٣٢ في المائة من أعضاء البرلمان الحالي مقابل ٢٨ في المائة بعد انتخابات عام ٢٠٠٢.

٩٦ - وهناك سبع نساء بين وزراء التاج البالغ عددهم ٢٨ وزيراً بمن في ذلك أول وزيرة في نيوزيلندا من منطقة المحيط الهادئ ويقارن ذلك مع ثمان وزيرات من بين ٢٦ وزيراً وقت التقرير السابق. كما تم تعيين وزيرات لتولي حقائب وزارية غير تقليدية ومن ذلك مثلاً فإن الوزيرة الحالية لشؤون المرأة تتولى كذلك حقيقتي التجارة والمؤسسات التجارية الصغيرة. كما تتولى سيدة مسؤولية حقيبة الشرطة.

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك تتولى المرأة أربعة من بين أرفع المواقع الدستورية في نيوزيلندا وهي: الحاكم العام ورئيس الوزراء ورئيس القضاة ورئيس مجلس النواب.

الحكومات المحلية

٩٨ - هناك ثلاثة أنواع للحكم المحلي في نيوزيلندا: إقليمي وجهوي (المدن والمقاطعات) وأقاليمي (يضم مهام مجلس إقليمي وجهوي).

٩٩ - ومنذ عام ١٩٨٩ زاد العدد الإجمالي للمرشحات في سلك الحكم المحلي سواء من الناحية الحسائية أو كنسبة من بين العدد الإجمالي للمرشحين وفي ضوء انخفاض أعداد المرشحين أصلاً. ومن نتائج انتخابات ٢٠٠٤ تم انتخاب ٥٦٦ امرأة بما يشكل ٣٠ في المائة من جميع المواقع المنتخبة محلياً. وكنسبة مئوية من المرشحين فقد نجحت ٤٨ في المائة من النساء اللاتي خضن جميع الانتخابات مقارنة بنسبة ٤٩ في المائة للرجال.

المجالس الصحية في المقاطعات

١٠٠ - المجالس الصحية في المقاطعات التي تم إنشاؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ هي التي تحدد تقديم الخدمات الصحية وخدمات الإعاقة إلى ٢١ مقاطعة. ويتولى أمر هذه المجالس هيئات تتألف من عدد يصل إلى ١١ عضواً: سبعة أعضاء ينتخبهم الجمهور كل ثلاث سنوات وعدد يصل إلى أربعة أعضاء يعينهم وزير الصحة. وعُقدت آخر انتخابات لمجالس

(٩) ٢٠٠٥، التقرير الاجتماعي، ولنغتون، (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٥).

المقاطعات الصحية في عام ٢٠٠٤ مترامنة مع إجراء انتخابات السلطات المحلية. وللمرة الأولى عُقدت الانتخابات في إطار نظام الانتخاب بالتصويت الواحد القابل للتحويل.

تفاصيل الأعضاء المنتخبين للمجالس الصحية بالمقاطعات حسب نوع الجنس
٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

نوع الجنس						الفترة
النسبة المئوية للإناث			النسبة المئوية للذكور			
المجموع	منتخب	معين	المجموع	منتخب	معين	
٤٢,٤	٤٤,٩	٣٣,٨	٥٩,٠	٥٥,١	٦٦,٣	في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢
٤١,٧	٤٢,٢	٤٠,٨	٥٨,٣	٥٧,٨	٥٩,٢	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
٤١,٠	٤٤,٩	٣٣,٨	٥٥,١	٥٥,١	٦٦,٣	في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

المصدر: وزارة الصحة، ٢٠٠١، ٢٠٠٤.

التقييم والاستعراض

١٠١ - أدى الانشغال إزاء انخفاض التمثيل والمشاركة السياسية لبعض الفئات إلى طائفة من المشروعات المركزة ومنها:

- استراتيجية أوتيروا لتنمية الشباب التي تضطلع بها أساساً وزارة تنمية الشباب وتشمل المشاركة الكاملة من جانب الشباب على أساس أنها أحد المبادئ الستة لتنمية الشباب
- خطة العمل في مجال الإعاقة التي يتولاها مكتب الانتخابات الرئيسي. وهذه الخطة تحدّد ثلاثة أولويات رئيسية تهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى النظام الانتخابي أمام المعاقين (مواصلات أفضل، وظروف تصويت أيسر، وتدريب الموظفين على الوعي بأمور الإعاقة).

استعراض لجنة الاختيار

١٠٢ - بموجب الاتفاقية تجري لجنة الاختيار ذات الصلة استقصاء بعد كل انتخابات عامة. ويتم حالياً استعراض انتخابات سنة ٢٠٠٥ العامة بواسطة لجنة العدالة والاختيار الانتخابي.

١٠٣ - وقد جرى العمل منذ عام ٢٠٠١ بقانون الانتخابات المحلية بالنسبة إلى انتخابات ثلاثية لاثنتين من السلطات المحلية وبعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الذي شهد انتخابات السلطات المحلية، بدأت لجنة العدالة والاختيار الانتخابي استقصاء عن هذه الانتخابات بما في ذلك حالات انخفاض الإقبال على التصويت والتأخير في إعلان بعض نتائج الانتخابات المفردة القابلة للتحويل. وقد أنجزت اللجنة استعراضها وقدمت تقريرها إلى البرلمان شاملاً عدداً من التوصيات المتصلة بأحكام ترتيبات التمثيل القائمة إلى جانب مبادرات لتحسين الإقبال على التصويت والأدوار التي يُضطلع بها بالنسبة لإدارة ومسؤوليات الانتخابات وتعكف الحكومة على تدارس استجابتها إزاء تقرير اللجنة.

المرأة والقانون

١٠٤ - تتمتع نيوزيلندا بنظام قانوني متطور جيداً. ومنذ التقرير السابق عملت نيوزيلندا على توطين محكمة النقض وهذه المحكمة الجديدة أصبحت هي المحكمة العليا التي تتخذ مقرها في ولنجتون. ويترأس المحكمة العليا رئيس القضاة وهو سيدة. ويولي المحكمة العليا محكمة الاستئناف ومحكمة القضاء العالي ومحاكم المقاطعات. كما يوجد عدد من المحاكم والمجالس القضائية المتخصصة. وخلال الفترة قيد الاستعراض طرأت زيادة على عدد النساء المعيّنات في سلك القضاء ولا سيما في محاكم المقاطعات حتى أن ٢٤ في المائة من قضاة نيوزيلندا هم من النساء. ويسجل الجدول التالي عدد القضاة حسب نوع الجنس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦

القاضيات	القضاة	المحكمة
١	٥	المحكمة العليا
١	٥	محكمة الاستئناف
٦	٢٤	محكمة القضاء العالي (القضاة)
١	٥	محكمة القضاء العالي (القضاة المساعدون)
١	٣	محكمة العمل
٣٢	٩١	محاكم المقاطعات
٣	٥	محاكم أرض الماوري
١	٦	محكمة البيئة

ملاحظة: البيانات أعلاه ليست متاحة حسب الأصل العرقي.

المرأة في مواقع صنع القرار

الخدمة الحكومية

١٠٥ - طرأت زيادة طفيفة في فترة الإبلاغ على عدد النساء في مواقع الرؤساء التنفيذيين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كان هناك تسع نساء من بين ٣٧ رئيساً تنفيذياً. وهذا يُقارَن بسبع نساء من بين ٣٧ رئيساً تنفيذياً في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. كما زاد التمثيل الإجمالي للمرأة في سلك الخدمة الحكومية من ٥٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩ في المائة عام ٢٠٠٤^(١٠). ويرجع ارتفاع نسبة استخدام المرأة في سلك الخدمة الحكومية أساساً إلى أن هذه الخدمة تضم عدداً من المهن التي تمنح المرأة للعمل فيها (مثل الأخصائي الاجتماعي أو أخصائي الحالات أو الموظفين الكتابيين).

١٠٦ - وترصد لجنة دوائر الدولة حالة الإنصاف في الأجر والتشغيل في سلك الخدمة العامة كما وجد استقصاء قدرة الموارد البشرية الذي قامت به اللجنة المذكورة في المصالح الحكومية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥^(١١) أن ثمة ثغرة أجرية معدّلة بين الجنسين قوامها ١٠ في المائة (على نحو ما كان عليه الحال عام ٢٠٠٤) في سلك الخدمة العامة مقارنة بنسبة ١٩ في المائة (١٧ في المائة عام ٢٠٠٤) في حالة قوة العمل المستخدمة ككل. ومع التعديل حسب العمر والمهنة، تنقلص الثغرات في الأجر بين الجنسين إلى ٨ في المائة (٨ في المائة عام ٢٠٠٤) في قطاع الخدمة العامة و ١٧ في المائة (١٦ في المائة عام ٢٠٠٤) في قوة العمل ككل.

١٠٧ - وتسعى الحكومة إلى معالجة مسائل الإنصاف في الأجر والتوظيف من خلال خطة عمل خمسية تتعلق بالإنصاف في الأجر وفي الاستخدام.

القطاع الخاص

١٠٨ - من المستبعد أن تتولى المرأة مواقع إدارية أو قيادية بالنسبة للرجل في القطاع الخاص. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ شغلت النساء نسبة ٥ في المائة من مناصب مديري المحاسن في الشركات المسجلة لدى بورصة نيوزيلندا للأوراق المالية. ولم يتغيّر هذا الوضع كثيراً عن عام ١٩٩٥ عندما شغلت النساء نسبة ٣,٩ في المائة^(١٢).

(١٠) التقدم في تكافؤ الفرص للمرأة في القطاع العام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ ولنغتون (SSC ٢٠٠٥).

(١١) استقصاء قدرات الموارد البشرية في مصالح الخدمة الحكومية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٢) إحصاء نيوزيلندا لمشاركة المرأة في الإدارة والحياة المهنية، ولينغتون (مفوضية حقوق الإنسان، ٢٠٠٤).

١٠٩ - وتعمل الحكومة على تعزيز وجود المرأة في مجال الأعمال التجارية من خلال تقديم المساعدة لجهود القطاع الخاص بشأن التكافؤ بين فرص الرجال والنساء في العمالة ومن خلال اتخاذ مبادرات لدعم المرأة التي تملك مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم.

المجالس النظامية

١١٠ - الحكومة ملتزمة بإزاء دائرة التعيينات التي تديرها وزارة شؤون المرأة وتستهدف الوصول إلى نسبة ٥٠ إلى ٥٠ في التمثيل بالمجالس الحكومية بحلول عام ٢٠١٠. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ كان لدى دائرة التعيينات معلومات عن أكثر من ٢٤٣٩ امرأة متاحة للتعيين في هيئات صنع القرار^(١٣) وهذا يقارن بنحو ١٨٠٠ وقت التقرير السابق.

١١١ - وقد أوضح حصر أجري مؤخراً للمجالس النظامية الحكومية أن النساء يشكلن حالياً نسبة ٤١ في المائة من أعضاء هذه المجالس كما أن الإدارات ذات النسبة العالية من مشاركة النساء تشمل:

- وزارة التنمية الاجتماعية وهي تدير ثمانية مجالس يبلغ مجموع أعضائها ٣١ عضواً منهم ١٩ (٦١ في المائة) من النساء.
- وزارة الصحة وتدير ٦٧ مجلساً بأعضاء يبلغ مجموعهم ٥٩١ عضواً منهم ٣٠٢ (٥١ في المائة) من النساء.
- وزارة الداخلية وتدير ٣٨ مجلساً بمجموع أعضاء يبلغ ٢٦٨ عضواً ومنهم ١٣٠ (٤٩ في المائة) من النساء.

مجالس الأمناء بالمدارس

١١٢ - مجالس الأمناء التي تتألف من الآباء والإدارة والعاملين والطلاب وممثلي المجتمع المحلي هي التي تقوم على تسيير مدارس الدولة والمدارس المتكاملة مع الدولة في نيوزيلندا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كان هناك ٨٧٦ ١٩ من الأمناء بينهم نساء بنسبة ٥٢ في المائة. ومن هؤلاء الأمناء كان ثمة ٧٠٦ ١١ منتخبون بواسطة أولياء الأمور ونسبة ٤٩ في المائة من الأمناء المنتخبين من أولياء الأمور كانوا نساء. وبالإضافة إلى ذلك شكّلت النساء نسبة ٨٠ في المائة من ممثلي العاملين.

(١٣) المعلومات قدمتها النساء إلى وزارة شؤون المرأة وهي مقصورة على استخدام دائرة التعيينات طبقاً لأحكام قانون الخصوصية لعام ١٩٩٣.

المنظمات غير الحكومية

١١٣ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تم إنشاء مكتب القطاع المجتمعي والطوعي لمعالجة القضايا الكبرى التي تؤثر على المجتمعات المحلية والقطاع التطوعي وزيادة الوعي بهذا القطاع ضمن دوائر الحكومة. ويعمل المكتب على مستوى الحكومة بأسرها مستنداً إلى نماذج الممارسات الجيدة بغية التوصل إلى علاقات ممتازة بين الوكالات الحكومية والدوائر التطوعية ومنظمات الماوري.

١١٤ - وقامت بعض وكالات الحكومة المركزية بإقرار ترتيبات رسمية للحوار مع المنظمات المجتمعية والطوعية في مجالات اهتمامها. وقد يشمل ذلك موظفين مكرّسين لهذا العمل فضلاً عن تقاسم المعلومات بصورة منتظمة والمشاركة في وضع السياسات و/أو تهيئة المصادر اللازمة لعمل الفئات القطاعية الشاملة. وعلى سبيل المثال تحتفظ وزارة شؤون المرأة بعلاقات متواصلة مع الجماعات النسائية الرئيسية بما فيها المجلس القومي للمرأة وباسيفيكا وعصبة رعاية نساء الماوري والنساء الريفيات في نيوزيلندا واتحاد دوائر التجارة والأعمال والنساء المهنيات في نيوزيلندا ومؤسسة زونتا والتعاونية الوطنية لدور اللاجئات المستقلة.

١١٥ - كما تتولى وزارة شؤون المرأة عقد مؤتمر بشأن قضايا المرأة على الصعيد الدولي وهو يشكّل منتدى للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية لتقاسم المعلومات وتعزيز قدرة نيوزيلندا على المساهمة الفعّالة في المنتديات الدولية.

١١٦ - ويُطلَب رسمياً في الوقت الحالي إلى السلطات المحلية أن تعمل جنباً إلى جنب مع المجتمعات والمنظمات المحلية. وصدر قانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٢ ليطالب إلى السلطات المحلية تحديد النتائج العائدة على المجتمع المحلي من خلال عملية يتم مناقشتها مع سائر الأطراف المعنية مع إشراك الجمهور في تحديد أولويات تلك النتائج.

مسائل أخرى

١١٧ - للاطلاع على المعلومات المتصلة بمشاركة المرأة في الشؤون الدولية، انظر المادة ٨: التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي.

المادة ٨

التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي

مقدمة

١١٨ - تشارك المرأة في نيوزيلندا مشاركة فعّالة في المنتديات الدولية. وقد استمر تمثيل المرأة على صعيد المؤتمرات الدولية الكبرى بما في ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة دون تمييز على أساس نوع الجنس.

١١٩ - وما زالت الوفود التي تُبعث إلى عدد من الاجتماعات الدولية تقودها وزيرات. بمن في ذلك رئيسة الوزراء فيما يستمر في الزيادة عدد الموظفات العاملات في وزارة الخارجية والتجارة كما تتواصل العلاقات الوثيقة بين الحكومة وممثلي المجتمع المدني في الاجتماعات الدولية. وعلى سبيل المثال فقد ضمت الوفود إلى اجتماعات اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلى لجنة وضع المرأة عدداً من أعضاء المجتمع المدني.

١٢٠ - كما تواصل نيوزيلندا ضمان تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وكفالة العمل الفعّال على توخي هذين الهدفين في جميع الأنشطة الإنمائية الدولية.

المرأة في السلك الدبلوماسي

١٢١ - تضطلع المرأة بدور متزايد الأهمية من حيث تمثيل نيوزيلندا في وزارة الخارجية والتجارة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كانت نسبة ٥٣ في المائة من موظفي الوزارة المذكورة من الإناث (٣٧٤ من بين ٧١١ موظفاً). وتضم وزارة الخارجية والتجارة ٤٠ من الموظفات الذين تحدت هويتهم بوصفهن من الماوري (مقارنة بـ ٣٠ موظفة في عام ١٩٩٧). ومنذ التقرير السابق طرأت زيادات ملموسة على عدد الموظفات عند أرفع مستويات صنع السياسات (موظف دبلوماسي من الرتبة السادسة الفنية) وكذلك عند مستوى أدنى لصنع السياسات (موظف دبلوماسي من الرتبة الفنية ١): ٢٥ في المائة من موظفي المستوى الأعلى (مقارنة بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٧) و ٦٧ في المائة في المستوى الأدنى (مقارنة بنسبة ٥١ في المائة في عام ١٩٩٧). وهذه الاتجاهات تشير إلى زيادات في عدد النساء اللائي يتم ترقيتهن إلى الوظائف الأعلى في إطار وزارة الخارجية والتجارة فضلاً عن زيادات في عدد النساء اللائي يلتحقن بالوزارة المذكورة عند بداية السلك الوظيفي.

١٢٢ - وهناك ثمان من وظائف رئيس البعثة وعددها خمسون وظيفة تشغلها نساء مقارنة بتسع وظائف في عام ١٩٩٨. وإثنتان من هذه الوظائف الثمان من بين أكبر الوظائف المتاحة في الخارج وهي الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك والمفوض السامي لدى

أستراليا في كامبيرا. ويوجد أيضاً عشرون سيدة في وظيفة نائب رئيس بعثة مقارنة بعدد يبلغ ١٧ سيدة وقت التقرير السابق. وتتسق هذه الزيادة مع الحركة التصاعدية بشكل عام للنساء في سلك وزارة الخارجية والتجارة.

١٢٣ - وهناك سيدة بين الأعضاء الستة بين كبار المديرين بالوزارة فضلاً عن وجود ثمان سيدات من بين شاغلي منصب المدير الخمسة والعشرين في ولونغتون.

١٢٤ - وما برحت الوزارة تتيح دورات للتطوير الوظيفي لموظفاتها. وقد ركزت في الآونة الأخيرة على تعزيز سياساتها المواتية للأسرة اتساقاً مع التغييرات التشريعية والاحتياجات التنظيمية ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٥ أنشأت الوزارة فريقاً عاملاً للنظر في مسائل التوازن بين العمل والحياة الخاصة بما في ذلك ساعات العمل وعبء العمل وأثر الإيفاد إلى الخارج على الموظفين. وفي أوائل عام ٢٠٠٦ سوف تنجز وزارة الخارجية والتجارة أيضاً استعراض العدالة في الأجر والتوظيف على مستوى القطاع العام ككل. ويستهدف الاستعراض المذكور التحقق من السياسات والممارسات التي تتبعها وزارة الخارجية والتجارة، والثقافة السائدة على صعيدها لضمان حصول النساء والرجال على نصيب عادل من المكافآت والمشاركة المنصفة في جميع المجالات والمعاملة المتكافئة في ظل الاحترام والعدالة.

المؤتمرات والمنظمات الدولية

١٢٥ - تواصل المرأة تمثيل نيوزيلندا في المؤتمرات الدولية كعضو رسمي أو غير رسمي في الوفود الحكومية دون تمييز على أساس جنساني. أما القواعد التي توجه تشكيل الوفود التي تبعثها نيوزيلندا إلى المؤتمرات الدولية فهي لا تنطوي على أي قيود جنسانية وظلت النساء يقدن باستمرار هذه الوفود ويقمن بتعزيزها وإسداء المشورة إليها على مدى فترة هذا التقرير. ومن أمثلة الوفود التي قادتها سيدات في عام ٢٠٠٥ وفود نيوزيلندا إلى مؤتمر قمة قادة آسيا والمحيط الهادئ، واجتماع رؤساء حكومات الكمنولث، ومؤتمر قمة شرقي آسيا (كان برئاسة رئيسة الوزراء) والمؤتمرات التي أوفدت إلى مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة والدورة العادية الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٢٦ - وتواصل المرأة في نيوزيلندا المشاركة بصفة استشارية في الهيئات الدائمة التي تعالج القضايا الدولية. وهناك على سبيل المثال ثلاث نساء ممثلات حالياً في اللجنة الاستشارية العامة المعنية بترع السلاح والحد من الأسلحة.

١٢٧ - وترحب حكومة نيوزيلندا عند الاقتضاء بضم ممثلين غير رسميين (بمن في ذلك ممثلات نسائيات عن المنظمات غير الحكومية) في الوفود الحكومية التي تُبعث إلى الاجتماعات الدولية اعترافاً من جانبها باتساع وتخصص المعارف التي يمكن أن يسهم بها.

ومن المتوقع بصورة عامة أن تتحمل العضوات غير الرسميات في الوفود الرسمية تكاليفهن بأنفسهن. ومع ذلك، فعندما يُطلب من الحكومة ضمهن بحكم توافر خبرات خاصة يمكن أن يساهمن بها في الوفد فقد تنظر الحكومة في تحمل تكاليفهن. وقد تم ضم نساء كممثلات غير رسميات إلى عدد كبير من وفود نيوزيلندا بما في ذلك وفدها إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في تونس، ومؤتمر تغيّر المناخ الذي عقدته الأمم المتحدة (وكلا المؤتمرين عقدا في عام ٢٠٠٥) وإلى المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحالات الإعاقة.

١٢٨ - كما تشارك نساء نيوزيلندا في عدد من المنظمات وفي الاضطلاع بالأدوار الدولية. ويقوم تأييد الحكومة لمرشحي نيوزيلندا إلى الهيئات الدولية على أساس مزايا المرشح الفرد ودون تمييز على أساس جنسائي كما تظل إجراءات تسمية المرشحين لهيئات الخبراء دائماً قيد الاستعراض.

١٢٩ - وبالإضافة إلى المشاركة في مواقع القيادة والخبرة والمشورة في المؤتمرات الدولية فإن نساء نيوزيلندا تتاح لهن فرصة التعليق على طائفة واسعة من القضايا الدولية ذات الصلة كجزء من عملية مشاورة حكومية أوسع نطاقاً مع المجتمع المدني.

السياسة الخارجية وقضايا المرأة

١٣٠ - تشارك نيوزيلندا بفعالية في تعزيز تنفيذ حقوق المرأة على الصعيد الدولي. كما يمثل دعم وحماية حقوق المرأة مجالات أولوية أساسية لسياسة نيوزيلندا الدولية في مجال حقوق الإنسان ومن ذلك مثلاً:

- تنشيط نيوزيلندا في الاجتماعات السنوية للجنة وضع المرأة وتؤيد القرارات الصادرة عن قضايا المرأة ونوع الجنس في لجنة حقوق الإنسان وفي اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تدعو نيوزيلندا إلى حماية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في المحافل الدولية وتساند أعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق الدولي لتنظيم الأسرة في هذه القضايا.
- تؤيد نيوزيلندا القرارات الصادرة بشأن العنف الموجه ضد المرأة وأعمال لجنة حقوق الإنسان والمقرر الخاص في هذه المسألة.

- أيدت نيوزيلندا متابعة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بأهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وتعمير المجتمع المدني.
- يتم دمج قضايا حقوق الإنسان ضمن مسار الدبلوماسية الثنائية لنيوزيلندا وتثير بعثاتها الخارجية عوامل الانشغال بشأن حقوق الإنسان على أساس منتظم مع الحكومات المضيفة.

المساعدة الإنمائية

- ١٣١ - تم في تموز/يوليه ٢٠٠٢ إنشاء وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية لتكون الوكالة المسؤولة عن إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها نيوزيلندا. ولهذه الوكالة محور تركيز أساسي ينصب على القضاء على الفقر في البلدان النامية من خلال العمل مع الشركاء من أجل التوصل إلى تنمية مستدامة ومنصفة مع تركيز جغرافي أساسي على منطقة المحيط الهادئ.
- ١٣٢ - وتهدف وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية إلى زيادة الرفاه الإنساني بشكل عام من خلال تنمية وتوسيع القدرات والحريات والخيارات المتاحة أمام النساء والرجال والبنات والبنين لتحسين سبل حياتهم ورفاه أسرهم وأوساطهم المحلية ومجتمعاتهم وما برحت الوكالة المذكورة تستكمل سياستها الجنسانية لكي تعكس هذا الهدف.
- ١٣٣ - وتعمل وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية على تعزيز ودمج حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أعمالها وهي تهدف إلى كفالة أن تظل الالتزامات الدولية التي تعهدت بها نيوزيلندا، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والالتزامات التي تمت في كل من بيجين والقاهرة ثم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، محوراً للتنمية الدولية وأساساً لجميع الأعمال التي تضطلع بها الوكالة.
- ١٣٤ - ويتمثل النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الوكالة في كفالة تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بصورة فعّالة في جميع برامج التنمية وفي اتباع سياسة المشاركة مع حكومات شريكة وعلى صعيد المحافل الدولية والإقليمية. ومن أمثلة المساعدة الإنمائية التي تقدمها نيوزيلندا دعماً لمساواة الجنسين وتمكين المرأة ما يلي:
- تمويل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في منطقة المحيط الهادئ ومن خلال دعم بناء القدرات المقدم إلى الحكومات الشريكة ومنها مثلاً جزر

كوك وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في منطقة المحيط الهادئ. ويهدف برنامج الصندوق المذكور إلى تعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعم جهود المجتمع المدني من أجل المساهمة في رصد تنفيذ الاتفاقية وتقديم تقارير عن ذلك.

- مواصلة الدعم للأنشطة التي تعزّز وتوسّع التفاهم بشأن مساواة الجنسين في منطقة المحيط الهادئ. ويشمل هذا تقديم الدعم إلى مؤسسة أيا ميا اينين كيريباتي وهي المنظمة الأم للمنظمات النسائية غير الحكومية في كيريباتي وكذلك إلى رابطة أعضاء مجلس كيريباتي.

- تقديم المساعدة إلى مركز نساء فانواتو فيما يتعلق ببرنامج التدريب الإعلامي للرجال الذي يدار بدعم من مركز الأزمات لنساء فيجي. وقد زوّد مركز نساء فانواتو بالتمويل اللازم لدورة تدريبية تهدف إلى التصدي لمواقف الرجال إزاء النساء وتغييرها.

- العمل في آذار/مارس ٢٠٠٤ على إطلاق مشروع بمبلغ ثلاثة ملايين من دولارات الولايات المتحدة لصحة الأم والطفل في بن دنه في فييت نام وهو من أكبر المشاريع الممولة من جانب وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية خارج منطقة المحيط الهادئ ويجري تنفيذ هذا المشروع بواسطة صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الصحة في مقاطعة بن دنه.

١٣٥ - وسوف تتولى وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية تنفيذ خطة لتفعيل سياسة مستكملة بشأن الجنسين ومواصلة تعزيز المساواة بينهما وتمكين المرأة في جميع برامجها للمساعدة الإنمائية ودعوة شركاء للعمل وإجراء حوار بشأن السياسات.

المادة ٩

الجنسية

مقدمة

١٣٦ - تتمتع المرأة في نيوزيلندا بحقوق متساوية مع الرجل في اكتساب وتغيير جنسيتها أو الاحتفاظ بها فضلاً عن حقوق متساوية مع الرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائهما. وفي العام الماضي أدخلت الحكومة تعديلاً على قانون الجنسية لعام ١٩٧٧ من أجل الاعتراف بقيمة جنسية نيوزيلندا. وتعني التغييرات أنه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لا يستطيع شخص السفر إلى نيوزيلندا على أساس تصريح مؤقت فقط بهدف ولادة طفل واكتساب جنسية نيوزيلندا للطفل المولود في هذا البلد. ومن خلال تقييد الجنسية بالمولد لأطفال المواطنين والمقيمين الدائمين، تكفل أحكام القانون الجديدة أن الجنسية واستحقاقها تظل محصورة في الأفراد الذين تربطهم مع نيوزيلندا وشيجة أصيلة ومستمرة.

١٣٧ - وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ كان معظم الأطفال المولودين في نيوزيلندا (أو في جزر كوك أو نيوي أو توكيلاو) يعتبرون تلقائياً مواطني نيوزيلندا بحكم المولد (مع استثناءات قليلة). ولكن اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فإن الأطفال المولودين في نيوزيلندا (أو في جزر كوك أو نيوي أو توكيلاو) لن يكتسبوا جنسية نيوزيلندا بالمولد إلا إذا كان واحد من الوالدين على الأقل:

- مواطناً نيوزيلندياً.
- أو من حقه الإقامة بغير حدود في نيوزيلندا على أساس قانون الهجرة لعام ١٩٨٧ (حامل تصريح مقيم أو مواطن أسترالي).
- من حقه الإقامة الدائمة في جزر كوك أو توكيلاو أو نيوي.

١٣٨ - ومعظم الذين يولد لهم في نيوزيلندا أطفال لن يتأثروا بتغيير هذا القانون. ومن المقدر ألا يصبح بحكم هذه التغييرات ما يتراوح بين ١٠٠ و ٦٠٠ من الأطفال حديثي الولادة كل سنة (نحو ٠,٢ في المائة - ١ في المائة) مواطنين نيوزيلنديين. وفي هذه الحالات فإن الطفل حديث الولادة يصبح مواطناً لبلد أحد والديه طبقاً لقوانين ذلك البلد.

١٣٩ - وتُعد "الجنسية" في نيوزيلندا مصطلحاً قانونياً مميّزاً عن "مركز الهجرة" وتتم الهجرة إلى نيوزيلندا تتم طبقاً لبرنامج الهجرة في نيوزيلندا الذي يتألف من ثلاثة مصادر: مهارات/أعمال تجارية (٦٠ في المائة من برنامج الهجرة) كفالة أسرة (٣٠ في المائة) ثم

دولي/إنساني (١٠ في المائة)^(١٤). ويعامل الرجال والنساء بصورة متساوية من حيث استحقاقهم الهجرة إلى نيوزيلندا في إطار المسارات الثلاثة السابقة إلا أن حصة اللاجئين في إطار المسار الدولي/الإنساني تضم ٧٥ موقعاً موجهاً بالتحديد للنساء اللائي يتعرضن للخطر^(١٥).

المادة ١٠

التعليم

مقدمة

١٤٠ - تسلّم الحكومة بأن بلوغ المرأة مستوى معيشياً معقولاً ومستداماً بما يتيح لها أن تقدّم، أو تساعد على تقديم، العون في المستقبل لأسرتها/أو مجاعتها المحلية، أمر يتطلب إتاحة فرص حصول المرأة على مستوى معقول من الدخل والمهارات والمعارف بما يساعدها على تعظيم مواردها المالية. ويؤدي اكتساب مؤهلات أعلى إلى تحسين فرص المرأة لكي تحصل على فرصة عمل مستدامة.

١٤١ - وتتمتع المرأة بحقوق متساوية في التعليم على جميع المستويات ولكن ما زالت المرأة في نيوزيلندا بشكل عام في مستويات أقل بصورة طفيفة من حيث المؤهلات عن الرجل بسبب الفروق التاريخية في مستوى المشاركة في التعليم^(١٦). ومع ذلك، وعلى مدار السنوات الثلاثين الأخيرة، ارتفعت مشاركة النساء في مجال التعليم^(١٧). بل إن النساء أصبحن الآن يحصلن على مؤهلات بمعدلات أعلى من الرجال وفي الفئات العمرية الأصغر سناً يفوق عدد النساء من ذوات مؤهلات التعليم من المستوى الثالثي عدد الرجال^(١٨). إلا أن ثمة فروقات في مستويات المؤهلات التي تحصل عليها المجموعات المختلفة من النساء.

(١٤) يتاح مزيد من المعلومات بشأن سياسة الهجرة في نيوزيلندا على الموقع <http://www.immigration.govt.nz/>.

(١٥) النساء المعرضات للخطر يمثلن فئة فرعية تشمل اللاجئين اللائي يفتقرن إلى دعم العناصر الأسرية التقليدية التي تشكّل الحماية في المجتمع المحلي وهؤلاء النساء يصنّفن عادة خارج المعايير المعتادة للقبول من جانب بلدان إعادة التوطين ومن ثم يحتجن إلى الحماية من الاضطهاد على أساس جنساني كما في حالات الاختطاف والإيذاء والاستغلال الجنسي.

(١٦) التقرير الاجتماعي لعام ٢٠٠٥، ولنغتون (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٥).

(١٧) مسارات أمام المرأة: الصورة الكبرى work/NS/GHT، العدد ٦ (وزارة العمل، حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

(١٨) الخريجون ومؤهلات التخرج عام ٢٠٠٣: إحصاءات إكمال المراحل التعليمية لعام ٢٠٠٣، [Http://www.minedu.govt.nz](http://www.minedu.govt.nz) (وزارة التعليم، ٢٠٠٤).

١٤٢ - وقد وضعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات والسياسات منذ التقرير الأخير بهدف تحسين فرص الوصول إلى جميع مستويات القطاع التعليمي والمشاركة فيها. ورغم أن هذه الاستراتيجيات والسياسات محايدة من الناحية الجنسانية إلا أن الحكومة تكفل أن تستجيب سياساتها والنُهُج التي تتبعها للاحتياجات التعليمية للمرأة والفتاة بما في ذلك احتياجات النساء والفتيات المنتميات إلى الثقافات المختلفة أو من ذوات الإعاقة.

١٤٣ - والحكومة على بينة أيضاً من أن السياسات التعليمية ليست مهمة فقط بالنسبة لقدرة المرأة على أن تكتسب فرصة عمل دائمة بل إنها قد تؤازرها في أداء أدوارها الأخرى في الحياة. وعلى سبيل المثال فإن زيادة التمويل المقدم لتعليم الطفولة المبكرة يجعل رعاية الطفولة أكثر احتمالاً من حيث التكاليف مما ينجم عنه أثر إيجابي على الأمهات العاملات أو الأمهات اللاتي يرغبن في الانخراط في سلك قوة العمل.

١٤٤ - ومن المهم أيضاً إتاحة المزيد من الفرص والخيارات في التعليم أمام المرأة من أجل التصدي لمشكلة الفصل المهني في نيوزيلندا.

سبل الوصول والمشاركة

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

١٤٥ - زادت المشاركة في تعليم الطفولة المبكرة من ٩١ في المائة للأطفال الذين بدأوا المدرسة في عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ كما زاد التحاق الأطفال الأصغر سناً بالمدرسة^(١٩).

١٤٦ - ويوجد اختلاف محدود في معدلات مشاركة البنين والبنات في تعليم الطفولة المبكرة فمن بين العدد الإجمالي للأطفال المشاركين في هذا المستوى من التعليم في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة ٥١,١ في المائة من البنين ونسبة ٤٨,٩ في المائة من البنات^(٢٠).

١٤٧ - وقد التزمت الحكومة بزيادة المشاركة وتحسين نوعية تعليم الطفولة المبكرة في إطار الخطة الاستراتيجية العشرية التي وضعتها بالنسبة لتعليم الطفولة المبكرة: مسارات للمستقبل وقد أطلقتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وفي ميزانية ٢٠٠٥ زادت النفقات المرصودة لأغراض تعليم الطفولة المبكرة بحيث أنه سيتم في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إنفاق ٦٩٤ مليون دولار على تعليم الطفولة المبكرة وهذه زيادة بنسبة ١٤٠ في المائة منذ الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

(١٩) إحاطة إعلامية لوزير التعليم المقبل، ولنغتون (وزارة التعليم، ٢٠٠٥).

(٢٠) إحصاءات تعليم الطفولة المبكرة لعام ٢٠٠٤، ولنغتون، (وزارة التعليم، ٢٠٠٤).

١٤٨ - وهذه الزيادات في التمويل سوف تفضي إلى عائد مالي مباشر بالنسبة للأطفال وعائلاتهم، فمنذ الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ سوف يصبح من حق الأطفال من سن الثالثة والرابعة ممن انتظموا في سلك خدمات لتعليم الطفولة المبكرة التي تتم بقيادة مُعَلِّم، ٢٠ ساعة من التعليم المجاني كل أسبوع وهذه خطوة نحو تحقيق رؤية الحكومة بالنسبة لخفض التكاليف المطلوبة لإتاحة تعليم الطفولة المبكرة للجميع.

التعليم الابتدائي والثانوي

١٤٩ - ظلت نسبة الذكور إلى الإناث من التلاميذ الملتحقين بالمدرسة ثابتة على مدار الأعوام القليلة الماضية عند ٥١ في المائة إلى ٤٩ في المائة على التوالي^(٢١).

١٥٠ - ولم تطرأ تغييرات منذ التقرير السابق على الأحكام المتصلة بالتعليم الإلزامي والتعليم المجاني في نيوزيلندا التي ما زالت تواصل أيضاً دعم وحدات الوالدين المراهقين في المدارس من أجل تلبية احتياجات الآباء المراهقين.

١٥١ - وتعرض استراتيجية الالتحاق المدرسي بدقة أهداف الحكومة من أجل تحسين فرص الوصول والمشاركة في المدارس. ومن شأن الاستراتيجية المذكورة أن توجّه وأن تطرح محاور التركيز بالنسبة للسياسات والأنشطة المنفّذة على صعيد القطاع المدرسي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠. وهي تهدف إلى تحسين النتائج الاجتماعية والأكاديمية لجميع التلاميذ من خلال تركيز الاهتمام على العوامل التي تكفل الوصول بعمليات تعلّم هؤلاء التلاميذ إلى أرقى مستوى.

التعليم العالي

١٥٢ - أصبحت المرأة تشارك حالياً في التعليم العالي بمعدلات أكبر من الرجل (١٦ في المائة للنساء مقابل ١٢ في المائة للرجال في عام ٢٠٠٤)^(٢٢). ويتميز معدل مشاركة نساء الماوري في مستوى التعليم العالي بالارتفاع عند نسبة ٢٢,٣ في المائة^(٢٣). كما زادت مشاركة نساء المحيط الهادئ في التعليم العالي زيادة كبيرة على مدار السنوات القليلة الماضية. وزاد عدد حالات التحاق نساء المحيط الهادئ بنسبة ٨٤,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ بينما زادت حالات التحاق رجال المحيط الهادئ بنسبة ٥٩,٢ في المائة^(٢٤). ومن المرجح أن يكون

(٢١) حالات القيد المدرسي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ولنغتون: (وزارة التعليم، ٢٠٠٤).

(٢٢) الملامح والاتجاهات، قطاع التعليم الثالثي في نيوزيلندا، ٢٠٠٤، ولنغتون (وزارة التعليم، ٢٠٠٥).

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) الملامح والاتجاهات، قطاع التعليم الثالثي في نيوزيلندا، ٢٠٠٣، ولنغتون (وزارة التعليم، ٢٠٠٤).

بدء نشاط مؤسسات التدريب الخاصة ومؤسسات وائتعا^(٢٥) المعنية بالتعليم العالي للماوري قد أسهم في تحقيق هذه الزيادات في مشاركة نساء الماوري ونساء المحيط الهادئ مما أدى إلى إقبال مرتفع على هذه النوعية من المؤسسات^(٢٦).

١٥٣ - وثمة فرق ضئيل بين الذكور والإناث في مستوى الدراسة العليا التي التحقوا بها، فمن بين مجموع الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة ٢٧ في المائة من طلاب الجنسين ملتحقين بمساقات لنيل درجة و ٦ في المائة ملتحقين بدراسات عليا^(٢٧). كما أن نسبة مئوية أعلى من النساء (٢٩ في المائة) درست عند مستوى الليسانس بأكثر من نسبة الرجال (٢٦ في المائة) ومع ذلك فهناك نسبة ٥٥ في المائة من الرجال كانوا مقيدين في المستوى ١-٣ من الشهادات مقابل ٥١ في المائة من النساء^(٢٨).

١٥٤ - وما زال النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الحكومة إزاء التعليم العالي يتمثل في استراتيجية التعليم العالي للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٧.

التدريب الصناعي والتلمذة الصناعية

١٥٥ - ما زالت نظرة المرأة إلى التدريب الصناعي ومساقات التلمذة الصناعية الحديثة أدنى إلى حد كبير من نظرة الرجل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، كان هناك نسبة ٢٦ في المائة من المتدربين في مجال الصناعة ونسبة ٨ في المائة في مجال الهندسة الصناعية من النساء^(٢٩). وتوجه المتدربات في مجال الصناعة إلى الالتحاق بمجال الخدمات والصناعات المرتبطة بالرعاية ومن ذلك مثلاً الضيافة والخدمات المجتمعية^(٣٠). كما أن العديد من المهن التي تستخدم عدداً كبيراً من النساء كتصفيف الشعر وخدمات الدعم المجتمعي والخدمات الاجتماعية لا تندرج ضمن نظام التلمذة الصناعية الحديثة مما يؤدي إلى انخفاض مستويات مشاركة المرأة في سلك التلمذة الصناعية الحديثة.

١٥٦ - ويوجد حالياً أكثر من ٨ ٠٠٠ تلمذة صناعية حديثة والحكومة ملتزمة بتمويل ١٤ ٠٠٠ تلمذة صناعية حديثة مع نهاية عام ٢٠٠٨.

(٢٥) مؤسسات الماوري لمستوى التعليم الثالثي العالي.

(٢٦) إحصاءات نيوزيلندا (٢٠٠٥) بالتركيز على المرأة ٢٠٠٥، ولينغتون (إحصاءات نيوزيلندا).

(٢٧) ٢٠٠٤ - الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، ولينغتون (وزارة التعليم، ٢٠٠٥).

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) الربع الأول من عام ٢٠٠٥، إحصاءات التدريب الصناعي والتلمذة الصناعية الحديثة (غير منشورة) (لجنة التعليم العالي).

(٣٠) التركيز على النساء، ٢٠٠٥، ولينغتون: (إحصاءات نيوزيلندا، ٢٠٠٥).

نظم التعليم والتدريب فيما بعد المرحلة الإلزامية

١٥٧ - تدعم الحكومة كذلك مواصلة التعليم من خلال:

- صقل المهارات: برنامج يستهدف شباب شعوب الماوري والمحيط الهادئ يتيح مسابقات تدريب مهنية تفضي إلى فرص العمل أو إلى مواصلة التعليم. والبرنامج يستهدف الشباب بين ١٦ و ٢١ من العمر وإن كان بإمكان الأكبر سناً أن يشاركون فيه.
- فرص التدريب: برنامج يقدم المهارات الأساسية والمهنية في التدريب عند المستوى ١ إلى ٣ من إطار المؤهلات الوطني وشروط هذا البرنامج مقيّدة ومقصورة على الباحثين عن العمل ممن يفتقرون إلى المهارات الأساسية ويواجهون خطر البطالة في الأجل الطويل.
- تدريب الشباب: برنامج يهدف إلى تقديم التعليم والتدريب الأساسي والمهني عند المستويات ١ إلى ٣ من إطار المؤهلات الوطني ويستهدف الشباب الذين انقطعوا مؤخراً عن الدراسة دون أن يحوزوا مؤهلات أو يحوزون مؤهلات متدنية للغاية.
- التعليم المستمر: يغطي مستوى تعليم الفرصة الثانية للبالغين العائدين للالتحاق بالمدرسة فضلاً عن برامج التعليم المجتمعية للكبار التي تنفذ في المدارس أو في مؤسسات التعليم العالي.
- التعلّم الأساسي: تعكف الحكومة على وضع البرامج الرامية إلى تحسين النتائج التربوية بالنسبة لاحتياجات التعلّم الأساسية أي في مجالات محو الأمية وتعلّم اللغة والحساب.

١٥٨ - وهذه النظم المذكورة أعلاه متاحة جميعاً للرجال والنساء بصورة متكافئة. وقد شاركت النساء في جميع هذه البرامج على مدار الفترة قيد الاستعراض، كما أن النتائج التي عادت على المشاركات من النساء في برامج صقل المهارات وفرص التدريب وتدريب الشباب جاءت إيجابية. وعلى سبيل المثال ففي عام ٢٠٠٣ شاركت نسبة ٤٦ في المائة من النساء في برنامج فرص التدريب وتحولن إلى مجال العمالة وثمة نسبة أخرى تبلغ ١٩ في المائة تحوّلن إلى مجال العمل بعد شهرين من إنهاء البرنامج^(٣١).

(٣١) المصدر: وزارة التعليم.

الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين فرص الوصول والمشاركة أمام فئات محدّدة من الدارسين

١٥٩ - تواصل الحكومة طرح استراتيجيات محدّدة للتصدي لاحتياجات تعلّم طلاب الماوري والمحيط الهادئ، كما تقدّم الحكومة في بعض المدارس تعليمًا متوسطًا للماوري ولشعوب المحيط الهادئ إضافة إلى إدخال لغة الماوري كاملة في سلك التعليم. وتصف الفقرات التالية الاستراتيجيات التي تركّز على الدارسين من ذوي الاحتياجات الخاصة والدارسين من ذوي الخلفيات غير الناطقة بالإنكليزية.

التعليم الخاص

١٦٠ - يعني التعليم الخاص تقديم مساعدة إضافية وبرامج معدّلة وتهيئة بيئات للتعلّم ومعدات أو مواد متخصصة لإعانة صغار الأطفال وتلاميذ المدارس فيما يتعلق بالتعرف على المنهج الدراسي ضمن نطاق واسع من الظروف. وهذه الخدمات يتم تقديمها من خلال فريق التعليم الخاص التابع لوزارة التعليم ومن خلال وزارة شؤون المرأة. وفي عام ٢٠٠٤ كانت الإناث في مرحلة التعلّم قبل المدرسة ومرحلة الالتحاق بالمدرسة يشكّلن نحو ٣٠ في المائة من مجموع عدد الأطفال وصغار السن الذين يتلقون هذه الخدمات. ونفس المستوى تم تسجيله في عام ٢٠٠٢^(٣٢). ويلاحظ نفس المعيار في الوصول إلى الخدمات المستخدم لكلا البنات والبنين.

١٦١ - وقد أجرى مكتب استعراض التعليم تقييماً لتنفيذ استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٢ بالمدارس بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فأتضح من التقييم أن المدارس تقدّم نطاقاً كاملاً من التدابير لتلبية الاحتياجات التعليمية للتلاميذ من ذوي الإعاقات. كما أن الاستجابات المتعلقة بتوفير الخدمات للإناث ولتلاميذ الماوري والمحيط الهادئ من ذوي الإعاقات أوضحت أن معظم المدارس قد أخذت في اعتبارها طائفة متنوعة من القضايا إلى حدٍ ما. وكانت المدارس على بينة من أهمية وجود أفراد من ذوي التخصصات المناسبة لإعانة التلاميذ من ذوي الإعاقات كما تم تحديد الاحتياجات ومسارقتها بالنسبة للاتصال و/أو المشورة مع المجتمعات المحلية سواء على صعيد الماوري، أو المحيط الهادئ.

(٣٢) المصدر السابق.

اللاجئون والمهاجرون وغيرهم من غير الناطقين بالإنكليزية

١٦٢ - من المتعلمين الذين يواجهون الخطر أولئك الأفراد الذين لا يستندون إلى خلفيات ناطقة بالإنكليزية وهم الذين يواجهون أشد الأخطار لأنهم غير ملمين بالإنكليزية بوصفها لغتهم الأولى.

١٦٣ - ولتلبية احتياجات التلاميذ من هذه الفئة تموّل الحكومة برامج التدريب على الإنكليزية للناطقين باللغات الأخرى^(٣٣). كما استخدمت الحكومة عشرة منسقين لتعليم اللاجئين والمهاجرين وهم يعملون مباشرة مع المدارس والآباء والطلاب غير الناطقين بالإنكليزية لتعزيز شعور الانتماء والرفاه بين صفوف التلاميذ المهاجرين واللاجئين وعائلاتهم بالمدرسة. وقد تم في عدد من الدراسات البحثية التأكيد على الارتباط الإيجابي بين المشاركة الناجحة للأسر وبين الإنجاز التعليمي للدارسين.

١٦٤ - كما تدرك الحكومة أن محدودية الكفاءة في استخدام الإنكليزية يمكن أن تشكل حاجزاً يحول دون فعالية مشاركة الكبار في مجتمع نيوزيلندا. واستجابة الحكومة لهذا الجانب أفضت بها إلى إطلاق استراتيجية الكبار غير الناطقين بالإنكليزية في عام ٢٠٠٣ وتشمل مجالات رئيسية للعمل التعليمي وهي:

- تحسين التنسيق والتعاون.
- تعزيز فرص الحصول على الخدمة وبتكاليف يمكن تحمّلها.
- التوسع في تقديم الخدمة ورفع مستواها.
- ضمان تنوّع احتياجات المتعلّم ومضاهاها مع تقديم الخدمة بصورة ملائمة.

١٦٥ - وقد ركّز التمويل الأساسي المقدّم للخطوات الأولى من تنفيذ الاستراتيجية على تقديم المنح للدراسة لغير الناطقين بالإنكليزية من اللاجئين والمهاجرين الذين يعانون البطالة بتزويدهم بمهارات في المجالات ذات الأولوية، مع إجراء البحوث في مجال الممارسات الفعّالة وإنشاء مورد للمعلومات باللغات المحلية والتزويد بالاختصاصيين في مجال تعليم غير الناطقين بالإنكليزية في مراكز الموارد التي تخدم المهاجرين. ويكمّل هذا المساعدات الكاملة التمويل المتاحة بالفعل للبالغين. بما في ذلك مجانية الالتحاق بالمدارس للاجئين (بوصفهم طلاباً ناضجين) وخدمة المعلمين بالمدارس لغير الناطقين بالإنكليزية (خدمة تطوعية) وتقديم مساعدة مجانية إلى اللاجئين والمهاجرين ممن يعانون البطالة.

(٣٣) في حالة الدارسين الدوليين الذين يدفعون مصروفات تُدرج التكاليف ضمن مصروفاتهم.

١٦٦ - وقد وجدت البحوث التي أجريت في وزارة العمل على تجارب اللاجئين أن المرأة اللاجئة تجد من الأصعب عليها الحصول على تعليم باللغة الإنكليزية مقارنة بالرجل^(٣٤). وعليه، فمن شأن تحسين سُبل الحصول على خدمات التعليم لغير الناطقين بالإنكليزية والقدرة على تحمل تكاليفها في إطار استراتيجية تعليم غير الناطقين بالإنكليزية للكبار، أن يساعد على تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية العائدة على النساء اللاجئات.

المنهج التعليمي

١٦٧ - ما زال منهج الحوار يكي يشكل بيان سياسات المنهج الدراسي لوزارة التعليم في مجال الطفولة المبكرة. وهذا المنهج، الذي يستند إلى بيان الأهداف والممارسات المرغوبة يغطي نطاقاً من سُبل التعلّم المنشودة للأطفال الصغار ويؤكد على أن يضم المنهج كلا الجنسين مع تزويده بالموارد والمعدات والبرامج والأدوار النموذجية الملائمة.

١٦٨ - وي طرح إطار منهج نيوزيلندا التعليمي العناصر الرئيسية الواسعة للتعلّم والتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية في نيوزيلندا. وهذا الإطار يؤكد أن برامج التعلّم والتدريس سوف تضم كلا الجنسين وتنسجم بطابع غير عرقي وغير تمييزي بل تسعى إلى تشجيع هذه المواقف بين صفوف الطلاب.

١٦٩ - وبعد صدور تقرير حصر المناهج في عام ٢٠٠٣ ما زال المنهج الدراسي في نيوزيلندا خاضعاً لعملية تطوير. بما يكفل أن يلي بصورة أفضل الاحتياجات المتنوعة للتلاميذ في مدارس نيوزيلندا ولسوف يتاح في أوائل عام ٢٠٠٦ مشروع للمنهج الدراسي.

الثقافة الصحية والبدنية (بما في ذلك التثقيف الجنسي)

١٧٠ - يقتضي الأمر من مدارس الدولة والمدارس المنضمة إليها أن تتيح سُبل الثقافة الصحية والبدنية. بما في ذلك فصول الثقافة الجنسية، وهذا الشرط لم يتغيّر منذ التقرير السابق. ويتم استعراض للتثقيف الجنسي على مستوى تلاميذ المدرسة الثانوية خلال عام ٢٠٠٦ ومن عناصر هذا الاستعراض ما سوف يقدّر ما إذا كانت احتياجات فئات مثل نساء الماوري والمحيط الهادئ والنساء المعاقات يتم تلبيتها بصورة كافية من خلال التثقيف الجنسي الراهن.

إطار المؤهلات الوطني

١٧١ - تنطبق نفس الشروط على إحراز المؤهلات بالنسبة لجميع المتعلمين في نيوزيلندا. وعلى مدار العقد الماضي، أُدخل العمل بإطار المؤهلات الوطني استناداً إلى مفهوم للتعليم

(٣٤) وزارة العمل (٢٠٠٤) أصوات اللاجئين: رحلة نحو الاستقرار، ولنغتون، وزارة شؤون العمل.

المتواصل غير المتقطع الذي يتيح الحصول على معدلات دراسية تتراكم خلال سنوات الدراسة الثانوية وما بعدها. وقد نجم عن ذلك آثار إيجابية بالنسبة للتعليم مدى الحياة وإمكانية التحول من مساق إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك جاء إدخال العمل بنظام يقضي بالاعتراف بالتعليم المُسبق ل يتيح الاعتراف بالقرائن غير المباشرة التي تدل على الإنجاز التعليمي دون اشتراط تعلُّم إضافي مما ترتب عليه بدوره آثار إيجابية بالنسبة للنساء وللغئات الإثنية.

١٧٢ - ثم بدأ العمل بنظام جديد للمؤهلات يتمثل في الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي في عام ٢٠٠٢ ليحل محل النظام السابق لشهادات التعليم الثانوي. وتتفق المستويات الثلاثة للنظام الجديد مع المستويات ٦ و ٧ و ٨ من المنهاج التعليمي الوطني وتشمل معايير قائمة على أساس الحرفة فضلاً عن معايير لقياس التحصيل.

١٧٣ - ويجري بانتظام استعراض نظام المؤهلات الحالي لتوطيد مسارات التعلُّم المتسق على مدى الحياة عبر الإطار التعليمي. وعلى ذلك فإن هيئة المؤهلات التعليمية في نيوزيلندا تواصل تعزيز قدرتها على رصد الآثار المترتبة وتقييمها ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بالاستجابة السريعة والملائمة إزاء الاحتياجات من المؤهلات في مجتمع نيوزيلندا. ويكفل هذا الاستعراض المنتظم مواكبة تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع نيوزيلندا الجديد.

مستويات التحصيل التعليمي

١٧٤ - الشباب يحزن في المتوسط مستويات من مؤهلات في مجال التعليم الثانوي أعلى من الذكور من الشباب. وفي عام ٢٠٠٤ كانت هناك نسبة ٧٣ في المائة من جميع من تركن الدراسة من الفتيات يملكن مؤهلات أعلى من مستوى الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي بالمقارنة مع نسبة ٦٥ في المائة من جميع الذكور ممن أكملوا الدراسة^(٣٥).

١٧٥ - وقد انخفضت بصورة كبيرة نسبة الطلاب من شعوب الماوري والمحيط الهادئ الذين لا يملكون تحصيلاً تعليمياً نظامياً أو لديهم تحصيل محدود على مدار سنوات العقد الماضي برغم وجود اختلاف ملموس بين تلاميذ الماوري وتلاميذ غير الماوري ثم بين تلاميذ المحيط الهادئ وغير المحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٤ كانت نساء الماوري الشباب (٥٠ في المائة) ونساء المحيط الهادئ (٦٧ في المائة) أقل من النساء الأوروبييات (٧٨ في المائة) والآسيويات (٨٩ في المائة) ونساء الجماعات العرقية الأخرى (٧٩ في المائة) ممن يحتمل تركهن الدراسة وقد حصلن على مؤهلات أعلى من المستوى ١ في الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي^(٣٦).

(٣٥) الذين أتموا الدراسة في عام ٢٠٠٤ <http://www.minedu.govt.nz> (وزارة التعليم، ٢٠٠٥).

(٣٦) المرجع السابق.

١٧٦ - ومن المرجَّح أن تحصل الشابات على مؤهل للتعليم العالي بأكثر من الشباب الذكور. وفي عام ٢٠٠٤ كان هناك نسبة ٢٢,٨ في المائة من النساء في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة ممن حصلن على مؤهل من التعليم العالي (درجة الليسانس وما فوقها) بالمقارنة مع ٢٠ في المائة للرجال^(٣٧). وعلى النقيض من ذلك فإن الرجال عند السنوات الأكبر من العمر يرجَّح أن يحوزوا مؤهلات من التعليم العالي بأكثر من النساء.

١٧٧ - ومن المرجَّح أكثر أن يحوز عدد أكبر من النساء الأوروبيات والآسيويات أو من الفئات العرقية الأخرى مؤهلات للتعليم العالي بأكثر من نساء الماوري أو نساء المحيط الهادئ. ومع ذلك يظل بالإمكان تضيق الثغرة في تحصيل التعليم العالي بين الفئات المختلفة من النساء، لأنه من الفترة ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ زادت نسبة نساء الماوري الحاصلات على أي مؤهلات من ٤٥ في المائة إلى ٥٩ في المائة. وعلى مدار الفترة ذاتها زادت نسبة نساء المحيط الهادئ الحاصلات على مؤهل ما من ٥١ في المائة إلى ٦٧ في المائة^(٣٨).

الفروقات بين الجنسين في مواضيع وميادين الدراسة

١٧٨ - وتوضَّح إحصاءات القيد في مواضيع الدراسة الثانوية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أن الاختلالات في التوازن بين الجنسين من حيث خيارات المنهج المدروس ما زالت قائمة. فالفتيات يخرن في الغالب الأعم اللغات (أكثر من ٥٥ في المائة) ومعظم الفنون البصرية والحركية ومعظم العلوم الاجتماعية وعلم الأحياء/البيولوجيا البشرية وعلوم الأرض والأغذية وتكنولوجيا المنسوجات ودراسة النصوص وإدارة المعلومات والسياحة. أما الفتيان فيغلب عليهم اختيار الرياضيات بما في ذلك حساب التفاضل والتكامل والفيزياء والرسم الهندسي وبرامج الحاسوب ومعظم المواضيع التكنولوجية ودراسات الرياضة البدنية والتربية الخلوية وحرف الصيد/الزراعة/الغابات والحرف الصناعية. كما يشكِّل الفتيان ما يصل إلى نسبة ٥٨ في المائة من الذين يكتسبون مهارات الاتصال و ٥٦ في المائة من الذين يتلقون دروساً تعويضية في الإنكليزية و ٦١ في المائة من الذين يتلقون الدراسات التعويضية وهذه الاختلالات الجنسانية استمرت حتى عام ٢٠٠٥^(٣٩).

١٧٩ - وتكاد هذه الفروقات في اختيار مواضيع الدراسة إلى أن تتوازي مع أنماط التحصيل لكل من البنين والبنات. وفي عام ٢٠٠٣ أوضحت دراسة برنامج تقييم الطلاب الدوليين^(٤٠) للبالغين من العمر ١٥ سنة عبر منطقة منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أن الذكور

(٣٧) التقرير الاجتماعي لعام ٢٠٠٥، ولنتون، وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٥.

(٣٨) التركيز على المرأة، ٢٠٠٥، ولنتون (إحصاءات نيوزيلندا، ٢٠٠٥).

(٣٩) المصدر: وزارة التعليم.

(٤٠) التقرير الكامل لدراسة عام ٢٠٠٣ لنيوزيلندا متاح على الموقع www.minedu.govt.nz/goto/pisa.

من نيوزيلندا أحرزوا في المتوسط ١٤ نقطة أعلى في مجال تقييمات الرياضيات للبرنامج الدولي المذكور بأكثر من نظرائهم من الفتيات. وفيما يتعلق ببرنامج التقييم الدولي لعام ٢٠٠٠، واصلت فتيات نيوزيلندا إحراز نقاط أعلى بكثير من الفتيان (٢٨ نقطة) في مجال القراءة. إلا أن فتيان نيوزيلندا أحرزوا نقطة أعلى بشكل طفيف (ست نقاط) عن الفتيات في مجال العلوم فيما تساوى أداء فتيان وفتيات نيوزيلندا في مجال حل المسائل.

١٨٠ - ومع ذلك، فمن منظور تاريخي، أصبحت الفروقات الجنسانية في المواضيع أقل بروزاً، فعلى سبيل المثال شكّلت الشابات في عام ١٩٩١ ما يصل إلى نسبة ٧٥ في المائة من الدارسين الملتحقين بشهادة الاقتصاد المتري. وفي عام ٢٠٠١ لم يكن هناك سوى نسبة ٧٠ في المائة من المرشحين لامتحانات ما أصبح يسمى الآن باسم امتحانات الأغذية والتغذية من الشابات. وفي عام ١٩٩١ شكّلت الشابات نسبة ١٤ في المائة فقط من الطلاب المقيدون في شهادة الرسم التقني ولكن في عام ٢٠٠١ كان هناك ٢٦ في المائة من المرشحات لهذه الشهادة التي أصبحت تُعرف الآن باسم امتحان الرسوم الهندسية^(٤١).

١٨١ - وعلى صعيد التعليم العالي يوجد أيضاً فروقات مميزة في ميادين الدراسة التي يختارها الرجال والنساء فمن المرجح أن يختار عدد أكبر من النساء دراسة المواضيع الصحية ومواضيع التربة وما يتعلق بها بينما يرجح أن يختار عدد أكبر من الرجال دراسة الهندسة والزراعة والمعمار والبناء^(٤٢).

١٨٢ - ويتاح للنساء والفتيات حرية الاختيار لمواضيع الدراسة التي يرغبن بها. ومع ذلك، وفيما تستمر هذه الاختلالات الجنسانية من حيث اختيار مواضيع وميادين الدراسة، فإنها تترك أثراً متواصلاً على خيارات الرجل والمرأة بشأن المهن التي ينخرطون في سلكها ومن ثم تساهم في درجة الفصل المهني في نيوزيلندا.

الحصول على الزمالات الدراسية والدعم الدراسي

١٨٣ - تتمتع الطالبات بنفس حقوق الطلاب في التماس الحصول على زمالات دراسية تمولها الحكومة وهذا يشمل الزمالات الممنوحة على أساس الأداء في الامتحانات التي تنظمها هيئة المؤهلات في نيوزيلندا فضلاً عن منح أخرى^(٤٣). كما يتاح للطالبات أن يحصلن على

(٤١) التركيز على المرأة، ٢٠٠٥، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا، ٢٠٠٥).

(٤٢) مسارات للمرأة: الصورة الكبرى work/NS/GHT، العدد ٦ (وزارة العمل، حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

(٤٣) الزمالات التي تمولها الحكومة في مرحلة الدراسة الجامعية تشمل زمالات الارتقاء التي تستهدف أفراداً من الأسر ذات الدخل المنخفض ممن يدرسون للحصول على درجة جامعية في ميادين بعينها وزمالات الجدارة المقتنة التي تُمنح على أساس الأداء في مستوى التعليم العالي وهناك نطاق واسع من منح الدراسات العليا تمولها الحكومة.

الزمالات التي تقدمها منظمات أخرى برغم أن استحقاق هذه المنح ربما يتوقف على تعهد الطالبة بالانخراط في ميدان بعينه من ميادين الدراسة أو على معايير أخرى.

١٨٤ - وتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل في تلقي القروض الحكومية للطلاب ويتم تقييمها على نفس الأسس المنطبقة على الرجل من حيث استحقاقها للعلاوات الطلابية الممولة من الحكومة.

العلاوات الطلابية

١٨٥ - أضفت الحكومة تغييرات على نظام العلاوات الطلابية منذ التقرير الأخير مما ساعد على تقليل اعتماد الطلاب على نظام قروض الطلاب. ومنذ الفترة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ توسعت الحدود الدنيا لدخل الوالدين بالنسبة لاستحقاق علاوة الطالب مما يعني مزيداً من الطلاب المستحقين للعلاوة المذكورة وسوف يتم كذلك تعديل الحدود الدنيا لدخل الوالدين سنوياً من أجل استيعاب التحولات في متوسطات الدخل. وبالإضافة إلى ذلك فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ زادت مبالغ الأموال التي يمكن للطلاب اكتسابها قبل حصولهم على العلاوات وقدم دعم إضافي للطلاب الذين ينتمون إلى عائلات تضم أكثر من ابن واحد في مجال التعليم العالي والطلاب المنتمين إلى عائلات منفصلة الوالدين.

قروض الطلاب

١٨٦ - في عام ٢٠٠٤، شكّلت الإناث نسبة ٦٠ في المائة من الطلاب الحاصلين على قروض^(٤٤). والثغرة الفاصلة بين نسبة الذكور والإناث من المقترضين تضاهي بصورة عامة التوازن الجنساني في الالتحاق بالدراسة (انظر الجدول أدناه).

توزيع المستفيدين من قروض الطلاب حسب نوع الجنس ٢٠٠٢-٢٠٠٤

جنس الطالب	السنة الميلادية					
	٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
أنثى	٨٥ ٧٢٠	٥٦,٩٪	٩١ ١٥١	٥٨,٣٪	٩٣ ٩٥٣	٥٩,٨٪
ذكر	٦٤ ٨٠٦	٤٣٪	٦٥ ٠٩٩	٤١,٦٪	٦٣ ٠٧٩	٤٠,١٪
المجموع	١٥٠ ٥٢٦	١٠٠٪	١٥٦ ٢٥٠	١٠٠٪	١٥٧ ٠٣٢	١٠٠٪

المصدر: الحلقة الدراسية (Study Link).

(٤٤) التقرير السنوي لنظام قروض الطلاب حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ولغتون (وزارة التعليم، وزارة التنمية الاجتماعية، مصلحة الإيرادات الداخلية ٢٠٠٥).

هذا وبلغ المستوى الوسيط لقروض الطلاب ١٠ ٤٠٤ دولار نيوزيلندي في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥^(٤٥). وهذه الأرقام ليست متاحة حسب نوع الجنس ولكن ديون الذكور زادت في عام ٢٠٠١ بنسبة ٦ في المائة عن نظيرتها للإناث^(٤٦).

١٨٧ - وأوضحت البحوث التي أجريت مؤخراً على مدى نزوع الإناث إلى سداد قروضهن على مدار فترة مماثلة للذكور^(٤٧). وبرغم أن المرأة يقل مكسبها في المتوسط إلا أنها تحسّل على الأرجح مكاسب أعلى من خلال العمل لبعض الوقت أثناء الدراسة مع إكمال الدراسة وتحقيق مؤهلات أعلى من الرجل^(٤٨). كما أن المرأة تبتعد إلى أن تكون أقل من الرجل فيما يتعلق باستمرار سداد القروض^(٤٩). ويمكن للمؤهلات العالية أن تفضي إلى الحصول على إيرادات أعلى بالنسبة لمستوى الديون. أما الاستثناء من نزعة المرأة والرجل فيما يتعلق بسداد الديون على مدار فترة مماثلة فيتمثل في النساء اللاتي يتحملن ديوناً أكبر (من ٢٥ ٠٠٠ دولار نيوزيلندي) وهذه النوعية تبتعد إلى استغراق وقت أطول لسداد ديونها أكثر من الرجل.

١٨٨ - وفي تعليقاتها الختامية، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء الأثر الذي يمكن أن يكون سلبياً بالنسبة للنساء من جراء نظام قروض الطلاب وأوصت بقيام الحكومة بمراجعته. وعلى المستوى المحلي، قدّمت رابطة طلاب جامعة نيوزيلندا شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا تدّعي بأن نظام قروض الطلاب يميّز ضد المرأة. وفي إطار عملية الشكوى تمت وساطة بين المسؤولين الحكوميين وبين رابطة طلاب جامعة نيوزيلندا ومنذ ذلك الحين أعلنت الحكومة عن تغييرات في نظام قروض الطلاب على النحو المفصّل أدناه.

١٨٩ - ولتقليل الأثر المالي الناجم عن القروض الطلابية أعلنت الحكومة عن تغييرات في نظام قروض الطلاب كي تدخل حيّز النفاذ من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأولها يعني أن المقترضين المقيمين في نيوزيلندا لن يتحملوا فائدة في الحاضر (أو المستقبل) على قروضهم. والتغيير الثاني يتيح فترة سماح بشأن العقوبات التي تطبّق على المقترضين الذين يعيشون في

(٤٥) التقرير ربع السنوي لنظام قروض الطلاب، ولنغتون (مصلحة الإيرادات الداخلية ٢٠٠٥).

(٤٦) الحياة بفضل قرض للطلاب: نبذة عن القروض والاستحقاقات والسداد للطلاب، دخل ما بعد الدراسة والتوجه إلى الخارج، ولنغتون (وزارة التعليم، ٢٠٠٥).

(٤٧) المرجع السابق.

(٤٨) آثار نظام قروض الطلاب على النساء اللاتي يسدن قروضاً طلابية، ولنغتون (وزارة التعليم ٢٠٠٥).

(٤٩) من الذي لا يسدد: ولنغتون (وزارة التعليم ٢٠٠٥).

الخارج ويتأخرون في السداد. كما أن البند المتعلق بقروض الطلاب المعفاة من الفائدة من المرجح أن يفيد النساء بالذات باعتبارهن يشكلن أغلبية المقترضين من الطلاب، ولن يسير الأمر في غير مصلحتهن من خلال زيادة القروض الطلابية إذا ما توقفت عن العمل المأجور من أجل إنجاب الأطفال.

١٩٠ - كما سيتلقى هدف الحكومة بمواصلة تخفيض ديون الطلاب دعماً من خلال تحسين وتعزيز دائرة المعلومات المالية التابعة لمركز الاتصال الدراسي بما يساعد الطلاب على اتخاذ أفضل القرارات بشأن أمورهم المالية وهذا الهدف سوف يعززه أيضاً الزمالات والمنح الدراسية الجديدة.

أنماط استخدام المرأة على صعيد قطاع التعليم

١٩١ - ما زالت النساء يسيطرن على قطاع تعليم الطفولة المبكرة حيث ٩٩ في المائة من المعلمين هم من النساء، كما يطرأ تحسُّن على ظروف أجور مدرسات هذا القطاع بعد أن التزمت الحكومة بالتدرج في إقرار المساواة في الأجور لمدرسات رياض الأطفال مع مدرسي التعليم الابتدائي بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مع زيادة التمويل المقدم إلى خدمات تعليم الطفولة وخدمات الرعاية. وثمة نظام للأجور موحد بين مدرسي الفصل في القطاعين الابتدائي والثانوي حيث سُلِّم المرتبات متطابق، كما أن النقاط التي يندرج على أساسها المدرسون في جدول المرتبات فضلاً عن الحد الأقصى للراتب الذي يمكنهم الحصول عليه، أمور تتحدّد على ضوء مؤهلاتهم بعد أن أصبح التعليم على الصعيدين الابتدائي والثانوي يُعد من المهن الجامعية.

١٩٢ - ولسوف تستمر الإناث في تشكيل أغلبية مدرسي المدارس. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ شكّلت المرأة ٧٠,١ في المائة من مدرسي المدارس بينما كانت نسبة الذكور ٢٩,٩ في المائة وهذا لم يطرأ عليه تغيير سوى بقدر طفيف منذ عام ٢٠٠٠ عندما كانت الإناث يشكلن ٦٩,٤ في المائة من مدرسي المدارس وكانت نسبة مدرسات المدارس الابتدائية هي ٨٠,٥ في المائة مقارنة بنسبة ٥٥,٧ في المائة من مدرسي التعليم الثانوي^(٥٠).

١٩٣ - كما زاد عدد مديرات المدارس والناظرات منذ التقرير السابق. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ شكّلت النساء ٦١,٧ في المائة من مديري المدارس في مقابل ٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ شكّلت النساء ما يصل إلى نسبة ٤١,٢ في المائة من نُظَّار

(٥٠) المصدر: وزارة التعليم.

المدارس في مقابل نسبة ٣٥,٢ في المائة عام ٢٠٠٠. ومن المرجح أيضاً أن يزداد عدد النساء بين المديرين والنظار في المدارس الابتدائية بأكثر من المدارس الثانوية^(٥١).

١٩٤ - وبشكل عام تتقاضى المدرسات مرتباً يقل في المتوسط عن مرتب المدرسين برغم أن الثغرة الفاصلة تضيق تدريجياً بمرور الزمن. ويمكن تفسير ذلك جزئياً حيث يقل تمثيل المدرسات في المواقع الوظيفية العليا كما يستبعد أن يكن حاصلات على مؤهلات ذات مستوى أعلى من نظرائهن من الذكور.

١٩٥ - أما المبادرات المتخذة بالنسبة لناظرات المدارس التي بدأت في عام ٢٠٠٢ فهي الآن تمضي في طريقها بنجاح. ففي عام ٢٠٠٣ كانت النساء يشكّلن نسبة ٥٦ في المائة من النظار الجدد الذين انتظموا في برنامج تدريب النظار لأول مرة. وأجريت دراسة استطلاعية على الذين يطمحون لوظيفة ناظر المدرسة في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ استهدفت النساء وقادة المدارس من الماوري وركّزت على تدريبهن بواسطة النظار المحنّكين. كما أن مراكز التطوير المهني للنظار المتربين اجتذبت غالبية من النساء للعمل كمعلمات ومشاركات.

١٩٦ - وتشكّل النساء نسبة ٤٨ في المائة تقريباً من الذين يتولون التدريس عند مستوى التعليم العالي. وفي الجامعات تشكّل النساء ما يصل إلى نسبة ٤١ في المائة من هيئات التدريس الجامعية. وفي القطاعات الفرعية الأخرى لمستوى التعليم العالي تشكّل النساء الأغلبية من هيئات التدريس الأكاديمية^(٥٢). وطبقاً لتعداد نيوزيلندا لمشاركة المرأة في دوائر الحكم والحياة المهنية كانت النساء في عام ٢٠٠٣ يشغلن ١٥,٨ في المائة من المناصب الأكاديمية العليا في جامعات نيوزيلندا الثمان (باستثناء الأساتذة غير المتفرغين). وجاءت جامعات الجزيرة الجنوبية متخلفة نسبياً عن جامعات الجزيرة الشمالية. وعلى سبيل المثال كان لدى جامعة أوكلاند ٧٧ سيدة يشغلن مواقع أكاديمية عليا (١٩,٦ في المائة) من مجموع ٣٩٣ من المناصب المتاحة. كذلك ففي عام ٢٠٠٣ أصبحت جامعة ماسي في بلمرستون نورث هي أول جامعة تعيّن امرأة في منصب نائب رئيس الجامعة.

١٩٧ - وقد أحاطت الحكومة علماً بالتعليق الختامي للجنة الذي يعزز تبني سياسات في نطاق الجامعات ترمي إلى خلق مناخ أكثر مواتية لتحقيق المساواة. والجامعات مستقلة عن الحكومة وإن كانت خاضعة للقوانين العامة التي تحظر التمييز ضد المرأة على أساس جنسها.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) الملامح والاتجاهات، قطاع التعليم العالي في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٤، ولونغتون، (وزارة التعليم ٢٠٠٥).

وطبقاً للقوانين، يُطلب من المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعات مثلاً أن تنفذ أحكام المستخدم الطيب بما في ذلك اتباع سياسات تكفل إتاحة الفرص المتكافئة للجنسين.

المادة ١١

العمالة

مقدمة

١٩٨ - الدخل عنصر محدد رئيسي لنوعية الحياة. وإذا ما فرضت قيود على قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي فمن شأن ذلك أن يقيّد خياراتها الحياتية المتاحة أمامها وأمام أسرتها. وعلى سبيل المثال فإن مستويات الدخل الأدنى على سبيل المثال تقيّد قدرة الأفراد على سداد قروض الطلاب أو شراء منزل أو الادخار من أجل فترة التقاعد. ويمثل عنصر المشاركة في سلك العمالة المدفوعة الوسيلة الرئيسية التي تستطيع المرأة من خلالها أن تكسب دخلاً وتعمل على تحسين استقلالها الاقتصادي. وعند ضمان إمكانية دخول المرأة ومعاودتها الدخول في سلك العمالة فإن ذلك يحقق التوازن بين مختلف مجالات حياتها كما يؤدي إلى تلقيها مكافآت عادلة لقاء الجهود التي تبذلها مما يساعد المرأة على اكتساب هذا الاستقلال لنفسها ولأسرتها.

١٩٩ - وفيما تملك نيوزيلندا إطاراً قانونياً راسخاً بالنسبة لدعم وحماية حقوق المرأة في العمل فإن تشغيل النساء ما زال يتسم بمعدلات مشاركة منخفضة وكذلك بأجور متدنية في المتوسط بالنسبة لأجور الرجال ويصدق هذا بشكل خاص على نساء الماوري.

٢٠٠ - وما برح اهتمام الحكومة في فترة الإبلاغ هذه منصباً على التصدي للحوازر التي تحول دون مشاركة المرأة في مجال العمالة وهي الحواجز التي يمكن أن تنشأ عن الأدوار الاجتماعية الأوسع نطاقاً للمرأة ومن ذلك مثلاً دور الأمومة والمسؤولية عن مهام الأسرة المعيشية. وما برحت الحكومة كذلك تسعى إلى التصدي للمسائل المرتبطة بثغرة الأجر القائمة على أساس نوع الجنس ومن ذلك مثلاً نوعيات ومستويات الوظائف التي تشارك فيها المرأة. وخلال فترة الإبلاغ هذه قامت الحكومة برفع الحد الأدنى للأجر.

إطار علاقات العمل

٢٠١ - الإطار التشريعي لعلاقات العمل ينطوي على معايير للعلاقات في موقع العمل وهي التي تتسم بالأهمية بالنسبة إلى نوعية الاستخدام. كما يشمل الإطار قانون علاقات الاستخدام لسنة ٢٠٠٠، وقانون الحد الأدنى للأجر لسنة ١٩٨٣، وقانون العطلات لسنة ٢٠٠٣، وقانون الإجازة الوالدية وحماية الاستخدام لسنة ١٩٨٧، وقانون الأجر المتساوي

لسنة ١٩٧٢. وجاء التطور الوحيد في الإطار منذ التقرير السابق متصلاً بتنفيذ نيوزيلندا للاتفاقية متمثلاً في التغييرات في قوانين علاقات العمل والإجازات المدفوعة والحماية الوظيفية (الإجازات الوالدية المدفوعة).

٢٠٢ - ويُنظم قانون علاقات العمل لسنة ٢٠٠٠ (القانون) العلاقات المعمول بها في موقع العمل ويكفل الحماية ضد التمييز. ومنذ التقرير الأخير عدّلت الحكومة القانون من أجل تحسين تنفيذ الأهداف الإلزامية التي يتوخاها القانون بتعزيز علاقات استخدام منتجة وإشاعة حسن النية والمساومة الجماعية والحل الفعال لمشكلات العمل. أما النية الحسنة فتتعلق أساساً بأطراف علاقات العمل وهم يتعاملون على أساس الأمانة والصراحة ودون خداع طرف للآخر، ويقتضي من الأطراف أن تكون فعّالة وبناءة من أجل إرساء واستمرار علاقة مثمرة بين الأطراف. وقد أوضحت تعديلات سنة ٢٠٠٤ أن النية الحسنة تنطبق على المساومة بالنسبة إلى اتفاقات التوظيف الفردية وكذلك المساومة الجماعية كما نصت على إمكانية فرض جزاءات لقاء بعض مخالفات الالتزام بحسن النية.

٢٠٣ - كما أن القانون المعدّل يكفل اتخاذ تدابير حمائية لصالح المستخدمين (المستضعفين) المتأثرين من جراء بيع أو نقل الأعمال التجارية أو تحويلها إلى الخارج. وقد تبين قرار صادر مؤخراً عن محكمة العمل أن القانون المعدّل لا يكفل للمستخدمين المستضعفين الحماية التي قصدت إليها الحكومة في حالات حلول طرف جديد في التعاقد. وينظر مجلس النواب حالياً في مشروع قانون من أجل تنفيذ ما ترمي إليه السياسة الأساسية التي قصدت إليها الحكومة وقد يترتب على هذا التعديل آثار بالنسبة لبعض الصناعات التي لها تاريخ في التحول إلى خارج البلاد والانتقال من مكان إلى آخر وتضم عدداً كبيراً من النساء المستخدمات (ومنها مثلاً التنظيف).

٢٠٤ - ومع أهمية أوجه الحماية التي يكفلها الإطار التشريعي الحالي، إلا أن ثمة فئات من النساء اللاتي يواجهن نطاقاً محدوداً لتحسين الأجر وظروف عملهن. وتسعى الحكومة إلى تخفيف هذه الحالة إلى حدها الأدنى من خلال إضفاء زيادات سنوية على الحد الأدنى للأجور وغير ذلك من الظروف التي تقتضيها التشريعات ومنها مثلاً منح إجازة سنوية مدتها أربعة أسابيع. وفي الفرع المتعلق بفروقات الأجر والاستخدام أدناه ترد مناقشة أخرى لنهج الحكومة المتبع في المساواة في التوظيف.

الصحة والسلامة

٢٠٥ - يُنظم قانون الصحة والسلامة في مجال العمل معايير الصحة والسلامة في الاستخدام ويسبغ الحماية على النساء ضد أخطار تلحق بوظيفة الإنجاب. وقد أصدرت إدارة شؤون

العمل توجيهها ضمن إطار الصحة والسلامة بشأن إتاحة فرصة الرضاعة الطبيعية في موقع العمل. وعلى أرباب العمل أن يحدّدوا ويقيّموا ويكافحوا الأخطار التي قد تلحق بالمستخدمات ممن يقمن بالرضاعة الطبيعية وبأطفالهن. وعندما يتم إحضار رضيع أو طفل صغير إلى موقع العمل من أجل الرضاعة الطبيعية تنصح الإدارة بأنه من حسن سياسة التوظيف تمكين الأم من ذلك في مكان ملائم (شريطة أن يكون موقع العمل آمناً بالنسبة للأطفال).

تكافؤ فرص العمل

٢٠٦ - تشير المادة ٢ إلى إنشاء وحدة تكافؤ فرص العمل في لجنة حقوق الإنسان كي تتولى رصد تكافؤ فرص العمل في نيوزيلندا بما في ذلك ما يتم في قوة العمل. ولم تطرأ تغيّرات منذ التقرير الأخير على متطلبات تكافؤ فرص العمل فيما يتصل بقطاع الدولة الذي تم توسيعه منذ ذلك الحين ليشمل كيانات التاج في إطار قانون كيانات التاج لسنة ٢٠٠٤.

٢٠٧ - وما زال الصندوق الاستئماني لتكافؤ فرص العمل يقدم معلومات ويتيح أدوات في هذا المجال لأرباب العمل ويزيد من الوعي بقضايا التنوع في أماكن العمل في نيوزيلندا. ومما شهدته فترة الإبلاغ مشاركة وزارة العمل في إعداد منشور بعنوان "قوة الشعب - التنوع الناجح في العمل". وهذا المنشور شمل عدداً من الدراسات الفردية التي توضّح مزايا توظيف أكثر تنوعاً في موقع العمل بما في ذلك توظيف النساء اللاتي يتحملن مسؤوليات في مجال رعاية الأطفال وكذلك ذوي الإعاقات واللاجئين والمهاجرين والمسنين^(٥٣).

الحماية من التحرش الجنسي

٢٠٨ - تُكفّل الحماية للمرأة ضد التحرش الجنسي في موقع العمل بموجب قانون علاقات العمل لسنة ٢٠٠٠ وقانون حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٣. وللإطلاع على الإحصاءات المتعلقة بشكاوى التحرش الجنسي في فترة الإبلاغ، انظر المادة ٢.

٢٠٩ - وقد أبدت التعليقات الختامية للجنة على تقرير نيوزيلندا السابق انشغالاً بضرورة أن يتاح للمستخدمات اللاتي وقعن ضحية التحرش الجنسي الحق القانوني في البقاء في وظائفهن. وبموجب قانون علاقات العمل، فإذا ما ارتأى مستخدم أو مستخدمة أنه قد تم إنهاء خدمته بغير مبرر، كأن يكون ذلك مثلاً لأنها قدمت شكوى بشأن تحرش جنسي، فإن

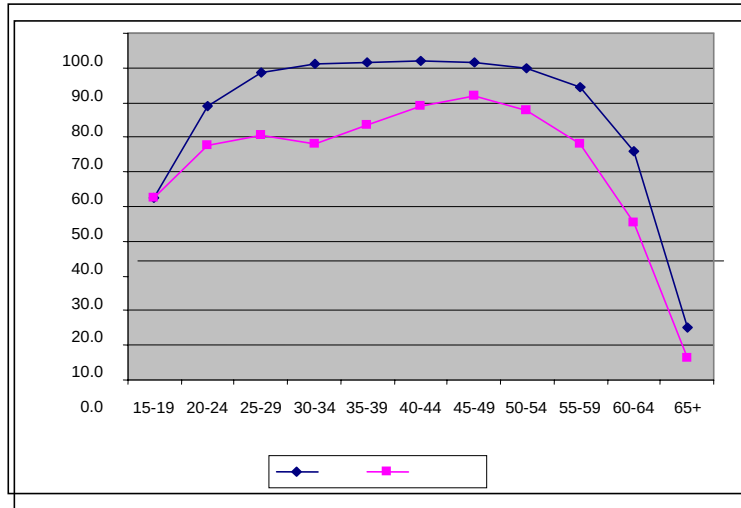
(٥٣) قوة الشعب - التنوع الناجح في العمل <http://www.dol.govt.nz/publications/general.gen-peoplepower.asp> (وزارة العمل ٢٠٠٤).

لها الخيار في رفع شكوى شخصية ضد رب عملها وإذا ما ثبتت وجاهة الشكوى الشخصية قد ينطوي الأمر على إعادتها إلى الوظيفة وتلقيها تعويضاً مالياً.

المشاركة في قوة العمل

٢١٠ - تكفل قوانين نيوزيلندا تكافؤ مشاركة المرأة في العمالة المدفوعة الأجر. ومع ذلك ففيمما زادت مشاركة النساء في مجال العمل المأجور زيادة ملموسة على مدار السنوات الثلاثين الماضية، إلا أن النساء يشاركن في العمل المأجور عند مستويات أدنى من الرجال ويرجح أن تزيد هذه المسألة في مجال العمل غير المتفرغ^(٥٤). ورغم أن لدى نيوزيلندا مستويات مرتفعة نسبياً من مشاركة المرأة بشكل عام إلا أن معدلات المشاركة للأمهات الأطفال الصغار وحالات الوالد الوحيد تدنو عن متوسطات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وهذا يعكس اتجاهاً من جانب كثير من الأمهات في تراجع مشاركتهن في العمل المأجور عندما يكون أطفالهن صغاراً. وتركز الحكومة على تحسين دعم خيارات النساء فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل مع المزيد من تحسين حصولهن على رعاية للأطفال تتسم بجودة المستوى والقدرة على تحمل التكاليف والاستجابة للاحتياجات.

معدلات المشاركة في قوة العمل حسب الفئة العمرية ونوع الجنس، ٢٠٠٤^(٥٥)



(٥٤) مسارات للمرأة، الصورة الكبرى، وورك انسايت، عدد ٦ (وزارة العمل، حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

(٥٥) إحصاءات سوق العمل لسنة ٢٠٠٤، ولنتون: إحصاءات نيوزيلندا (الرسم البياني مستقى من إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

٢١١ - ولنساء الماوري (٥٧,٩ في المائة) ونساء المحيط الهادئ (٥٤,١ في المائة) معدلات مشاركة أدنى في العمل المأجور بالمقارنة مع النساء الأوروبيات (٦١,٤ في المائة)^(٥٦). كما أن النساء المعاقات (٥٢ في المائة) لهن معدلات أدنى من المشاركة في العمل المأجور بالمقارنة مع الرجال المعاقين (٦٣ في المائة)^(٥٧).

البطالة

٢١٢ - في بداية آذار/مارس ٢٠٠٦ كانت النساء يشكلن نسبة ٦٢ في المائة من جميع الذين يتلقون استحقاقاً لأغراض متزلية أو لأغراض المرض أو الاعتلال و/أو استحقاقاً مرتبطاً بحالة البطالة. وقد تناقصت معدلات بطالة النساء بصورة ملموسة منذ التسعينات اتساقاً مع الاتجاه العام في البطالة^(٥٨). ومع ذلك فمن المرجح أن تعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال. وفي عام ٢٠٠٤ كانت البطالة أعلى بصورة طفيفة بين صفوف النساء (٤,٩ في المائة) عنها في صفوف الرجال (٤,١ في المائة)^(٥٩).

٢١٣ - وتشيع البطالة أكثر بين صفوف نساء الماوري والمحيط الهادئ حيث تبلغ معدلات البطالة بينهما (١١,١ في المائة و ٨,٥ في المائة على التوالي) وهذه المعدلات أعلى بصورة واضحة عن معدلات رجال الماوري والمحيط الهادئ (٨,٧ في المائة و ٦,٩ في المائة على التوالي)^(٦٠). على أن الشابات (١٥-١٩ سنة و ٢٠-٢٤ سنة) تشيع بينهما معدلات بطالة أعلى (١٣ في المائة و ٧,٥ في المائة) عن النساء في الفئات العمرية الأكبر سناً (أكبر من ٢٥ سنة)^(٦١).

٢١٤ - وتتمتع المرأة غير المستخدمة بنفس حقوق الرجل في تلقي استحقاقات البطالة برغم أن الرجال والنساء دون الثامنة عشرة لا يمكنهم تلقيها إلا ضمن ظروف محدودة. وكما لوحظ في إطار المادة ١٠: التعليم، فقد اتخذت الحكومة أيضاً عدداً من المبادرات التدريبية لمساعدة الأفراد الذين يعانون البطالة على اكتساب المهارات والمؤهلات اللازمة للحصول

(٥٦) المرجع السابق.

(٥٧) إحاطة إعلامية للوزير المقبل (مكتب قضايا الإعاقة ٢٠٠٢) - <http://www.odt.govt.nz/publications/minister-briefing/2002/index.html>، الفصل ٢.

(٥٨) إحصاءات سوق العمل لسنة ٢٠٠٤، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) المرجع السابق.

على فرصة عمل دائمة. كما ظلت الحكومة تساعد الأفراد الذين يعانون البطالة كي يلتحقوا بالعمل من خلال عدد من مبادرات الاستخدام.

٢١٥ - وتهدف مجموعة إجراءات طفرة العمل التي تم طرحها في عام ٢٠٠٣ إلى إلحاق مزيد من الأفراد بسوق العمل من أجل المساعدة على سد النقص في المهارات والعمالة الذي تشهده نيوزيلندا. وهذه المجموعة تضم عشر مبادرات محددة من شأنها مساعدة أرباب العمل الذين يعانون نقصاً في المهارات وكذلك الأفراد من ذوي الإعاقات والمرضى بأمراض مزمنة والأفراد الذين يتلقون استحقاقات الاعتلال والأفراد الناضجين من الباحثين عن وظائف والباحثين عن عمل من مدمني المخدرات وكذلك الشباب والأفراد الزائدين عن الحاجة.

٢١٦ - وعلى سبيل المثال فإن مبادرة "مؤازرة الوالد الوحيد للالتحاق بالعمل" تركز على مساعدة من يجدون أنفسهم في موقع الوالد الوحيد من أجل زيادة مشاركتهم في سلك العمالة وهذه المبادرة تفيد النساء بدرجة غالبية باعتبار أن المرأة تشكل نحو ٩١ في المائة من جميع الأفراد الذين يتلقون استحقاقاً لأغراض أسرية.

فروقات الأجر والاستخدام

٢١٧ - خلال فترة الإبلاغ ظلت الثغرة الفاصلة بين متوسط معدل الأجر للرجال والنساء في الساعة ثابتة نسبياً باستثناء الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عندما طرأت عليها زيادة طفيفة. ويقل متوسط الأجر في الساعة للمرأة حالياً بنسبة ١٤ في المائة عن نظيره للرجل. وفي عام ٢٠٠٣ أوضحت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة توجيهات الخريجين بإشراف نائب رئيس الجامعة أن المرأة تكسب ما متوسطه ٩١٠ ٣٦ دولاراً بينما يكسب الرجل ٢٦٠ ٣٩ دولاراً فور اتمامهما الدراسة الجامعية وهما حاصلان على نفس درجة البكالوريوس^(٦٢).

٢١٨ - وبعض فئات النساء، ومنها مثلاً نساء الماوري والمحيط الهادئ، يكتسبن مبالغ أقل بكثير من النساء الأخريات. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بلغ متوسط ما يتقاضاه في الساعة نساء الماوري ونساء المحيط الهادئ ١٣,٦٨ دولاراً و ١٢,٦٠ دولاراً على التوالي وهذا أقل

(٦٢) توجيهات خريجي الجامعات لعام ٢٠٠٤: تقرير عن السنة المنتهية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: تقرير الدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة نيوزيلندا لنواب رؤساء الجامعات بشأن استخدام الخريجين (لجنة نواب رؤساء الجامعات في نيوزيلندا، ٢٠٠٤).

من النساء الأوروبيات اللاتي يتقاضين ١٥,٥٠ دولاراً أما النساء المعاقات فمن المرجح أيضاً أن يكسبن دخولاً أقل من الرجال المعاقين^(٦٣).

٢١٩ - ومنذ عام ٢٠٠٢ فاقت زيادات الحد الأدنى للأجر النمو في متوسطات الأجور ومن ثم ضيّقت الثغرة الفاصلة بين أقل العمال أجوراً وغيرهم من العاملين. وينطبق الحد الأدنى لأجر البالغ على العاملين الذين يزيد عمرهم على ١٨ سنة، وينطبق الحد الأدنى لأجر الشاب على العاملين الذين يتراوح عمرهم بين ١٦ و ١٧ سنة وهو محدد عند نسبة ٨٠ في المائة من الحد الأدنى لأجر البالغ. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٦ سوف يزيد الحد الأدنى للبالغين من ٩,٥ دولاراً إلى ١٠,٢٥ دولاراً في الساعة. وقبل ذلك كان الحد الأدنى لأجر البالغ قد زاد بمقدار ٥٠ سنتاً في الساعة كل سنة منذ عام ٢٠٠٢. ويتمثل هدف الحكومة في أن يصل الحد الأدنى لأجر البالغ إلى ١٢ دولاراً في الساعة مع نهاية عام ٢٠٠٨ إذا ما سمحت بذلك الظروف الاقتصادية.

الفصل المهني

٢٢٠ - تم تعريف الفصل المهني بوصفه عاملاً يساهم في وجود الثغرة الفاصلة بين متوسط دخل الرجل والمرأة. وما زالت قوة العمل في نيوزيلندا تتسم بارتفاع مستويات الفصل المهني على أساس نوع الجنس. ففي عام ٢٠٠٤ كانت نسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من قوة العمل النسائية مستخدمة بصفة عامل في مجال الخدمات والمبيعات. فضلاً عن ذلك استخدمت نسبة ٧٥ في المائة من قوة العمل النسائية في أربعة أنماط فقط من المهن (العاملون في مجال الخدمات والمبيعات والكتابة والمهنيون والفنيون والمهنيون المساعدون)^(٦٤).

٢٢١ - وهناك فروقات عرقية في التوزيع المهني للمرأة فالنساء الأوروبيات والآسيويات من المرجح أكثر أن يعملن في مهن تشريعية وإدارية وتنظيمية ومتخصصة ولكن من الأرجح أن تعمل نساء الماوري والمحيط الهادئ في حرف يدوية منخفضة المهارات^(٦٥).

٢٢٢ - وعليه، فإن تحسين فرص التعليم والتدريب للمرأة يُعد وسيلة أساسية لتقليل حالات الفصل في المجال المهني. وتهدف دائرة التعيينات في وزارة شؤون المرأة إلى تحسين مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، لأن تضيق ثغرة الأجر المدفوع بين الجنسين مع ارتباط ذلك

(٦٣) إحصاءات الإعاقة لعام ٢٠٠١ <http://www.stats.govt.nz/analytical-reports/disability-counts-2001.htm> (إحصاءات نيوزيلندا، أيار/مايو ٢٠٠٢).

(٦٤) إحصاءات سوق العمل لسنة ٢٠٠٤، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(٦٥) التركيز على المرأة ٢٠٠٥، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

بالفصل المهني إنما يتطلب التصدي لقضايا المساواة في مجال التوظيف وهي المرتبطة بدورها بنوعيات ومستويات الأعمال التي تراولها المرأة وكيفية تقييم مدى ملائمة العمل مع مسؤوليات الرعاية ومدى هيمنة النساء في أعمال معينة (انظر الفروع أدناه).

التدابير الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في أعمال مرتفعة المستوى

٢٢٣ - دعم استخدام المرأة يتطلب إلى حد كبير دعم المرأة من أجل تحقيق التوازن بين العمل وبين المسؤوليات العائلية وغيرها. وتتبع الحكومة نهجاً متناسقاً إزاء هذه المسألة حيث تعمل ضمن نطاق عددٍ من المجالات وتشمل مبادراتها ما يلي:

- تحسين فرص الحصول على الإجازة الوالدية المدفوعة.
- تحسين سبل تلقي رعاية الطفل وجودتها وإمكانية تحمّل تكاليفها بما في ذلك تعليم الطفولة المبكرة وبرامج التعليم خارج المدرسة.
- تغييرات المساعدة الاجتماعية.
- مبادرات التوازن بين العمل والحياة.
- خطة العمل من أجل المساواة في الأجور والتوظيف.

٢٢٤ - ويوجد نطاق واسع من المبادرات التي ترمي إلى تحسين العائد من التوظيف على النساء المعاقات وعلى فئات أخرى من النساء.

تحسين سبل الحصول على إجازة والدية مدفوعة

٢٢٥ - الحصول على إجازة والدية مدفوعة ينجم عنه أثر إيجابي بالنسبة لنوعية عمل المرأة، فهو يساعد المرأة على تحسين التوازن بين الأدوار الوالدية وبين المشاركة في العمل المأجور. كما أنه يخفف التوتّر الذي يعانيه الوالدان اللذان يستطيعان أن يواجهوا خسارة الدخل عندما يتلقيان إجازة مدفوعة من أجل رعاية أبنائهما، ويخفف الضغط عن الأمهات في حالة العودة إلى العمل ومن ثم يتيح لهن الوقت اللازم لاسترداد عافيتهن بعد مرحلة الولادة وإقرار النظم الصحية المتبعة بما في ذلك الرضاعة الطبيعية.

٢٢٦ - وقد اعتمدت الحكومة الإجازة الوالدية المدفوعة التي تمولها الحكومة بموجب قانون إجازة والدية وحماية الاستخدام (الإجازة الوالدية المدفوعة) لعام ٢٠٠٢ الذي تم سنّه في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ وبدأ سريانه من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي البداية، نص القانون على ١٢ أسبوعاً من الإجازة الوالدية المدفوعة وإذا ما توافر لدى الوالدين العزم على العودة للعمل وكان ذلك هو الأمر المتاح في حالة ما إذا كان المستخدم يعمل على الأقل سنة

واحدة لعشر ساعات على الأقل أسبوعياً لدى نفس رب العمل. والآن أصبح بوسع جميع النساء المستحقات لهذا الأمر تلقي ١٤ أسبوعاً من الإجازة الوالدية المدفوعة إذا ما كان لديهن عزم للعودة إلى العمل والشرط الوحيد هو أن يكن قد استخدمن لدى نفس رب العمل على مدار فترة الستة أشهر السابقة وبمتوسط عمل عشر ساعات على الأقل في الأسبوع. وللأمهات أن يخترن كذلك تحويل كل الإجازات المستحقة لهن أو جزء منها إلى شركائهن (ومن في ذلك شركاء من نفس الجنس) شريطة أن يكون الشريك مستحقاً بدوره لإجازة الوالدية.

٢٢٧ - وتحل الإجازة الوالدية المدفوعة محل أجر يتلقاه المستخدِم أو راتب يتقاضاه بحدٍّ أقصى. وهذا الحد حالياً هو ٣٥٧,٣٠ دولاراً نيوزيلندياً في الأسبوع أي ما يقارب نسبة ٦٠ في المائة من متوسط الدخل الأسبوعي العائد من الأجور والمرتبات للأفراد الذين يعملون في وظيفة مدفوعة الأجر. ومثل الأجور فإن هذا المبلغ خاضع للضرائب. ولكن لا تتأثر مدفوعات الإجازة الوالدية التي يمولها رب العمل باستحقاقات تمولها الحكومة. وبوسع المرأة أن تواصل تلقي هذه المبالغ علاوة على المبالغ التي تمولها الحكومة وتدفعها لها.

٢٢٨ - وفي تقييم للسنة الأولى من نظام الإجازة الوالدية المدفوعة، رحّبت ما يكاد يكون جميع الأمهات المستفيدات بهذه الإجازة الوالدية المدفوعة^(٦٦). وما يكاد يكون جميع الأمهات اللاتي استفدن من هذه الإجازة (٩٨ في المائة) تلقين أو بسبيل تلقي الإجازة المدفوعة الكاملة ومدتها ١٢ أسبوعاً. وجاء في مقدمة ما ذكرته في هذا الصدد زيادة دخل الأسرة المعيشية/تلقى مزيد من الأموال المتاحة لتغطية الفواتير وغير ذلك من المصروفات (٤٤ في المائة) حيث أن هذه الفئة (التي جاءت استجاباتها تلقائية) تطرقت إلى فائدة نظام الإجازة الوالدية المدفوعة بين صفوف الأمهات المستفيدات. كما رحّب عدد من أرباب العمل بالإجازة الوالدية المدفوعة وأكثر من ثلث أصحاب الأعمال (٣٥ في المائة) ذكروا أنه ينجم عنها أثر إيجابي للغاية (٢٧ في المائة) بالنسبة لأعمالهم (٨ في المائة).

٢٢٩ - وقد نظر التقييم في الآثار المترتبة على توسيع نطاق الإجازة الوالدية المدفوعة لكي تشمل النساء غير المستحقات حالياً. فمن فيهن المستخدِمات لحساب الذات. ونتج عن ذلك أن طُرح في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ مشروع تعديل قانون الإجازة الوالدية وحماية الاستخدام (الإجازة الوالدية المدفوعة للمستخدِمين لحساب الذات) وهو معروض حالياً أمام لجنة اختيار. وينص المشروع على إعطاء ١٤ أسبوعاً من الإجازة الوالدية المدفوعة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ للأمهات المستخدِمات لحساب الذات وشركائهن ممن تنطبق عليهم

(٦٦) تقييم تنفيذ الإجازة الوالدية المدفوعة.

الشروط ومتطلبات العمل بساعات أسبوعية (ستة أشهر وعشر ساعات أسبوعياً على الأقل). كما يقترح المشروع تخفيض الفترة التي ينبغي للوالدين أن يكونا قد عملاً فيها قبل أن يتمتعوا بإجازة والدية مدفوعة ثانية أو بفترة لاحقة منها من ١٢ شهراً إلى ستة أشهر بما يجعلها مسايرة لمعايير الاستحقاق التي تنطبق على الوالدين لأول مرة. وسوف يتسم المشروع بأهمية خاصة بالنسبة للمرأة الريفية التي غالباً ما تعمل في إطار ظروف من استخدام لحساب الذات في مزارع الأسرة أو في مشاريعها الصغيرة التي تمتلكها.

٢٣٠ - ويجري حالياً تقييم كامل لنظام الإجازة الوالدية المدفوعة. وسوف يتدارس هذا التقييم المدى الذي أسهمت به الأحكام الحالية للإجازات الوالدية المدفوعة وغير المدفوعة في تحقيق أهداف النظام القائم، ومن ذلك مثلاً تحسين مساواة الجنسين في سوق العمل وعلى مستوى الأسرة وتحقيق استقرار الدخل للأسر. وفضلاً عن ذلك سيُتيح إمكانية تقييم الظروف التي يعيش فيها الأفراد الذين لا تنطبق عليهم حالياً الأحكام المُلزِمة للإجازة الوالدية. ومن المقرر أن يتم هذا التقييم في عام ٢٠٠٦.

تحسين فرص تلقي رعاية الطفل وجودتها وإمكانية تحمل تكاليفها بما في ذلك تعليم الطفولة المبكرة وبرامج التعليم خارج المدرسة

٢٣١ - تفتح المرأة إلى الاضطلاع بمسؤولية أساسية عن رعاية الأطفال. وعليه تمثل عناصر إتاحة رعاية الطفل وإمكانية تلقيها وجودتها العوامل الأساسية التي تؤثر على قدرة المرأة على اختيار مستوى المشاركة في العمل المأجور الذي يلائمها.

٢٣٢ - وتشير البحوث إلى أن تكاليف وتوافر رعاية الطفل ما زالت تؤثر على الخيارات المتاحة أمام الوالدين. وخلال فترة الإبلاغ هذه عملت الحكومة على إضفاء زيادة كبيرة على مستوى استثمارها في هذا المجال. وبحلول عام ٢٠٠٨ ستكون الحكومة قد زادت الاستثمار في مجال تعليم الطفولة المبكرة بنسبة ٧٩ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٩.

٢٣٣ - ويرد في الفقرات ١٣٤-١٣٦ تفاصيل جهود الحكومة المبذولة لزيادة إتاحة تعليم الطفولة المبكرة أمام الوالدين وخاصة من خلال زيادة التمويل المقدم لهذا النوع من التعليم.

٢٣٤ - كما واصلت الحكومة دعم برامج التعليم خارج المدرسة وبرامج الرعاية والترفيه (قبل المدرسة وبعد المدرسة وخلال العطلات المدرسية للأطفال من سن الخامسة إلى سن الثالثة عشرة) بتمويل لدعم البرامج يزيد بنسبة ٩٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥. وقد زادت معدلات دعم رعاية الطفولة ودعم برامج الرعاية خارج المدرسة وبرامج الترفيه بنسبة ٢٠ في المائة منذ التقرير الأخير. كما رُفِع الحد الأقصى للدخول الناجمة عن هذه الإعانات بحيث أن حوالي نسبة ٦٠ في المائة من جميع الأزواج الذين لديهم أطفال و ٩٦ في

المائة من عائلات الوالد الوحيد (إجماليها ٧٠ في المائة من جميع العائلات) يمكن أن تنطبق عليها شروط تلقي المساعدة المالية نظير تكاليف رعاية الطفل.

التوازن بين العمل والحياة

٢٣٥ - من المسلّم به أن تحقيق التوازن بين العمل والحياة قضية يسعى من أجلها الرجال والنساء إلى الموازنة بين أدوارهم في إطار قوة العمل المدفوعة الأجر وبين سائر التزاماتهم ومسؤولياتهم. وقد نشأت الحاجة الماسة إلى تحقيق هذا التوازن بين العمل والحياة خلال مرحلة التشاور بشأن خطة العمل لنساء نيوزيلندا حيث أكدت النساء الحاجة إلى إتاحة الفرصة والخيارات أمامهن فيما يتعلق بالمشاركة في العمل المأجور وفي كثير من الأدوار الأخرى التي يقمن بها ومنها رعاية الأطفال و/أو الأقارب المسنين المعالين.

٢٣٦ - وأنشأت الحكومة الفريق التوجيهي المعني بتوازن العمل والحياة في عام ٢٠٠٣ بقيادة وزارة العمل لكي يضع السياسات والممارسات التي تكفل تعزيز التوازن بين العمل المأجور والحياة خارج نطاق العمل. وفي أعقاب تقرير الفريق التوجيهي، بدأت وزارة العمل برنامجاً للعمل مدته ثلاث سنوات يشمل إجراء البحوث ورسم السياسات وممارسة التحليلات وزيادة الوعي إضافة إلى وضع مشروع للبيان العملي هو مشروع التوازن بين العمل والحياة في موقع العمل. وهذا المشروع يهتم مباشرة بإشراك مواقع العمل في تطوير وتنفيذ الأدوات المهنية خصيصاً للمساعدة على التصدي للحوادث التي أمكن تحديدها بوصفها تحول دون تحقيق التوازن بين العمل والحياة فضلاً عن الوفاء بالتزامات منشآتهم ذاتها.

٢٣٧ - ولسوف ينظر مجلس الوزراء في تعزيز برنامج التوازن بين العمل والحياة في آذار/مارس ٢٠٠٦، وسيُعرض على البرلمان تعديل يقدمه الأعضاء لقانون علاقات العمل (ساعات عمل مرنة). ويقترح المشروع أن يكون من حق الآباء الذين لديهم أطفال دون الخامسة من العمر (وأطفال معاقون حتى سن ١٨ سنة) أن يطلبوا ساعات عمل مرنة يشغلون فيها وقد أحال البرلمان مشروع القانون إلى لجنة اختيار بحيث يمكن التدارس الشامل للقضايا ذات الصلة.

٢٣٨ - ولدى النظر في التحسينات التي يمكن إدخالها في مجال الموازنة بين العمل والحياة تلزم مراعاة مساهمة المرأة في العمل غير المأجور. وترد في إطار المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية مناقشة لهذه الجوانب.

خطة عمل الوظائف اللائقة

٢٣٩ - من النتائج التي خلص إليها الاجتماع الدولي الإقليمي الآسيوي لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠١ أن تعمل الدول الأعضاء على تحديد خطة وطنية للعمل من أجل تهيئة مواقع عمل لائقة من خلال عملية ثلاثية. وهذا الاقتراح طرحه وزير العمل في نيوزيلندا وأيدته دوائر التجارة والأعمال في نيوزيلندا وكذلك مجلس نقابات عمال نيوزيلندا.

٢٤٠ - وقد تشاورت وزارة العمل مع دوائر التجارة والأعمال في نيوزيلندا ومجلس نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات، وما برحت هذه الأطراف تعمل على وضع مشروع بعنوان "العمل اللائق: رسم مسار مستقبلي". ويتم حالياً تجميع المعلومات بشأن أنشطة العمل اللائق في نيوزيلندا من أجل توضيح كل نشاط يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف التوصل إلى العمل اللائق في نيوزيلندا مع إيلاء الاعتبار إلى القضايا الجنسانية. أما المنتج النهائي فلسوف يشكل نبراساً يمكن لنيوزيلندا أن تستهدي به لتوضيح مسار المستقبل وصولاً إلى هذا العمل اللائق ومن ثم يتسنى نشر الناتج كوثيقة يتم بثها بالموقع الإلكتروني على الشبكة العالمية مع أواخر عام ٢٠٠٦.

المساواة في الأجر والتوظيف

٢٤١ - وضعت الحكومة خطة عمل خمسية من أجل المساواة في الأجر والتوظيف تهدف إلى معالجة ثغرة الأجور الفاصلة بين الجنسين وتعزيز المساواة في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة في مجال الخدمة الحكومية وقطاعي الصحة العامة والتعليم. كما أن وحدة الإنصاف في الأجر والتوظيف التابعة لوزارة العمل، وقد تم إنشاؤها عام ٢٠٠٤، تقود عملية تنفيذ الخطة بما في ذلك العمل على مستويات شتى منها ما يتم في أماكن العمل ذاتها وعبر مختلف المهن. وفي مراحل المستقبل المقترحة سوف تنظر الحكومة في ضرورة اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا الإنصاف في الأجور والوظائف بالنسبة إلى العاملين بعقود تمويلها الحكومة، والعاملين في المشاريع التي تملكها الدولة وفي كيانات التاج. وبعد ذلك يمكن النظر في خيارات لمعالجة مسألة الإنصاف في الأجر والتوظيف بالنسبة لسائر العاملين.

٢٤٢ - كما تعمل وحدة الإنصاف في الأجور والتوظيف على مساعدة المنظمات التي تضمها الخدمة الحكومية وقطاعا الصحة العامة والتعليم العام لتقييم مدى نجاح الأداء في مجال الإنصاف على أساس جنساني وإمكانية ضمان نتائج منصفة تعود على الموظفين في الحاضر وفي المستقبل. وقد طوّرت الوحدة أداة لمساعدة الوكالات على إجراء استعراض لمدى الإنصاف في مجالي الأجور والتوظيف. وهذه الأداة تتبع نهجاً تعاونياً بين أرباب العمل والموظفين لتحديد ممارسات التوظيف أو الأجور التي تنطوي على آثار مختلفة بالنسبة لكل

من الجنسين مع استكشاف سُبل العلاج في حالات عدم الإنصاف. وقد تم اختبار هذه الأداة في استعراضين استكشافيين تم إجراؤهما في عام ٢٠٠٥.

٢٤٣ - وسوف يتم على مدار السنوات الخمس لخطّة العمل اتباع نهج مخطط ومتسق من أجل إجراء استعراضات لمُدَى الإنصاف في مجالي العمل والتوظيف على صعيد جميع وكالات الخدمة الحكومية وعددها ٣٥ وكالة وكذلك ثلاث وكالات برلمانية إضافة إلى قطاع التعليم العام و ٢٢ من مجالس صحة المقاطعات ودائرة نيوزيلندا المعنية بالدم. وعقب إجراء استعراض في هذا الخصوص يمكن استكشاف أوجه العلاج من أجل التصدي لما يتم تحديده من حالات عدم الإنصاف.

٢٤٤ - ويندرج القطاع الثالثي ضمن خطة عمل الحكومة الخمسية المعنية بالإنصاف في الأجور والتوظيف. وسوف تقوم منظمات في قطاع التعليم العام باستعراض ممارساتها في هذا المجال لتقييم مدى النجاح الذي يحققه أداؤها بالنسبة للإنصاف بين الجنسين وسُبل تحسين هذه العملية.

٢٤٥ - وثمة أداة قيد التطوير حالياً وتتعلق بتقييم الوظائف المحايدة من الناحية الجنسانية. ويرمي هذا الجهد إلى مساعدة المنظمات على تحديد حجم الأعمال من خلال مقارنة المهارات والمعارف والمسؤوليات وظروف العمل باعتبار أن مقارنة أحجام الأعمال وتقييمها طبقاً لذلك سوف تسهم في إقرار معدلات للأجر واعتماد نظام هرمي للهياكل التي لا تتأثر بالناحية الجنسانية. وكانت كلية الصحة في جامعة أوكلاند للتكنولوجيا واحدة من مؤسستين تعملان على اختبار أداة استعراض الإنصاف في الأجر والعمل التي طوّرتها وحدة الإنصاف في الأجر والعمل التابعة لوزارة العمل.

٢٤٦ - كما تدعم الوحدة تطوير القدرات والإمكانيات من خلال إدارة صندوق تنافسي سنوي بحجم مليون دولار. وللمنظمات أن تتنافس من أجل الحصول على تمويل للعمل المتعلق بمعالجة قضايا الإنصاف في الأجر والوظائف.

٢٤٧ - ويشرف على أعمال الوحدة المذكورة أعلاه فريق توجيهي ثلاثي يتألف من ممثلي النقابات وأرباب العمل والحكومة من القطاعات الثلاثة ويستهدف رصد تنفيذ خطة العمل وقيادة التطور الجاري.

النساء المعاقات

٢٤٨ - تعكف الحكومة على دعم مشاركة النساء المعاقات في مجال العمالة من خلال تنفيذ استراتيجية نيوزيلندا للإعاقة واستراتيجية وزارة العمل بشأن سوق العمل والتوظيف وتحمل

عنوان: عمل أفضل وأداء أفضل. وتم اتخاذ عدد كبير من المبادرات دعماً لهاتين الاستراتيجيتين ومن أمثلة ذلك ما سوف يرد أدناه.

٢٤٩ - وتهدف استراتيجية المسارات المفضية إلى عدم الاستبعاد وقد تم إطلاقها عام ٢٠٠١ إلى تحسين نوعية فرص استخدام المعاقين وهي تعزز تحولاً في الاهتمام ضمن نطاق بعض الخدمات المهنية بعيداً عن العمل المحمي والأنشطة اليومية وهي تستهدف مؤازرة المعاقين من أجل مشاركة لها مغزاها في المجتمع وفي الأعمال الحقيقية (برغم أن ورش العمل المحمية ما زالت خياراً في بعض الظروف) وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ساعدت هذه المبادرة ١١٠٠ من المعاقين على الانخراط في سلك أعمال مفتوحة.

٢٥٠ - ومن العناصر المهمة في استراتيجية المسارات المفضية إلى ضم الصفوف إلغاء قانون تشجيع استخدام المعاقين لعام ١٩٦٠ وتشمل السياسة المرتبطة بهذا الإلغاء فترة انتقالية (٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧) تنطبق على مقدمي الأعمال المحمية. وفي إطار هذه العملية شارك مسؤولو وزارة العمل في عدد متنوع من حلقات العمل التدريبية والعروض والمؤتمرات والمشاورات والمناقشات مع عناصر من دوائر الدعوة الإعلامية وقطاع الإعاقة.

٢٥١ - وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية أيضاً المساعدة إلى المعاقين لإعانتهم على التصدي للحواجز التي يواجهونها ومع تحويل الأفراد نحو التوظيف المستدام كما تواصل تطوير الدائرة الجديدة المعنية بالمستفيدين من استحقاقات المرض والاعتلال، وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

- دعم أرباب العمل بحيث يستطيعون استخدام أفراد معتلي الصحة أو معاقين.
- إضفاء تغيرات على قواعد الـ ١٥ ساعة والانسحاب بما ييسر على الأفراد الذين يتلقون استحقاقات الاعتلال التحول إلى مباشرة العمل.
- نموذج جديد ومتطور لإدارة الحالات ذات الصلة.
- توسيع صناديق الاستخدام المتصل بالدعم لصالح المعاقين (ويتم إدارتها من خلال وورك بريدج) وهي متاحة حالياً لموظفي قطاع الدولة.

فئات النساء الأخرى

٢٥٢ - أوردت الفقرتان ٤٨ و ٤٩ وصفاً لاستراتيجية التوطين في نيوزيلندا حيث تهدف إلى مؤازرة اللاجئين والمهاجرين من أجل الالتحاق بالعمل. ويوجد كذلك مبادرات ترمي إلى تعزيز استخدام شعوب الماوري والمحيط الهادئ بما في ذلك مبادرة هوي توماتا وهي مبادرة من جانب الماوري تهدف إلى زيادة الفوائد العائدة عليهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن استراتيجية تنمية قوة العمل الباسيفيكية. ومن المسائل

الأخرى التي اهتمت بها الاستراتيجية الحاحية إلى التصدي لأوجه التفاوت في سوق العمل بالنسبة لنساء المحيط الهادئ.

النساء المستخدمات لحساب الذات

٢٥٣ - تتزايد معدلات تنظيم المشاريع الحرة بين النساء في نيوزيلندا. ففي عام ٢٠٠١ كان هناك ما يقرب من نسبة ١٤ في المائة من قوة العمل النسائية المتفرغة ممن حدّدن أنهن مستخدمات لحساب الذات بالمقارنة مع نسبة ٢٥ في المائة من قوة العمل المتفرغة من الرجال^(٦٧). ومع ذلك فإن النساء يصبحن مستخدمات لحساب الذات بمعدل يزيد ضعفي معدل الرجال وهذا اتجاه تشارك فيه كثير من البلدان المماثلة^(٦٨).

٢٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك طرأت زيادة كبيرة بين صفوف نساء الماوري في مجال الأعمال التجارية. ومنذ عام ١٩٩١ زاد عدد نساء الماوري المستخدمات لحساب الذات بنسبة ١٠٦ في المائة بينما لم يزد عدد الرجال المستخدمين لحساب الذات من الماوري سوى بنسبة ٥٤ في المائة^(٦٩). وبشكل عام فمن الأرجح أيضاً أن يزداد عدد النساء الأوروبيات والآسيويات ممن يستخدمن لحساب الذات بأكثر من حالة نساء الماوري أو نساء المحيط الهادئ.

٢٥٥ - وثمة نطاق واسع من الخدمات التي تكفل مؤازرة النساء اللائي يمتلكن مشاريع صغيرة أو يقمن بتشغيلها. وعلى سبيل المثال فإن هيئة التجارة والمشاريع في نيوزيلندا توفر سبيل التوعية والتدريب والمشورة المهنية للأعمال التجارية، وبعض خدماتها يتم تحديداً لصالح النساء. فمن فيهن العاملات في مشروع التكنولوجيا الذي يتولى تعزيز وتلقيح وتشجيع النساء العاملات أو الساعيات إلى العمل في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى الأسبوع الوطني للنساء في مجال الأعمال التجارية الذي يركّز على تأسيس علاقات ومهارات العمل وتطوير المعارف في هذا المضمار.

٢٥٦ - ويوجد كذلك برامج تستهدف فئات محدّدة من النساء وعلى سبيل المثال فإن صندوق تنمية نساء الماوري يقدّم القروض لنساء الماوري لمساعدتهن على إنشاء المشاريع التجارية أو توسيع المشاريع القائمة، كما يزودهن بالمشورة المالية وخدمات التوعية المهنية. كما يهدف الصندوق الاستثماري للمشاريع التجارية في المحيط الهادئ إلى زيادة تملك

(٦٧) Massey & Harris، ٢٠٠٤.

(٦٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٤.

(٦٩) اتجاهات في نتائج سوق العمل الماوري: ١٩٨٦-٢٠٠٣، ولنغتون، وزارة العمل (٢٠٠٥).

المشاريع والمشاركة الاقتصادية على مستوى شعوب المحيط الهادئ في نيوزيلندا ويقدم دعم الأعمال التجارية والمشورة بالنسبة إلى المشاريع التجارية الصغيرة.

المادة ١٢

الصحة

مقدمة

٢٥٧ - تتمثل الأهداف الطموحة التي تتوخاها الحكومة بالنسبة لقطاع الصحة والإعاقة في تحسين صحة جميع سكان نيوزيلندا وتقليل أوجه التباين في مجال الصحة، بمعنى العمل، لا مجرد زيادة الأجل المتوقع للحياة، ولكن زيادة هذا الأجل للسكان دون أن يعانون من الألم أو من الإعاقة. وقد وضعت الحكومة عدداً من الاستراتيجيات العريضة لتحسين الحالة الصحية لسكان نيوزيلندا، وكثير من هذه الاستراتيجيات تتصل بالذات بالمرأة، ومنها تلك التي تعالج قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والصحة العقلية. كما تواصل الحكومة تقديم عدد من الخدمات الصحية ومنها ما يتعلق تحديداً بالمرأة مثل الكشف المجاني على مرض سرطان الثدي والحوض والرعاية المجانية للولادة.

٢٥٨ - والحكومة ملتزمة بتحسين صحة المرأة. وسوف تواصل رصد وتطوير الخدمات الصحية والاستراتيجيات ذات الصلة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٢٥٩ - وتواصل المرأة حياتها بعمر أطول من الرجل ومع ذلك فثمة فروقات في الأجل المتوقع للحياة عبر الفئات العرقية. كذلك يوجد فروقات جنسانية وإثنية من حيث عوامل المرض وأساليب الحياة مما يؤثر على حالات الاعتلال والوفاة. وثمة أمراض مثل السرطان والسكري ما زالت تؤثر على حياة المرأة، ويوجد بين نساء الماوري معدلات أعلى من الإصابة ومن ثم الوفاة من جراء أشكال من السرطان بأكثر من نساء الفئات من غير الماوري كما أن من المرجح أكثر أن تصاب النساء بالاكتئاب أكثر من الرجال.

النظام الصحي في نيوزيلندا

٢٦٠ - تجدر الإشارة إلى التقرير السابق (انظر المادة ١٢) الذي وصف طبيعة النظام الصحي في نيوزيلندا بما في ذلك التمويل الحكومي لأغلبية الخدمات الصحية وإنشاء مجالس صحة المقاطعات المسؤولة عن تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى السكان الذين يتم تحديدهم جغرافياً (انظر المادة ٧ من هذا التقرير للاطلاع على إحصاءات مشاركة المرأة في مجالس صحة المقاطعات) كما تجدر الإشارة إلى المادة ١٢ والمادة ٣ من التقرير السابق للاطلاع على وصف الاستراتيجية الصحية في نيوزيلندا ووصف استراتيجية الرعاية الصحية الأولية

واستراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا وكلها تشكل في مجموعها الاتجاه الاستراتيجي لقطاع الصحة والإعاقة في نيوزيلندا.

٢٦١ - ومنذ التقرير السابق تم إنشاء ٧٧ من مؤسسات الصحة الأولية بموجب استراتيجية الرعاية الصحية الأولية لتتولى تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية للسكان المقيدين لديها. وقدّمت الحكومة كذلك التمويل اللازم لخدمات الرعاية الصحية الأولية لكي تتولاه مؤسسات الصحة الأولية مما أدى إلى تخفيض تكاليف الرعاية الصحية لبعض الفئات المستهدفة المقيّدة لدى المؤسسات الصحية المذكورة. وكانت الفئات المستهدفة الأساسية هي من يقل عمرهم عن ١٨ سنة ومن يزيد عمرهم على ٦٥ سنة من المقيدين لدى مؤسسات الصحة الأولية. وبعد ذلك تم توفير التمويل لمن يتراوح عمرهم بين ١٨ و ٢٤ سنة من المقيدين لدى المؤسسات الصحية يوم ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ سوف يتوسع التمويل الإضافي المقدم ليغطي من تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٦٤ سنة من المقيدين لدى مؤسسات الصحة الأولية. وجميع السكان الآخرين في نيوزيلندا من المقيدين لدى هذه المؤسسات سوف يتوفر التمويل اللازم لهم اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٧. وكان بدء التمويل أسرع بالنسبة للذين يستطيعون الحصول على خدمات مؤسسات الصحة الأولية (لدى نصف السكان المقيدين على الأقل في مجموعات ضئيلة الفرصة تاريخياً من حيث الحصول على تلك الخدمات في حين أنها بحاجة شديدة إلى هذه الخدمات). وللمرأة نفس حقوق الرجل من حيث الحصول على رعاية منخفضة الكلفة من خلال القيد لدى مؤسسات الصحة الأولية.

٢٦٢ - وما زال نظام تعويض الحوادث في نيوزيلندا يقدم سبل التأهيل من الأضرار الناجمة عن الحوادث والتعويضات لجميع سكان نيوزيلندا ممن يعانون أضراراً يتم تحديدها.

الاستراتيجيات الموجهة تحديداً لمعالجة مسائل صحية أو فئات سكانية بعينها

٢٦٣ - كما لوحظ في التقرير السابق، تنطلق استراتيجية نيوزيلندا الصحية واستراتيجية الرعاية الصحية الأولية واستراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا من طائفة واسعة من الاستراتيجيات المحددة الموجهة إلى التصدي لقضايا صحية بعينها أو احتياجات فئات معينة من السكان. ومن بين هذه الاستراتيجيات توجد استراتيجية صحة الماوري، وخطة عمل الصحة والإعاقة لسكان المحيط الهادئ، واستراتيجية صحة المسنين، واستراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية، واستراتيجية الصحة العقلية وكل منها تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الوضع الصحي للمرأة.

استراتيجية صحة الماوري

٢٦٤ - ما زال رجال ونساء الماوري يعانون من تفاوتات في الوضع الصحي بالمقارنة مع الرجال والنساء الأوروبيين. أما استراتيجية صحة الماوري (هيكرواي أورانغ) فهي ترسم اتجاهاً لعشر سنوات بالنسبة لتنمية صحة السكان الماوري وتوفّر التوجيه على مستوى استراتيجي بشأن تحقيق تحسينات في الوضع الصحي للماوري ومعالجة حالات عدم المساواة في المجال الصحي. ويتمثل هدف هذه الاستراتيجية الشامل فيما يسمى بـ "هواناو أورا" أي عائلات الماوري التي يتم دعمها لتحقيق أقصى مستوى للصحة والرفاه.

٢٦٥ - وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إطلاق خطة عمل صحة الماوري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (هواكاتاكا) وهي ترسم معالم الأسلوب الذي سوف تتبعه الحكومة لتنفيذ الخطة الصحية المذكورة أعلاه وهذه الخطة تضم ثلاثة خيوط مترابطة على الوجه التالي:

- الاعتراف بطموحات الماوري من أجل السيطرة (رنغاتيرنغا) على حياتهم.
- الحفاظ على ما تحقق من منجزات في مجال صحة الماوري ومواصلة تلك المنجزات.
- خفض حالات عدم المساواة القائمة حالياً بين صحة ورفاه الماوري وبين الفئات الأخرى من السكان.

٢٦٦ - ويُدرج ضمن برامج عمل وزارة الصحة والخطط السنوية لمجلس صحة المقاطعات كثير من أهداف خطة صحة الماوري السالفة الذكر.

٢٦٧ - ويجري حالياً وضع خطة عمل صحة الماوري المقبلة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١. وتواصل الخطة المقترحة اتباع المسارات الأربعة وبرامج العمل التي تم تنفيذها، كما أنها تبني على ما تحقق من منجزات من خلال التركيز على مجالات الأولوية الأربعة التي تضمها تلك المسارات وهي: إنشاء قواعد بيانات جيدة ورصد صحة سكان الماوري ووضع نماذج لدعم أسر الماوري من أجل أقصى قدر من الصحة والرفاه (هواناو وأورا) وتحسين مشاركة الماوري على جميع أصعدة قطاع الصحة والإعاقة وتنمية الصحة الأولية.

صحة شعوب المحيط الهادئ

٢٦٨ - يواجه سكان المحيط الهادئ في نيوزيلندا بدورهم مشاكل صحية معينة. ومن أجل التصدي لهذه المشاكل تم في شباط/فبراير ٢٠٠٢ إطلاق خطة عمل الصحة والإعاقة لمنطقة المحيط الهادئ. وهذه الخطة تضم ست أولويات: صحة الطفل والشباب في المحيط الهادئ، وتعزيز أساليب الحياة والرفاه الصحي بالمحيط الهادئ، وخدمات الرعاية الصحية الأولية والوقائية بالمحيط الهادئ، وتطوير مقدمي الرعاية الصحية، وتنمية قوة العمل وتعزيز مشاركة

الأفراد المعاقين بين شعوب المحيط الهادئ ثم المعلومات والبحوث في مجال الصحة والإعاقة بمنطقة المحيط الهادئ.

اللاجئون والمهاجرون

٢٦٩ - لا بد للمهاجرين الذين يدخلون إلى نيوزيلندا أن يحصلوا على إقامة دائمة أو تأشيرة عمل تسمح لهم بالبقاء سنتين أو أكثر من أجل أن يستحقوا الحصول على خدمات الصحة والإعاقة الممولة حكومياً على نفس الأساس أسوة بالمقيمين. وقد تم التأكيد على اللاجئين بموجب توجيه للاستحقاق صدر بتاريخ ١٩٩٧ لكي تنطبق عليهم شروط الحصول على الخدمات أسوة بالمقيمين. أما الشواغل الصحية الرئيسية للاجئين كقصة فتتمثل في أمراض السل والتهاب الكبد الوبائي من الفصيلة باء والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وكثير من اللاجئين، ولا سيما النساء يعانين أيضاً من الاكتئاب ومن توتر ما بعد الصدمات. ويتم الفحص الطبي للحصص من اللاجئين لدى وصولهم بما في ذلك تقديم العلاج الأساسي ثم الإحالة إلى الاختصاصيين الصحيين. وتتاح كذلك خدمات المشورة في مجال الصحة العقلية المقدمة تحديداً إلى اللاجئين من ضحايا التعذيب أو الصدمات إضافة إلى قدر من برامج التثقيف الصحي المجتمعية للاجئين (منها ما يتعلق مثلاً بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وكلها يتم تمويلها. ويُعد الانفصال عن الأسرة قضية كبرى من قضايا الصحة العقلية للأسر اللاجئة.

٢٧٠ - وكما لوحظ في المادة ١٢ في التقرير السابق، فقد تم في نهاية عام ٢٠٠١ إصدار دليل للمهنيين الصحيين بعنوان "رعاية صحة اللاجئين" بما يكفل حسن الاستجابة إزاء الاحتياجات الصحية للاجئين. وبالإضافة إلى ذلك تعمل وزارة الصحة على وضع إطار استراتيجي من أجل العمل والاستجابة للمشاكل الصحية الإثنية بحيث يستخدم هذا الإطار كأداة لمساعدة وزارة شؤون المرأة على أن تتصدر وضع سياسة شاملة، بما في ذلك جوانب التمويل والخدمات واحتياجات قوة العمل ومبادرات الرصد والتقييم للسكان من ذوي الأصول العرقية (الذين يحدّدون في هذا السياق على أنهم من غير الماوري ومن غير سكان المحيط الهادئ ومن غير الأوروبيين (على صعيد قطاع الصحة بأكمله في نيوزيلندا).

المعاقون

٢٧١ - أدى استمرار تنفيذ استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا إلى زيادة الدعم المقدم للخدمات الصحية للمسنين (وكثير منهم يعانون إعاقات) وكذلك للأشخاص المعاقين بشكل عام.

٢٧٢ - كما أفضت مواصلة تنفيذ استراتيجية الإعاقة لنيوزيلندا إلى زيادة الدعم المقدم لخدمات دعم الإعاقة بالنسبة إلى الأفراد الذين يقل عمرهم بشكل عام عن ٦٥ سنة ويعانون

إعاقات بدنية أو حسية أو ذهنية أو من خليط من تلك الإعاقات. وعمدت ميزانية ٢٠٠٥ إلى رصد مبلغ إضافي قدره ٧١,٢ مليون دولار نيوزيلندي لوزارة الصحة لصالح خدمات دعم الإعاقة بالنسبة لهذه الفئات الأصغر سناً. وفي ضوء التمويل الذي يراعي الزيادات الديمغرافية فإن هذا التمويل يشمل مبالغ إضافية لخدمات الدعم التي تتم بالمزلة (مليون دولار نيوزيلندي) وخدمات الدعم السكنية (أربعة ملايين دولار نيوزيلندي) إضافة إلى تمويل لتطوير قدرات وإمكانيات تقييم الاحتياجات وخدمات التنسيق. (٦,٦ مليون دولار نيوزيلندي) وجميع الأفراد الذين يمكنهم الحصول على هذه الخدمات لا بد وأن يتم تقييم احتياجاتهم أولاً ومن ثم يجري إدراجها ضمن عمليات تخطيط أو تنسيق الخدمات المقدمة، فضلاً عن مشروع مركز كمبرلي (كمبرلي هي آخر مرفق يتم إغلاقه في نيوزيلندا وكان يضم الأفراد من ذوي الإعاقات العقلية وقد أعيد توطين نزلاته بين صفوف المجتمع المحلي).

المسنون

٢٧٣ - تم تقديم مبلغ إضافي قوامه ٧١ مليون دولار نيوزيلندي إلى مجالس صحة المقاطعات لأغراض شتى في مقدمتها الرعاية السكنية وخدمات الدعم المنزلية للمسنين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الزيادات الملموسة في أسس اختبار الأصول اللازمة لحصول المسنين على رعاية سكنية ممولة حكومياً، وبكلفة تقدر من جانب الحكومة بمبلغ ٩٣ مليون دولار نيوزيلندي للسنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، من شأنها أن تتيح لأعداد متزايدة من المسنين استحقاق المساعدة الممولة حكومياً بما يعينهم على دفع أجور هذه الرعاية (لمزيد من التفاصيل انظر استراتيجية صحة المسنين أدناه).

استراتيجية صحة المسنين: إجراءات القطاع الصحي حتى عام ٢٠١٠ لدعم الشيخوخة الإيجابية: وهذه الإجراءات متواصلة من أجل توجيه النهج الذي يتبعه قطاع الصحة إزاء القضايا الصحية للمسنين أما المشاريع المضطلع بها من أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية منذ إطلاقها في عام ٢٠٠٢ فتشمل:

- التقدم نحو إزالة فكرة اختبار الأصول التي يحوزها المسنون في مجال الرعاية الطويلة الأجل من خلال إصدار قانون تعديل الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ (الرعاية المنزلية الطويلة الأجل) الذي دخل حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وهذه التغييرات سوف تؤدي بالتدرج إلى إلغاء الأحكام التمييزية المتعلقة باختبار ما يحوزه المسنون فيما تتيح لمن يحتاجون منهم إلى رعاية سكنية طويلة الأجل الاحتفاظ بكم أكبر من الأصول بينما يكونون مستحقين لتمويل الحكومة بما يساعدهم على دفع تكاليف تلك الرعاية.

• وضع مبادئ توجيهية من أجل التقييم الشامل والمتعدد التخصصات لاحتياجات المسنين (وهو هدف صحي رئيسي لاستراتيجية الشيخوخة الإيجابية في نيوزيلندا) ويتمثل الهدف من هذا المشروع في وضع مبادئ توجيهية قائمة على أساس القرائن بشأن أنجع طرق تقييم صحة ورفاه الذين تتجاوز أعمارهم سن الخامسة والستين في إطار تشكيلة واسعة من عوامل الظروف المحيطة والبيت والمجتمع المحلي والرعاية السكنية، فضلاً عن مرافق التأهيل المستندة إلى المستشفيات. وهذه المبادئ التوجيهية من شأنها أن تساعد مجالس صحة المقاطعات على التقييم الأفضل لتمويل وتنفيذ الخدمات التي تمولها الحكومة لصالح المسنين.

استراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية

٢٧٤ - تكفل استراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية توجيهاً شاملاً لتحقيق نتائج إيجابية أفضل في مجال الصحة الجنسية في نيوزيلندا. وينصّب الاهتمام في فترة الإبلاغ الحالية على تنفيذ مرحلي الاستراتيجية وهما: وضع خطط العمل لخفض الإصابات بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحالات الحمل غير المرغوب بها/غير المقصودة مع التركيز على تحسين صحة الشباب وشعوب الماوري والمحيط الهادئ.

٢٧٥ - وثمة مشروع رئيسي يتجسد في حملة وزارة الصحة بشأن صحة الشباب والصحة الجنسية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وقد استمر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وإن انتهى عصره الإعلامي في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويستهدف المشروع زيادة الوعي بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وتشجيع الشباب الناشط جنسياً على استخدام الرفالات الواقية مع التركيز على شباب الماوري والمحيط الهادئ.

٢٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك نشرت الحكومة خطة عمل تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٣. وترسم هذه الخطة معالم مجموعة من الإجراءات الرامية إلى ضمان أن تقوم الحكومة باستجابة شاملة وفعّالة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيوزيلندا، فضلاً عن كفالة التوجيه بشأن الإجراءات المتخذة حيث تطرح الخطة معلومات بشأن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفئات الأكثر تعرضاً للضرر والآثار المترتبة بالنسبة للفئات الأخرى في مجتمع نيوزيلندا ثم أفضل ممارسة دولية لمكافحة هذا الوباء.

٢٧٧ - وفي عام ٢٠٠٣ أصدرت وزارة الصحة منشوراً بعنوان "الصحة الجنسية والإنجابية: كتاب مرجعي لمؤسسات الرعاية الصحية في نيوزيلندا". وهذا الكتاب يكفل التوجيه لمجالس

صحة المقاطعات بشأن كيفية إدراج القضايا المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية في أعمالها بما في ذلك جعل الفحوصات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية جزءاً عادياً من نظام الرعاية الصحية الذي تتبعه هذه المؤسسات. ومن المبادرات الممولة الأخرى ما يشمل إعداد قرص ليزري (سي . دي روم) بواسطة هيئة ممارسة التمريض المستقلة في نيلسون وهو يطرح معلومات بشأن الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعمليات منع الحمل وبيانات تتعلق بالعلاقات والاتصال الفعال. ويضم أيضاً معلومات من جانب الشباب أنفسهم وقد تم التدقيق في إيراد المعلومات الصحية وإن كانت المناقشات قد دارت بشأن العلاقات الشخصية الحميمة وهي من أفكار الشباب أنفسهم.

٢٧٨ - وتتولى وزارة شؤون المرأة تنسيق استعراض للثقافة الجنسية على صعيد المدارس الثانوية في نيوزيلندا. وسوف يقوم به مكتب الاستعراض التعليمي على أن يُنفذ في عام ٢٠٠٦. ومن شأن هذا الاستعراض أن يطرح معلومات على الصعيد الوطني عن الثقافة الجنسية التي يتم تعليمها في المدارس. وهذه المعلومات سوف تستنير بها السياسات والتدخلات المتصلة بتلك السياسات وصولاً إلى مزيد من تحسين الصحة الجنسية لشباب نيوزيلندا.

استراتيجية الصحة العقلية

٢٧٩ - يرسم منشور تيتاهو، ومعناها تحسين الصحة العقلية، معالم سياسة الحكومة وأولوياتها بالنسبة للصحة العقلية والإدمان بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، كما تقدّم توجيهاً شاملاً للاستثمار في مجال الصحة العقلية والإدمان. وينطلق هذا المنشور من الاستراتيجية الراهنة للصحة العقلية الواردة في منشور آخر بعنوان "التطلع إلى الأمام" (١٩٩٤) و "التحرك قُدماً" (١٩٩٧) ومشروع لجنة الصحة العقلية لخدمات الصحة العقلية (١٩٩٨). كما أن ثمة استراتيجيات حكومية عديدة أخرى تعمل جنباً إلى جنب مع استراتيجية الصحة العقلية. من ناحية أخرى يتم حالياً وضع استراتيجية بشأن الانتحار في نيوزيلندا (انظر الفرع أدناه بشأن الانتحار) وثمة برنامج سيتم تنفيذه في القريب العاجل ليتصدي للاكتئاب، وكلها حالات تؤثر مباشرة على الصحة العقلية وإن كان ثمة عوامل أخرى لها تأثيرها بدورها وهي استراتيجيات الدعم في مجالات الإسكان والتوظيف والدخل.

٢٨٠ - ويستند تحسين الصحة العقلية - تيتاهو - إلى إطار نتائجي ويصف عشرة تحديات رئيسية بحاجة إلى معالجتها من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي الحكومة إلى إحرازها في مجال الصحة العقلية والإدمان. وهذه التحديات تشمل ما يلي:

- تعزيز الصحة العقلية والرفاه ومنع الإصابة بالأمراض العقلية والوقوع في براثن الإدمان.
 - بناء وتوسيع نطاق وخيارات للخدمات وأوجه الدعم يتم تمويلها لصالح الأفراد الذين يعانون من مرض عقلي خطير.
 - بناء قوة عمل في مجال الصحة العقلية والإدمان، وتبني ثقافة بين صفوف مقدمي الرعاية يكون من شأنها دعم الشفاء والتركيز على الفرد وجعل الفرد قادراً ثقافياً في ظل التزام مستمر بتأكيد وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد.
 - بناء ودعم قدرة قطاع الرعاية الصحية الأولية على تعزيز الصحة العقلية والسلامة العقلية والاستجابة لاحتياجات الأفراد المصابين بالأمراض العقلية والإدمان.
- ٢٨١ - وتتعاون حالياً وزارة الصحة ومؤسسات الصحة بالمقاطعات على وضع خطة عمل من أجل تنفيذ خطة تيتاهوهو المذكورة أعلاه.

القضايا الصحية الرئيسية الخاصة بالمرأة

٢٨٢ - يجدر الإشارة إلى وثيقة نيوزيلندا الأساسية للحصول على معلومات بشأن مؤشرات الوضع الصحي للمرأة في نيوزيلندا. بما في ذلك طول الأجل المتوقع للحياة، والخصوبة ومعدلات وفيات الأمهات والرُضع. وتمثل القضايا الرئيسية بالنسبة لصحة المرأة في الإصابات بالسرطان والسكري والبدانة المفرطة والانتحار والتدخين والمرض العقلي. وتزداد معدلات حالات الإجهاض والإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بين صفوف النساء. ويمثل تعاطي المشروبات الروحية بكل ما ينطوي عليه من مخاطر صحية مشكلة خاصة للشابات ومن ثم فإن صحة المرأة وتحسينها يتطلبان المبادرة الفعالة للتصدي لهذه القضايا الصحية الرئيسية الخاصة بالمرأة

السرطان

٢٨٣ - السرطان هو السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات في نيوزيلندا. ومن المرجح تشخيص إصابة المرأة بالسرطان في مرحلة ما من عمرها أكثر من الرجل^(٧٠). وتتفشى بين نساء الماوري معدلات أعلى للإصابة ببعض أشكال السرطان ومنها سرطان الحوض وسرطان القصبة الهوائية وسرطان الشَّعْب والرثتين (يعزى المرض الأخير إلى ارتفاع معدلات

(٧٠) التركيز على المرأة لعام ٢٠٠٥ (إحصاءات نيوزيلندا، ٢٠٠٥).

التدخين بين نساء الماوري (انظر فرع التدخين أدناه). ومن ثم فإن برامج الكشف عن السرطان تمثل وسيلة رئيسية لتخفيض عدد الوفيات المرتبطة بهذا المرض.

٢٨٤ - وتموّل الحكومة حالياً عمليات الكشف عن نوعين من السرطان وهما الكشف عن سرطان الحوض بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ٢٠ - ٦٩ سنة وسرطان الثدي للنساء اللاتي يتراوح عمرهن بين ٤٥ و ٧٠ سنة. ومنذ التقرير الأخير طرأت تغييرات من أجل تدعيم برنامج الكشف عن سرطان الحوض وتوسيع مدى الاستحقاق من أجل الكشف على سرطان الثدي:

- تم تدعيم فعالية البرنامج الوطني للكشف عن سرطان الحوض بإصدار تعديل لعام ٢٠٠٤ في مجال الصحة (البرنامج الوطني للكشف عن سرطان الحوض) وقد دخل حيّز النفاذ اعتباراً من ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥. وهذا القانون يستهدف تيسير وتوضيح تشغيل البرنامج المذكور والأهداف التي يتوخى تحقيقها، كما أنه يتيح للخبراء (الذين يوصفون بأنهم المقيّمون) تقييم أداء وسلامة البرنامج من خلال ضمان الحصول على المعلومات الرئيسية في هذا الصدد. وجاءت هذه التغييرات بناءً على توصيات استقصاء وزاري تم في عام ١٩٩٩ بشأن حالات قصور الإبلاغ عن العينات الحوضية الشاذة في منطقة غيسبورن.
- وبصورة مبدئية فإن برنامج أوتيروا للكشف عن سرطان الثدي تم تحديده ليشمل بالذات النساء في المجموعة العمرية ٥٠ إلى ٦٤ ولكن الاستحقاق جرى توسيعه اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ليشمل النساء من سن ٤٥ إلى ٧٠ سنة.

السكري والبدانة المفرطة

٢٨٥ - توضح إحصاءات الإصابة بالسكري أن للرجال والنساء معدلات متماثلة من تفشي الإصابة بالسكري، وإن كان معدل الوفيات من جرّاء هذا المرض بالنسبة لنساء الماوري يكاد يصل ستة أضعاف المعدل لنساء غير الماوري^(٧١). ويرجع ذلك أصلاً إلى البدانة المفرطة المتفشية على نطاق أوسع بين شعوب المحيط الهادئ والماوري بأكثر من الفئات العرقية الأخرى. والمرأة في المحيط الهادئ بالذات يتفشى بين صفوفها معدل أكبر للبدانة المفرطة بنسبة ٤٨ في المائة مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة للنساء الأوروبيات^(٧٢).

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) تقرير ٢٠٠٥ الاجتماعي، ولنغتون (وزارة التنمية الاجتماعية ٢٠٠٥).

٢٨٦ - وتتولى الحكومة التصدي لإصابات السكري والبدانة المفرطة من خلال مبادرة تحمل عنوان الطعام الصحي: الإجراءات الصحية. وتم إطلاق المبادرة في عام ٢٠٠٣ وهي عبارة عن نهج استراتيجي تتبعه وزارة الصحة من أجل تحسين التغذية وزيادة النشاط البدني والتوصل إلى غذاء صحي لجميع سكان نيوزيلندا.

الانتحار

٢٨٧ - يمثل الانتحار والسلوك الانتحاري قضية اجتماعية وصحية كبرى في نيوزيلندا. ويسود بين النساء معدل انتحار أقل بكثير من الرجال وقد ظل معدل انتحار الإناث مستقرًا نسبيًا منذ عقد الثمانينات، فضلاً عن زيادة طفيفة طرأت بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ثم انخفاض طرأ في عام ٢٠٠٠^(٧٣). ومع ذلك تشكّل النساء ضعف عدد حالات الإيداع بالمستشفى في محاولات الانتحار مقارنة بالرجال. ووجدت دراسة استقصائية أجريت للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن نيوزيلندا عانت من أسوأ معدلات انتحار بين صفوف الشباب ضمن بلدان المنظمة المذكورة التي خضعت للاستقصاء^(٧٤).

٢٨٨ - وثمة استراتيجية جديدة هي استراتيجية نيوزيلندا لمنع الانتحار، وسوف تتصدى لمنع الانتحار عبر جميع الفئات العمرية ويتم وضعها حالياً بواسطة وزارة الصحة بالتشاور مع الوكالات الأخرى ومع الجمهور العام.

التدخين

٢٨٩ - يمثل التدخين مشكلة صحية كبيرة للنساء وخاصة الشباب ونساء الماوري ونساء المحيط الهادئ. وتوضح دراسة استقصائية عن الصحة في نيوزيلندا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن نساء الماوري يتفشى بينهن أكبر معدلات التدخين حالياً ويأتي بعد ذلك رجال الماوري ورجال المحيط الهادئ ثم نساء المحيط الهادئ^(٧٥). ولتخفيض معدلات التدخين واصلت الحكومة دعم برنامج الإقلاع عن التدخين (أو كاتي كاي بايا) الذي يستهدف نساء الماوري وصحتهن فضلاً عن برامج الإقلاع عن التدخين للحوامل. وبالإضافة إلى ذلك ففي عام

(٧٣) حقائق عن الانتحار: إحصاءات مؤقتة لعام ٢٠٠٣ بشأن جميع الأعمار: تقرير الرصد رقم ١، ولنغتون (وزارة الصحة ٢٠٠٦).

(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) التركيز على المرأة ٢٠٠٥، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا و ٢٠٠٥).

٢٠٠٤ أصدرت الحكومة منشور: تبديد سحب الدخان: خطة خمسية لمكافحة التبغ في نيوزيلندا للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وهذه الخطة تتوخى أربعة أهداف:

- خفض ملموس في مستويات استهلاك التبغ وتفشي التدخين؛
- تخفيض أوجه التفاوت في المساواة بين النتائج الصحية العائدة؛
- تخفيض انتشار التدخين بين صفوف الماوري إلى مستوى غير الماوري على الأقل؛
- تخفيض تعرض غير المدخنين للدخان بالنسبة لجميع سكان نيوزيلندا.

٢٩١ - وفي إطار الخطة المذكورة، أصبح التدخين ممنوعاً يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في جميع مواقع العمل المقفلة بما في ذلك المطاعم والحانات والنوادي والكازينوهات. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى نتائج ملموسة تفيد صحة العاملين في كل أنحاء نيوزيلندا.

التعاطي للخطر للمشروبات الروحية

٢٩٢ - طبقاً للدراسة الاستقصائية الصحية في نيوزيلندا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، من المرجح أن يتبع الفتيان والفتيات أنماطاً تنطوي على الخطورة في تعاطي المشروبات الروحية بأكثر من سائر الفئات العمرية^(٧٦) وهذا يعرض هذه الفئات لخطر متزايد ناجم عن الحوادث والإصابات المتصلة بالكحول. وتسعى الحكومة إلى الأخذ بالاعتدال في استهلاك الكحوليات بما في ذلك فرض رسوم أكبر على الكحول وشن حملة لتغيير ثقافة احتساء المشروبات الروحية في نيوزيلندا بقيادة المجلس الاستشاري المعني بالمشروبات، إضافة إلى استعراض حملة الإعلانات عن المشروبات الروحية ووضع برامج لتعزيز الجانب الصحي، وسنّ تشريعات لمراقبة بيع وتقديم المشروبات الروحية. ويجري حالياً مناقشات بشأن السن القانونية لإتاحة شراء الكحوليات وأهمية رفعها إلى ٢٠ سنة بعد أن كان قد تم تخفيضها في عام ١٩٩٩ إلى ١٨ سنة.

حالات الإجهاض

٢٩٣ - في عام ٢٠٠٤ انخفضت حالات الإجهاض التي أُجريت في نيوزيلندا للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٨. وتم إجراء ما مجموعه ٢١٠ ١٨ من حالات الإجهاض في نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بمعدل ٣٠٠ حالة (١,٦ في المائة) عن عام ٢٠٠٣ (٥١٠ ١٨). ويتبع هذا الانخفاض زيادات بنسبة ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ و٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢. ومع ذلك فما زال المعدل العام للإجهاض أعلى ولو بصورة طفيفة عنه

(٧٦) المرجع السابق.

وقت التقرير السابق. وكان المعدل العام للإجهاض هو ٢٠,٥ من الحالات لكل ١٠٠٠ في المجموعة العمرية ١٥-٤٤ سنة في عام ٢٠٠٤.^(٧٧) بالمقارنة مع معدل ١٩,١ في عام ٢٠٠١.^(٧٨)

٢٩٤ - على أن الأحكام التشريعية في نيوزيلندا المتعلقة بالإجهاض (أنظر صفحتي ١٥٦ و١٥٧ من التقرير الأخير) لم تتغير في الفترة قيد الاستعراض. ويتم مناقشة جهود الحكومة من أجل تخفيض عدد حالات الحمل غير المخططة في الفرع المتعلق باستراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية.

الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي

٢٩٥ - برغم قصور البيانات، إلا أنه طرأت زيادة ملموسة على عدد الحالات المؤكدة والمحتملة من الإصابات بالأمراض المنقولة عن طرق الاتصال الجنسي على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وعلى سبيل المثال، فعلى مدى تلك السنوات الخمس الماضية، زاد عدد حالات الإصابة المؤكدة بمرض السيلان والزهري المشخصة في عيادات الصحة الجنسية بنسبة ٢٨,٢ في المائة و٤٤,٤ على التوالي.^(٧٩) ومازال الشباب يواجهون أكبر الأخطار إزاء الإصابة بهذه الأمراض كما أن الذين تقل أعمارهم عن ٢٤ سنة يتفشى بينهم أكبر معدلات الإصابة بالزهري والسيلان والقوباء التناسلية والبثور التناسلية المشخصة في عيادات الصحة الجنسية^(٨٠) ومرض الزهري هو الأكثر شيوعاً في تشخيص الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في نيوزيلندا عام ٢٠٠٤^(٨١) كما أن عدد الإصابات بهذا المرض بين صفوف سكان المحيط الهادئ والماوري يساوي أربعة أضعاف السكان من غير الماوري وتزيد معدلات الإصابة بهذه الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في مناطق التباين وهي خليج هوكس وخليج بلني وكاتو وجنوب أوكلاند ثم في منطقة نورث لاند الشمالية.

٢٩٦ - وترد مناقشة جهود الحكومة من أجل تخفيض الإصابات المنقولة جنسياً في الفرع المتعلق باستراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن وحدة الكشف

(٧٧) حالات الإجهاض (السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) - <http://www.stats.govt.nz/products-and-services/info-releases/abortion-stats.htm>. (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(٧٨) التركيز على المرأة في ٢٠٠٥ ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(٧٩) تقرير الرصد السنوي للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٤، ولنغتون: (معهد العلوم والبحوث البيئية، ٢٠٠٤).

(٨٠) المرجع السابق.

(٨١) المرجع السابق.

الوطنية التابعة لوزارة الصحة تعمل حالياً على تقييم القرائن المطلوبة لبرنامج الكشف عن إصابات الزهري في نيوزيلندا ومن المقرر أن تقدم الوحدة ما تتوصل إليه بشأن الكشف عن هذا المرض إلى وزير الصحة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦.

المرض العقلي

٢٩٧ - سوف يتعرض ٢٠ في المائة من السكان تقريباً في مرحلة ما من حياتهم للإصابة بالمرض العقلي. كما أن نحو ٣ في المائة من السكان سوف يحتاجون إلى خدمات للصحة العقلية المتخصصة في وقت ما^(٨٢) ومن المرجح أن تصاب بالاكتئاب النساء أكثر من الرجال^(٨٣) كما أن المرض العقلي قضية صحية كبرى بدورها في حالة النساء المهاجرات واللاجئات.

٢٩٨ - ويرد عرض لجهود الحكومة للتصدي لقضايا الصحة العقلية في الفقرتين ٢٥٨ و ٢٥٩ بشأن استراتيجية الصحة العقلية. وبالنسبة إلى النساء اللاجئات والمهاجرات ترد فيما يتعلق بالمادة ١٢ من التقرير السابق وفي فروع هذا التقرير التي تتصل بصحة المهاجرين واللاجئين.

خدمات الولادة

٢٩٩ - تستحق جميع نساء نيوزيلندا، بمن فيهن اللاجئات أو المهاجرات ممن يطلبن الخدمة، الحصول على خدمات الولادة الممولة حكومياً. ويقدم الكتيب الصادر عن وزارة الصحة بعنوان: "حملك"، هابوتانغا المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ معلومات عن هذا النوع من الخدمات المتاحة للنساء في فترة المخاض وما بعدها. ويشمل ذلك إسداء المشورة من جانب قيادات مقدمي رعاية الأمومة بشأن أدوار ومسؤوليات المرأة الحامل وتستطيع المرأة أن تتلقى معلومات بشأن خدمات الولادة عن طريق خط هاتفي مجاني تابع لوزارة الصحة.

٣٠٠ - وكما لوحظ في المادة ١، فقد عملت الحكومة على سن قانون تعديل الجنسية لعام ٢٠٠٥ ومن ثم فاعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لن يكتسب الأطفال المولودون في نيوزيلندا الجنسية بالمولد إلا إذا ما كان واحد من والدي الطفل على الأقل مستحقاً للإقامة بغير حدود في نيوزيلندا. وليس من حق النساء ممن لسن من مواطني نيوزيلندا حالياً الحصول

(٨٢) إحاطة لوزير الصحة المقبل، ولنغتون (لجنة الصحة العقلية ٢٠٠٥).

(٨٣) حقائق الاكتئاب. <http://www.outoftheblue.org.nz/page.php> (مؤسسة الصحة العقلية).

على خدمات الصحة الممولة حكومياً ويمكن أن يتحملن التكاليف لقاء خدمات ما قبل المخاض ومراحل المخاض والولادة وما بعد الولادة التي تقدم لهن ولأطفالهن.

الرضاعة الطبيعية

٣٠١ - على نحو ما استشرفه التقرير السابق، وضعت وزارة الصحة خطة عمل للرضاعة الطبيعية بعنوان الرضاعة الثديية: دليل للعمل. وقد تم إطلاقها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢. وفي السنوات الست إلى الثمان السابقة كان هناك عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية في نيوزيلندا، وبعض من هذه المبادرات استهدفت تحديداً نساء الماوري والمحيط الهادي. وتحدد خطة عمل الرضاعة الطبيعية عملية الاستمرار في الرصد والتدعيم لجميع تلك المبادرات وتدعو بالذات إلى تقديم معلومات متسقة ومستكملة بشأن الرضاعة الطبيعية في ظل اهتمام على المستوى الوطني ينصب على تحقيق وجود مستشفيات معتمدة ملائمة للأطفال. وتتمثل المحصلة المتوقعة من خطة عمل الرضاعة الطبيعية في تحسين شامل في معدلات الإرضاع بالثدي لشعوب الماوري والمحيط الهادي فضلاً عن زيادة شاملة في معدل الرضاعة الطبيعية لغيرهم من سكان نيوزيلندا. كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان كراسات أخرى بأربع لغات مختلفة بشأن حقوق الأمهات في تقديم الرضاعة الطبيعية.

٣٠٢ - وقد دار نقاش في فترة الإبلاغ هذه بشأن "حق الإرضاع الطبيعي" للمرأة وذلك انطلاقاً من تقارير أفادت بأنه طُلب إلى نساء أن لا يقمن بهذه الرضاعة الطبيعية في بعض المقاهي والمطاعم. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥ استجابت الحكومة إلى تقرير للجنة الصحة بشأن الالتماسات التي قدمت موقعة في الفترة ٢٠٠٢ وعددها ١٣٩ التماساً مقدماً من ما يصل إلى ٩٠٠٠ شخص فيما يتصل بحقوق المرأة والطفل في الرضاعة الطبيعية. ولاحظت استجابة الحكومة أنها سوف تنظر فيما إذا كان إصدار قانون هو أفضل سبل حماية حقوق المرأة والطفل في الرضاعة الطبيعية أو قد تتاح خيارات أخرى غير تشريعية يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة. وعلى سبيل المثال أصدرت وزارة العمل كتيباً بمبادئ توجيهية موجهة إلى أرباب العمل بشأن دعم الرضاعة الطبيعية في موقع العمل.

المرأة في قوة عمل الصحة

٣٠٣ - ظل عدد النساء الممارسات للمهن الطبية يزداد بانتظام على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية. وفي عام ١٩٨٤ لم يكن من النساء سوى ١٩,٧ في المائة من ممارسات المهن الطبية مقارنة بنسبة ٣٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠١ و ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٣^(٨٤)

(٨٤) <http://www.nzhis.govt.nz/stats/medpracstats.html> (إحصاءات قوة العمل الصحية في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٣).

ويعمل معظم الممارسين الطبيين بوصفهم ممارسين عامين. وفي عام ٢٠٠٣ شكّلت المرأة نسبة ٣٩,١ في المائة من مهنة الممارس العام بعد نسبة ١٦,١ في المائة عام ١٩٨٤ ونسبة ٣٦,٩ في المائة عام ٢٠٠١^(٨٥) كما استمرت زيادة عدد الاختصاصيات ففي عام ٢٠٠٣ كانت نسبة ٢١ في المائة من الاختصاصيين نساء بعد أن كانت النسبة في عام ١٩٨٤ هي ٩,٨ في المائة وزادت إلى نسبة ١٩,٢ في المائة في عام ٢٠٠١^(٨٦).

٣٠٤ - ومازالت الممرضات والقابلات يشكلن الغالبية العظمى من النساء العاملات في قوة العمل في المجال الصحي. ففي عام ٢٠٠٤ كانت النساء يشكلن نسبة ٩٠,٩ من الممرضات والقابلات^(٨٧) وفي عام ٢٠٠٤ كانت التسويات المتفاوض عليها تعني استخدام الممرضات من جانب مؤسسات صحة المقاطعات وتعلقت أيامها بمجدول مرتبات موحد وتقاضي زيادات في الأجور تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. وتستمر أيضاً مفاوضات فيما يتصل بقوة عمل التمريض في مجال الصحة الأولية وهي تغطي مقدمي الخدمات الصحية بين الماوري والإيوي وصحة سكان المحيط الهادئ ورابطة تنظيم الأسرة ومراكز الصحة الجنسية ومراكز صحة الشباب. وسوف يركّز العمل الجاري حالياً على توسيع استحقاقات نظام القطاع الحكومي في المعاشات التقاعدية المنطبق على العاملين الصحيين.

تنظيم عمل الممارسين الصحيين

٣٠٥ - على نحو ما ورد في التقرير السابق، خضعت للتنظيم ١٣ مهنة في مجال الممارسين الصحيين بموجب قانون عام ٢٠٠٣ لضمان كفاءة الممارسين الصحيين الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. ويشدد هذا القانون على الغرض الرئيسي من حماية صحة وسلامة الجمهور ويشمل آليات تكفل كفاءة الممارسين العاملين ولياقتهم من أجل ممارسة مهنتهم على مدار حياتهم المهنية.

مسائل أخرى

٣٠٦ - للاطلاع على معلومات بشأن العنف الأسري بما في ذلك إيذاء كبار السن والكشف الصحي عن العنف المتزلي أنظر المادة ١٦: الحياة الزوجية والأسرية.

(٨٥) <http://www.nzhis.govt.nz/stats/genpracstats.html> (إحصاءات قوة العمل الصحية في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٣).

(٨٦) <http://www.nzhis.govt.nz/stats/specstats.html> (إحصاءات قوة العمل الصحية في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٣).

(٨٧) <http://www.nzhis.govt.nz/stats/nursestats.html#01> (إحصاءات قوة العمل الصحية في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٤).

المادة ١٣

الحياة الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

٣٠٧ - تتمتع المرأة البالغة بنفس الحقوق القانونية الشخصية الكاملة أسوة بالرجل وما يتصل بها من حقوق وما يشمل مشاركتها المتساوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. بما في ذلك المشاركة في الأنشطة الثقافية والترويحية. ويتركز إطار السياسات على تيسير الاختيار المفيد والاعتراف بكامل نطاق مساهمات المرأة التي تقدمها للمجتمع، وهذا يشمل الاعتراف بمساهمة المرأة في العمل غير المدفوع الأجر مع التماس الوسائل الكفيلة بدعم النساء بوصفهن من مقدمات الرعاية لأسرهن.

المشاركة في العمل غير المدفوع الأجر

٣٠٨ - كما لوحظ في التقرير السابق، وجدت الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت في عام ١٩٩٩ أن المرأة تنفق أكثر وقتها على أداء عمل غير مأجور بأكثر من الرجل. وما يكاد يصل إلى ٧٠ في المائة من عمل المرأة غير مدفوع الأجر بالمقارنة مع نسبة ٤٠ في المائة من وقت عمل الرجل^(٨٨) وكثير من الأعمال التي تؤديها المرأة الريفية بالذات أعمال غير مأجورة.

٣٠٩ - على أن مساهمة المرأة في العمل غير المأجور لا تقتصر على البيت وحده، فكثير من النساء يعملن في المجتمع المحلي أو في أعمال ثقافية خارج الأسرة المعيشية (أنظر الجدول أدناه) ومن بين الفئات العرقية المختلفة تقدم نساء الماوري أكبر مساهمة في مجال العمل غير المدفوع الأجر خارج نطاق الأسرة المعيشية. وهذا العمل يشمل رعاية طفل لا يعيش مع الأسرة ومساعدة الآخرين والعمل التطوعي. وتشمل هذه الأعمال عادة أداء مسؤوليات ثقافية مثل حضور الجنازات والمساعدة فيها (تتاني)^(٨٩) ويصدق نفس الأمر على أفراد شعوب المحيط الهادئ ممن يتولون أعمالاً كثيرة غير مأجورة لأداء التزامات، أو كشكل من أشكال المحبة والتواصل فيما يتعلق بأعراف القرابة والثقافة^(٩٠).

(٨٨) نوع الجنس والعمل غير المأجور: نتائج من الدراسة الاستقصائية لاستخدام الوقت، الإحصاءات الأساسية، ولونغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠١).

(٨٩) <http://www.ocvs.govt.nz/work-programme/volunteering.html> (التطوع وتنغاتا هينوا (ماوري) ٢٠٠٢)

(٩٠) <http://www.ocvs.govt.nz/work-programme/volunteering.html> (التطوع وسكان المحيط الهادئ ٢٠٠٢)

مشاركة المرأة في العمل غير المأجور

حسب الفئة العرقية

٢٠٠١

المجموعة العرقية					الأنشطة غير المأجورة
الأوروبيون	الماوري	شعوب المحيط الهادئ	الآسيويون	فئات أخرى	
٦,٦	٦,٦	٩,٧	٩,٨	١٠,٥	لا توجد أنشطة
٩٠,٤	٨٨,٦	٨٤,٠	٨٠,٤	٧٩,٢	أعمال الأسر المعيشية، الطهي الإصلاحات، البستنة إلخ لصالح أسرتها المعيشية
٣٣,٨	٥١,٤	٤٨,٢	٣٥,٦	٣٩,٣	رعاية طفل ليس من أفراد أسرتها المعيشية
٨,١	١٤,٣	١٤,٦	٥,٦	٨,٥	رعاية فرد ليس من أسرتها المعيشية ولكنه مصاب بمرض أو إعاقة
٢٠,٢	٢٩,١	٢١,٥	٦,٦	١٠,٦	رعاية طفل غير مقيم في أسرتها المعيشية
١٠,٩	١٣,١	٩,٢	٣,٦	٦,٠	مساعدة فرد مريض أو معاق غير مقيم في أسرتها المعيشية
١٨,١	٢٣,١	١٤,٥	٨,٣	١٢,٨	مساعداً وأعمال تطوعية أخرى أو أعمال تتم من خلال منظمة أو مجموعة أو رابطة

المصدر: إحصاءات نيوزيلندا، التركيز على المرأة (٢٠٠٥).

٣١٠ - وبسبب ارتفاع تكاليف التوريد بالخدمات للمجتمعات المحلية الأصغر والأكثر تشتتاً، يزداد الاعتماد في المناطق الريفية، على المتطوعين لتقديم كثير من الخدمات. وبسبب هذا الضغط فإن الإجهاد الشديد الذي يصيب متطوعي الأرياف أصبح مصدر قلق بالغ. وهذه المشكلة وغيرها من مشاكل التطوع كانت موضع النظر في مشروع عام ٢٠٠٢ بشأن سياسة المتطوعين والتطوع مما أدى إلى وضع نهج تكفل الدعم الكافي للمتطوعين وتضمن لهم أن يعرفوا قيمة مشاركتهم. بما في ذلك ما تم من خلال إنشاء مكتب المجتمعات المحلية والقطاع التطوعي.

٣١١ - وللتأكيد على قيمة العمل غير المأجور في إطار الاقتصاد، بما في ذلك العمل التطوعي، تواصل الحكومة استقصاء استخدام الوقت ووضع التقارير لجمع البيانات ذات الصلة. وسوف يتم جمع هذه البيانات من خلال استقصاء استخدام الوقت من أجل تحديد وفهم الاتجاهات التي تستثمر فيها نساء نيوزيلندا وقتهم وخاصة نساء الماوري والمحيط الهادئ والمنتميات إلى جماعات عرقية اللائي يساهمن كما سبقت ملاحظته إسهاماً مرموقاً في الأعمال التطوعية والوفاء بالالتزامات الثقافية. وسوف يتم كذلك وضع تقارير باستخدام

الأقمار الاصطناعية عن الأسر المعيشية والمنظمات غير الربحية للمساعدة على بناء فهم لقيمة العمل غير المأجور والعمل التطوعي.

المشاركة في الأنشطة الثقافية

٣١٢ - وجدت الدراسة الاستقصائية للتجارب الثقافية لعام ٢٠٠٢ أن من المرجح للمرأة (بنسبة ٩٥ في المائة) أن تشهد أكثر من الرجل، مرة أو أكثر من الأنشطة الثقافية التي شملتها الدراسة (٩٢ في المائة) وقد شملت الأنشطة الثقافية للنساء عروضاً مسرحية وموسيقية وزيارات لأماكن تجمع الماوري (الماراي)^(٩١) و/أو المشاركة في أنشطة إثنية/ثقافية^(٩٢).

٣١٣ - وطبقاً لتعداد ٢٠٠١، كانت نسبة ٥٨ من الأفراد المستخدمين في الحرف الثقافية من النساء بزيادة قدرها ٢ في المائة منذ تعداد عام ١٩٩٦^(٩٣) ومع ذلك، فشأن النساء في سائر قطاعات الاستخدام، تواجه المرأة في الحرف الثقافية صعوبات في الجمع بين مسؤوليات الأسرة المعيشية ومسؤوليات الرعاية وبين المهنة التي تحترفها. ووجدت دراسة استقصائية مبتكرة في نيوزيلندا بعنوان "صورة الفنان: استقصاء للفنانين المحترفين الممارسين في نيوزيلندا"^(٩٤) أن:

- الفنانات كن أكثر من الرجال في تحديد عنصر الافتقار إلى الوقت للمشاركة في فرص التطوير المهني بسبب مسؤولياتهن البيتية (٤٦ في المائة مقابل ٢٧ في المائة)
- الفنانات كن أكثر من الفنانين يحال بينهن وبين قضاء وقت أطول في ممارسة أعمالهن الابتكارية في إطار الحرف الفنية الرئيسية التي يعملن بها وذلك بسبب المسؤوليات الأسرية (٤٥ في المائة مقابل ٣١ في المائة)
- دخل الفنانون في المتوسط من جميع المصادر يزيد بأكثر من الضعف عن دخل الفنانات (٣١ ٥٠٠ دولار نيوزيلندي مقابل ١٥ ١٠٠ دولار نيوزيلندي) كما أن دخل الفنانين من الحرف الفنية الرئيسية التي يعملون بها كان ثلاثة أضعاف نظيراتهم من النساء.

٣١٤ - وتهدف مبادرة الحكومة التي تحمل إسم "مسارات إلى الاستخدام في مجال الفنون والثقافة" وقد تم إطلاقها عام ٢٠٠١، إلى مساعدة الأفراد الذين يلتمسون العمل في مجال

(٩١) الماوري.

(٩٢) التقرير الاجتماعي لعام ٢٠٠٥، ولنتون (وزارة التنمية الاجتماعية ٢٠٠٥).

(٩٣) الاستخدام في القطاع الثقافي، ٢٠٠٥، ولنتون (وزارة الثقافة والتراث وإحصائيات نيوزيلندا، ٢٠٠٥).

(٩٤) صورة الفنان: استقصاء للفنانين المحترفين الممارسين في نيوزيلندا، ولنتون (نيوزيلندا المبدعة ٢٠٠٤).

الفنون والصناعات الابتكارية لكي يتاح لهم سُبُل الحصول على مَنَح التمويل الابتكاري واستحقاقات دعم الدخل الممولة من الحكومة بما في ذلك دعم رعاية الطفل.

المشاركة في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية

٣١٥ - تستطيع المرأة في نيوزيلندا المشاركة في طائفة واسعة من الأنشطة البدنية والترويحية ومع ذلك تتجه النساء والفتيات إلى المشاركة في الأنشطة البدنية ولكن بمعدل أقل من الرجل والصبي. وطبقاً لدراسة الصحة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣^(٩٥) يقل احتمال ممارسة المرأة للنشاط البدني عن الرجل حيث معدل الإناث هو ٦٩,٩ لكل مائة أنثى ومعدل الرجال هو ٧٨,٤ لكل مائة ذكر من حيث تعريف النشاط الجسماني. كما يزيد بصورة طفيفة احتمال ممارسة الإناث أنشطة غير حركية حيث المعدلات هي ١٣,٦ لكل مائة امرأة مقابل ١٠,٩ لكل مائة رجل. وللنساء الأسويويات (٢٦,٧ لكل ١٠٠) ونساء المحيط الهادئ (٢٣,٩ لكل ١٠٠) معدلات أعلى فيما يتعلق بالممارسة غير المتحركة أكثر من الإناث الأوروبيات وغيرهن (١٢ لكل ١٠٠).

٣١٦ - وطبقاً لاستقصاءات أنشطة الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية في نيوزيلندا^(٩٦)، ففي صفوف النساء والفتيات اللائي يشاركن بالفعل في النشاط البدني كانت أحب الأنشطة للفتيات هي السياحة والتمارين الرياضية في ألعاب بالهواء الطلق وتنس الطاولة وكانت أكبر الرياضيات البدنية التي شاركت فيها النساء البالغات هي كرة الشبكة يعقبها الغولف ثم التنس ثم الفروسية وبعدها الرغبي باللمس. وكان أكثر نشاطين محبين لقضاء وقت الفراغ للنساء هما المشي (مشاركة ٨١ في المائة من النساء) وفلاحة البساتين (مشاركة ٦٧ في المائة).

٣١٧ - وما برحت هيئة نيوزيلندا للألعاب الرياضية والترفيه تشجع على المشاركة في الأنشطة البدنية من خلال الحملة التي نُظمت على المستوى الوطني تحت العنوان "الحفز على اللعب" وهي تشجع على قضاء ٣٠ دقيقة من النشاط البدني يومياً (جزء من استراتيجية الغذاء الصحي: الإجراءات الصحية). كما واصلت الهيئة المذكورة إجراء البحوث بشأن طرق مساعدة سكان نيوزيلندا على زيادة نشاطهم البدني بما في ذلك ما تم من خلال دراسة

(٩٥) صورة الصحة: النتائج الأساسية للدراسة الاستقصائية الصحية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ولغتون، (وزارة الصحة ٢٠٠٤).

(٩٦) البيانات هي النتائج المجمعة من استقصاءات الفترات ١٩٩٧-١٩٩٨ و ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١.

عقبات العمل^(٩٧) التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٣ وفحصت دوافع وعقبات النشاط البدني. ومن شأن الوعي بهذه الدوافع تمكين الهيئة المذكورة أعلاه من وضع استراتيجيات فعالة وهادفة لمساعدة سكان نيوزيلندا على زيادة نشاطهم البدني وتحسين صحتهم وترقية نظرتهم إلى الذات.

الرياضيات المرموقات

٣١٨ - صورة النساء الرياضيات في نيوزيلندا عززتها عوامل نجاح النساء الرياضيات في المباريات الدولية. وقد كان هناك ثلاث نساء من الفائزين بالأربع ميداليات ذهبية لصالح نيوزيلندا في أولمبياد أثينا عام ٢٠٠٤. وما زالت الفرق الرياضية النسائية في نيوزيلندا تؤدي أداءً جيداً في المباريات العالمية.

٣١٩ - وعلى مدار السنوات الأربع الماضية ظلت الحكومة تدعم الألعاب الرياضية للعناصر المرموقة عن طريق أكاديمية نيوزيلندا للألعاب الرياضية فضلاً عن الاستثمار في المنظمات الرياضية الوطنية. وتقدم الأكاديمية في الوقت الحالي الدعم إلى ٢٠ من الألعاب الرياضية الحركية بما في ذلك لعبتين للنساء هما الغولف النسائي وتنس الطاولة للنساء فضلاً عن الألعاب التي نجحت فيها المرأة مثل الدراجات والتجديف والعاب القوى.

٣٢٠ - وتُعد مباراة تنس الطاولة الوطنية هي المباراة الوحيدة الرياضية لنساء نيوزيلندا التي يتم إذاعتها بانتظام على شاشات التلفزيون. ولا يقتضي ميثاق هيئة التلفزيون والإذاعة في نيوزيلندا، وهي هيئة الإذاعة التابعة للدولة هناك أي شروط لتغطية الألعاب الرياضية لا للنساء ولا للرجال، بل كل ما يشترطه هذا الميثاق، في جملة أمور، هو تقديم برامج تخدم المصالح المتنوعة والاحتياجات المعلوماتية والفئات العمرية داخل مجتمع نيوزيلندا.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٢١ - تم التأكيد على موضوع "المسؤولية الاجتماعية" في سياق التطورات التي استجدت منذ عام ١٩٩٩. وبهذا فإن حكومة نيوزيلندا تعني بتعزيز الرفاه الاجتماعي الذي يقاس من خلال طائفة عريضة من المؤشرات لأنه يتسم بنفس الأهمية التي تكتسبها الإدارة المالية الحسنة. ويرصد التقرير الاجتماعي الذي نُشر لأول مرة في عام ٢٠٠١ وما زال ينشر سنوياً منذ عام ٢٠٠٢ الاتجاهات الحاصلة في نطاق عدد من المؤشرات عبر عشرة مجالات بما في

(٩٧) بحث عقبات العمل - دراسة عن النشاط البدني والتغذية في نيوزيلندا (هيئة نيوزيلندا للألعاب الرياضية والترفيه، ٢٠٠٣).

ذلك الصحة والعمل المأجور والهوية الثقافية والتواصل الاجتماعي. ويتم قدر الإمكان تفصيل البيانات حسب نوع الجنس والأصل العرقي.

المساعدة الاجتماعية

٣٢٢ - للمرأة الحق أسوة بالرجل في تلقي الاستحقاقات الحكومية بما في ذلك استحقاق البطالة واستحقاق الأغراض الأسرية واستحقاق المعاش التقاعدي في نيوزيلندا^(٩٨) ويوجد استحقاقان مقصوران على النساء فقط فهناك استحقاق الأرملة المتاح لبعض النساء في حالة وفاة الزوج أو الشريك فضلاً عن الاستحقاق للأغراض الأسرية: المرأة الوحيدة وهو متاح لبعض النساء العزباوات ممن يزيد عمرهن على ٥٠ سنة. ويجوز للأفراد الذين لا تنطبق عليهم شروط هذه الاستحقاقات أن يتقدموا بطلب لاستحقاق طوارئ إذا ما كانوا يواجهون ظروفًا صعبة.

٣٢٣ - ومنذ عام ٢٠٠١، ظلت وزارة التنمية الاجتماعية تعمل على تنفيذ إصلاح المساعدات الاجتماعية على النحو المشار إليه بوصفه مشروع توجيهات المستقبل. وأولى مراحل هذا المشروع تتألف من حزمة العمل من أجل الأسر (أنظر المادة ١٦: الحياة الزوجية والأسرية لمزيد من التفاصيل). والمرحلة الثانية من المشروع التي أُعلن عنها في شباط/فبراير ٢٠٠٥ سوف تشمل تطوير استحقاق أساسي وحيد إضافة إلى خدمات استخدام معززة لكي يحل محل النطاق الراهن من المزايا والقواعد والاستحقاقات. ويهدف هذا التغيير إلى زيادة تطوير نظام يركز على العمل ويتيح المزيد من الفرص أمام الأفراد الذين يتحركون إلى مجال العمالة قدر الإمكان.

المشورة المالية

٣٢٤ - ذكرت النساء، ومنهن بالذات نساء الماوري، ما واجهنه من صعوبات في الحصول على القروض المالية. وفيما يتعلق بالحصول على قروض الأعمال التجارية يتم حالياً العمل على تحسين فهم القضية بين صفوف فئات شتى من النساء.

٣٢٥ - ولكي تصل المرأة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، من المهم تزويدها بالأدوات والمعارف اللازمة لإدارة ماليتها. ولدى لجنة التقاعد عدد من المبادرات من أجل تعزيز تقديم المشورة المالية للمرأة وتحسين ما تحصل عليه المرأة في إطار نظم المدخرات التقاعدية بما يكفل مساعدتها على تلبية ما تحتاجه في المستقبل لنفسها ولأسرتها.

(٩٨) تفاصيل الاستحقاقات الرئيسية واردة في الموقع الإلكتروني عن العمل والدخل

<http://www.workandincome.govt.nz/get-financial-assistance/main-benefit/index.html>

الإسكان

٣٢٦ - تدعم الحكومة فرص الحصول على السكن لصالح ذوي الدخل المنخفض في نيوزيلندا من خلال علاوات السكن وإتاحة مساكن الدولة وقروض الإسكان.

٣٢٧ - وقد تم في أيار/مايو ٢٠٠٥ إطلاق استراتيجية الإسكان في نيوزيلندا وتهدف إلى أن تكفل مواصلة نيوزيلندا توفير سكن جيد بكلفة زهيدة بما يلبي احتياجات جميع سكان نيوزيلندا. ومن المجالات السبعة للعمل في إطار هذه الاستراتيجية: تلبية الاحتياجات المتنوعة حيث يتم التركيز بصورة خاصة على احتياجات المرأة وفي إطار هذا المجال، سيتم وضع برامج للإسكان لصالح الفئات التي لها احتياجات اجتماعية وصحية ومالية لا تلبها سوق الإسكان. وهذه الفئات تشمل المسنين والنساء والأطفال والشباب والمعاقين وشعوب الماوري والمحيط الهادئ والمجتمعات العرقية. كما تضم الاستراتيجية مبادرات رامية إلى تحسين الإسكان الريفي.

المادة ١٤

المرأة الريفية

مقدمة

٣٢٨ - يتسم سكان نيوزيلندا بدرجة كبيرة من التحضر حيث يقتصر الأمر على ١٥ في المائة من الذكور و١٣ في المائة من الإناث ممن يعيشون في المناطق الريفية^(٩٩) ومنذ عام ١٩٩٦ طرأ تحول هامشي بالنسبة للنساء والرجال حيث انتقلوا من المناطق الأقل سكاناً إلى المناطق الحضرية الرئيسية. وهذا الاتجاه مازال قائماً عبر جميع الفئات العرقية^(١٠٠) والعامل المقابل الوحيد لذلك يتمثل في اتجاه بعينه إزاء هجرة نساء الماوري المسنات إلى المناطق الريفية بما يشير إلى عمق أو صلة القرابة والجذور الموروثة من الأسلاف عند الحياة في سن أكبر^(١٠١) ولكن بالنسبة للمرأة الأوروبية في فئات العمر المتقدم، وإلى حد ما المرأة المنتمية للمحيط الهادئ، يظل الاتجاه هو التجمع في المناطق الحضرية وقد يكون ذلك من أجل البقاء على مقربة من الأسرة والتسهيلات والخدمات أو وحدات الرعاية السكانية الواقعة في معظمها بالمناطق الحضرية^(١٠٢).

(٩٩) التركيز على المرأة ٢٠٠٥، ولنغتون (إحصاءات نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(١٠٠) المرجع السابق.

(١٠١) المرجع السابق.

(١٠٢) المرجع السابق.

٣٢٩ - على أن طابع أرياف نيوزيلندا في حال من التغير، ففيما تظل الزراعة هي العمود الفقري التقليدي للاقتصاد الريفي، فإن أرياف نيوزيلندا تضم عناصر أكثر من ذلك. وثمة تشكيلة متزايدة من الأنشطة يتم القيام بها في المناطق الريفية فضلاً عن أن عدداً متزايداً من الريفيات لسن مقيمات في المزارع ولا يكسبن دخلهن من الزراعة. وتتسم هذه التغييرات أيضاً بإخلاء الريف من السكان ونمو أعمال تجارية وصناعات جديدة غير تقليدية مما يضيف بدوره تغييراً على المجتمعات المحلية الإقليمية والريفية.

٣٣٠ - وتمتع المرأة الريفية بنفس حقوق الرجل الريفي كما تتمتع بنفس حقوق الرجال والنساء المقيمين بالمناطق الحضرية من حيث سبل الوصول إلى الخدمات الحكومية. بما في ذلك المساعدات الاجتماعية وخدمات التعليم والرعاية الصحية. وعلى ذلك فإن السياسات الحكومية التي ورد ذكرها في إطار المواد الأخرى والرامية لتحسين حالة المرأة تنطبق بنفس القدر على المرأة الريفية. ومع ذلك فثمة مجالات تصادف فيها المرأة الريفية مشاكل بالمقارنة مع سائر النساء ومن ذلك مثلاً سبل الوصول إلى الخدمات إضافة إلى الشعور بالعزلة مما يقتضي سياسات ومبادرات توضع تحديداً كي تستهدف المرأة الريفية.

سبل الوصول إلى الخدمات

٣٣١ - قد تواجه نساء المناطق الريفية والنائية عقبات إزاء الوصول إلى خدمات من قبيل خدمات الصحة والتعليم والاتصالات السلوكية واللاسلكية. ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف تقديم هذه الخدمات بالنسبة للحكومة أو للنشاط المعني ذاته في المناطق القليلة السكان نسبياً وبصرف النظر عن الطلب على تلك الخدمات.

الخدمات المقدمة في الدواخل

٣٣٢ - كما لوحظ في التقرير السابق، وفي ضوء إدراك التحديات الخاصة التي تواجهها مناطق نيوزيلندا الريفية والنائية فقد نفذت الحكومة مبادرة خدمات الدواخل وهي:

- تحسين الوصول إلى الخدمات الحكومية للسكان في المناطق الريفية؛
- تحسين التعاون فيما بين الوكالات لصالح سكان المناطق الريفية؛
- دعم وكالات المجتمع المحلي والوكالات التطوعية بالمناطق الريفية.

٣٣٣ - وتقدم مراكز الدواخل "محلات المخططة الواحدة" بالمناطق الريفية حيث يمكن للسكان المحليين أن يصلوا إلى طائفة من الخدمات الحكومية وسائر الخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك خدمات الدعم الاجتماعي والصحة والإسكان والتوظيف والخدمات القانونية والمصرفية والبريدية. وقد بدأت خدمات الدواخل في عام ٢٠٠١ وهي الآن عبارة عن ٣٣

مركزاً ريفياً حول نيوزيلندا وهذه الخدمات تضم أيضاً خدمة إعلامية تشمل عدداً من الوكالات التي تنسق بين الزيارات التي يتم القيام بها إلى المناطق النائية مرة أو مرتين شهرياً لتقديم خدمة اتصال شخصي مباشر إلى العملاء الريفيين.

٣٣٤ - وقد تم تقييم خدمات الدواخل في عام ٢٠٠٣ حيث توضح النتائج أن المبادرة تؤدي عملها جيداً وأن سُبُل وصول سكان أرياف نيوزيلندا إلى الخدمات قد لقيت تعزيزاً من خلال تحسين التعاون فيما بين الوكالات وكمحصلة للالتزام والدراية المحنكة من جانب المنسقين المحليين.

الصحة

٣٣٥ - عملت استراتيجية نيوزيلندا في مجال الرعاية الصحية الأولية على أن تحدد ضرورة الاهتمام بصورة خاصة بمعالجة المشاكل الصحية الريفية بما في ذلك الإبقاء على قوة عمل ملائمة في مجال الصحة. ومن التحديات الأخرى التي تواجه المرأة الريفية سُبُل الوصول إلى رعاية الأمومة وخدمات الدعم للأفراد الذين تعولهم الأسر وإتاحة فرص التدريب للعاملين الصحيين الريفيين.

٣٣٦ - ومن أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية أمام نساء وفتيات الريف، قامت الحكومة (من خلال فريق الخبراء الاستشاري الريفي لوزارة الصحة) بوضع خطة ترمي إلى تحسين سُبُل الوصول إلى الخدمات الملائمة في مجال الرعاية الصحية الأولية للمقيمين في أرياف نيوزيلندا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال:

- استحداث إطار لإتاحة الفرص ومساندة الحلول التي يمكن التوصل إليها محلياً بالنسبة لمسائل رعاية الصحة الأولية؛
- ضمان فرص الوصول بصورة متكافئة وفعالة إلى نطاق ملائم من خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة التي تقدّم ضمن نطاق المجتمع المحلي الريفي أو في حدود وقت سفر مقبول؛
- تطوير قوة عمل ريفية ماهرة متعددة الاختصاصات وتوظيفها والإبقاء عليها لكي تعمل بطريقة تعاونية ومتناسقة ومتضافرة.

٣٣٧ - وسوف يتم تنفيذ أهداف الخطة من خلال منظمات الصحة الأولية التي تم إنشاؤها ضمن إطار استراتيجية الرعاية الصحية الأولية.

٣٣٨ - أما تدابير الصحة الريفية الأخرى التي نفذتها الحكومة فتشمل:

- إدخال عنصر "تكيّف ريفي" على صيغة التمويل السكانية المستخدمة من أجل مجالس صحة المقاطعات بحيث يتم تعويض هذه المجالس عن التكاليف المرتفعة التي تواجهها وهي تقدّم الخدمات الصحية إلى سكان الريف؛
- إعانة دعم وطنية للسفر والمأوى للذين يسافرون مسافات طويلة والذين يتكبدون نفقات سفر مرتفعة نتيجة الزيارات التي يترددون فيها على الاختصاصيين والذين يصادفون صعوبة في الحصول على خدمات متخصصة بسبب انخفاض دخلهم؛
- نظام دعم المنطقة الريفية ونظام دعم الممارسة الريفية من أجل توظيف واستبقاء الأطباء وممارسي التمريض سواء في الأجل القصير أو الطويل؛
- زمالة دراسية تقدم لممارسي التمريض الريفيين وبرنامج للدراسات العليا في مجال التمريض وتمويل لإيجاد أماكن إضافية في الجامعات لطلبة الطب القادمين من بيئات ريفية؛
- مواصلة التمويل لتحسين نظم مياه الشرب وتحسين أداء المرافق الصحية في المجتمعات المحلية الصغيرة في نيوزيلندا؛
- توسيع نطاق الخط الصحي وهو خدمة هاتفية مجانية تقدّم المشورة الصحية على مدار ٢٤ ساعة يومياً لمعظم المناطق الريفية؛
- إنشاء خدمة حافلة جراحية متنقلة لتقديم خدمات صحية متنوعة ودقيقة للمجتمعات الريفية؛
- مزيد من التمويل لخدمات الرعاية المنزلية؛
- تمويل نظام وطني للتدريب على الاستجابة الأولية في حالات الطوارئ الطبية بما يكفل حصول جميع الأطباء والمرضى في الأرياف على التدريب في مجال رعاية الطوارئ ومن ثم تمكينهم من الاستجابة بصورة تعاونية مع خدمات محفات الإسعاف لتحسين استجابات الطوارئ في الريف في كل أنحاء نيوزيلندا؛
- إنشاء فريق مكرّس للصحة الريفية في وزارة الصحة.

التعليم

- ٣٣٩ - من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب والإرشاد للنساء الريفيات والفتيات في الريف يتعيّن على الحكومة أن تقوم بما يلي:

- إدخال نظام التمويل المهادف في حالات العزلة بما يكفل التمويل التشغيلي الإضافي للمدارس في المناطق المعزولة من أجل إدراك التكاليف الإضافية الناجمة عن الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتشغيل مدرسة وتنفيذ المنهج الدراسي؛
- إنشاء ١٣ برنامجاً للأنشطة التعليمية الريفية على الصعيد الوطني تعمل على نطاق المنظور الاجتماعي المحلي بأكمله منذ فترة الطفولة المبكرة وحتى التعليم الابتدائي والثانوي ومن ثم إلى التعليم المتواصل للكبار في المجتمع؛
- تنفيذ طائفة واسعة من استراتيجيات توظيف المعلمين في المدارس الريفية والاحتفاظ بهم؛
- إنشاء مجاميع لدعم الإدارة المدرسية لمساعدة المدارس الصغيرة وخاصة في المناطق النائية للعمل معاً من أجل تحسين الكفاءة الإدارية؛
- إتاحة الفرصة أمام المدارس الريفية للوصول إلى شبكة الإنترنت ذات السرعة الكبيرة من خلال مشروع الإرشاد الإقليمي الواسع الموجات (بروب)؛
- إنشاء خدمة للتواصل المجاني لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو بجميع المدارس وخاصة المدارس الريفية كي يتاح لها التعاون مع المدارس الأخرى في سائر المناطق من خلال تقاسم المدرسين والموارد.
- تزويد برامج المدرسين بأجهزة حاسوب شخصية ودعمها من حيث التكاليف لصالح تزويد المدرسين بهذه الأجهزة.
- إدخال نظام جديد بعنوان "من القمة إلى أعلى" لخدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في القرى الصغيرة سواء على أساس محلي أو خاص للحفاظ على إمكانية الحصول على خدمات جيدة للآباء في المجتمعات الريفية النائية؛
- زيادة مصروفات المدارس الداخلية للمساعدة على ضمان إمكانية أن تتاح للريفيين في نيوزيلندا نفس الفرص التعليمية أسوة بنظرائهم في الحضر؛
- التوسع في مراكز التعلم والتقييم في مستوى التعليم الثالثي بالمناطق الحضرية والريفية المحتاجة إلى هذه المراكز.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

- ٣٤٠ - يُعد الحصول على خدمات شبكة الإنترنت والهاتف بمثابة الوسائل الأساسية بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية من أجل أن يظلوا على تواصل مع سائر أنحاء

نيوزيلندا مما يؤدي إلى تخفيف شعورهم بالعزلة. وطبقاً لتعداد ٢٠٠١، توافر لدى المناطق الريفية الثانوية (أقل من ٣٠٠ نسمة) والمراكز الحضرية (٣٠٠-٩٩٩ نسمة) معدلات للوصول إلى شبكة الإنترنت بنسبة ٣٧ في المائة و ٢٦ في المائة على التوالي مقارنة بالمتوسط الوطني البالغ ٣٧ في المائة. أما معدلات الحصول على الهاتف فكانت مقارنة مع المناطق الحضرية (٩٦ في المائة) وبنسبة ٩٤ في المائة للمراكز الريفية و ٩٦ في المائة للمناطق الريفية الصغرى. وبينما طرأ تحسن على تغطية الهواتف الخلوية في نيوزيلندا منذ التقرير السابق، فما زال هناك عدد من المناطق الريفية لم تشملها هذه التغطية.

٣٤١ - وقد اتخذت الحكومة مبادرات رامية إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية أمام أرياف نيوزيلندا وزيادة فرص الحصول على الخدمات الحكومية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل ذلك ما يلي:

- إطلاق مبادرات الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية لتعزيز الفرص المتاحة أمام جميع سكان نيوزيلندا للاتصال بالحكومة. وفي استعراض لعام ٢٠٠٤ للحكومة الإلكترونية رأى رجال ونساء الريف أن التكنولوجيات القديمة والاتصالات الرديئة وتكاليف التواصل من خلال مقدم لخدمة الإنترنت يمكن أن تؤدي إلى مشاكل تعوق الوصول إلى تلك الخدمات، ولكنهم شعروا بأن من الأفضل أن يكونوا قادرين على الاتصال مع الحكومة بهذه الطريقة بوصفها بديلاً عن استخدام الخدمات الهاتفية المجانية^(١٠٣)؛
- تنفيذ مشروع الإرشاد الإقليمي على الموجهة الواسعة (بروب) في عام ٢٠٠٢ لجعل خدمة الإنترنت السريعة متاحة لجميع المدارس والمجتمعات المحلية وسوف يتولى هذا المشروع كذلك تقديم خدمات هاتفية عالية المستوى إلى المجتمعات الريفية والنائية؛
- العمل في عام ٢٠٠٥ على إطلاق الاستراتيجية الرقمية للحكومة وهذه الاستراتيجية تكفل تنفيذ خطة خمسية لإتاحة مستقبل رقمي أمام أبناء نيوزيلندا باستخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن خلال الاستراتيجية الرقمية: يتوافر للمقيمين بالمناطق الريفية فرصة الحصول بصورة أفضل على الخدمات الصحية والتعليمية كما سيقدم التدريب والدعم إلى المجتمعات الريفية والنائية لصيانة حواسيب وشبكات المدارس، وسيتم أيضاً توسيع المشروع المذكور ليشمل المراكز المجتمعية والأعمال التجارية الريفية.

(١٠٣) الاتصال من أجل الرفاه: استجابة المواطنين للحكومة الإلكترونية "تقرير مقدم إلى وحدة الحكومة الإلكترونية، مفوضية خدمة الدولة (كلن ر وهرنون ٢٠٠٤).

الوصول إلى المرافق

٣٤٢ - السلطات المحلية الريفية مسؤولة عن توفير الهياكل الأساسية ومنها مثلاً الطرق المعبدة والكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي في أرياف نيوزيلندا. وتختلف التحديات التي تواجهها السلطات المحلية في أنحاء البلاد بما في ذلك حاجز تكاليف بدء الهياكل الأساسية على الساحل الشرقي والافتقار إلى سُبُل الحصول على مرافق المجاري والمياه والكهرباء في أرياف منطقة نورث لاند الشمالية. وعلى الصعيد الإقليمي فإن السلطات الإقليمية الثلاث التي تُعد بوصفها أشدها حرماناً هي منطقة الشمال الأقصى وغيثبورن وبرور^(١٠٤).

٣٤٣ - وكما لوحظ في التقرير السابق، يقتضي قانون الكهرباء لعام ١٩٩٢ أن تتولى جميع شركات الكهرباء صيانة الوصلات القائمة حتى عام ٢٠١٣. وهذا الشرط يكفل أن تستمر الشركات في العمل في المناطق الريفية "غير الاقتصادية" وفي ضوء أهمية هذه المسألة بالنسبة للمجتمعات الريفية، سيتم استعراض الاحتياجات في عام ٢٠٠٧ للنظر في ما إذا كان سيتسمر هذا الالتزام بعد عام ٢٠١٣ أو ينتهي سريانه كما هو وارد حالياً في القانون المذكور أعلاه.

الأعمال التجارية الريفية وتنمية المجتمع المحلي

٣٤٤ - للمرأة الريفية نفس الحقوق أسوة بالرجل للمشاركة في برامج التنمية الريفية وتلقي التمويل في إطار هذه البرامج عن مشاريع الأعمال التجارية والمشاريع المجتمعية المحلية.

- وتشمل برامج التنمية الريفية في مجال الأعمال التجارية التي تدعمها الحكومة برنامج الشراكات الإقليمية الذي يرمي إلى دعم استراتيجيات النمو الاقتصادي المستدام وصندوق الزراعة المستدامة الذي يقدم ما يصل إلى ٩,٥ مليون دولار نيوزيلندي سنوياً للمشاريع التي تسهم في استمرار الرفاه والرعاية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لمنتجي نيوزيلندا الأساسيين. أما المشاريع التي استهدفت المرأة تحديداً أو يتم إطلاقها لكي تؤدي هذا الغرض في إطار صندوق الزراعة المستدامة فتشمل:

- إنشاء شبكة للنساء في المناطق الزراعية؛
- تشكيل مجموعة تركز على الصناعة من النساء في مجال الزراعة وهي عبارة عن شبكة أفرقة مناقشة للنساء بشأن مزارع الأغنام والأبقار؛

(١٠٤) درجات الحرمان في نيوزيلندا: أطلس الفرق الاجتماعي - الاقتصادي، أوكلاند: (دافيد بات مان كرمبتون وآخرون ٢٠٠٤).

- دعم النساء والهوانو على صعيد الماوري^(١٠٥) لتعزيز أدوارهن كمالكات للأرض وصانعات للقرارات من أجل تحسين استخدام أراضي الماوري.

٣٤٥ - وتشمل مشاريع التنمية المجتمعية برنامج المشاريع المجتمعية الذي يساعد المجتمعات المحلية على إيجاد فرص التشغيل المحلي والتعامل مع مسائل المهارات من خلال تنمية المشاريع التجارية المملوكة محلياً وبرنامج التدريب الداخلي المحلية وقد وردت مناقشتها في مرحلتها الاستكشافية في تقرير نيوزيلندا السابق. والبرنامج عبارة عن مشروع لتقاسم المهارات وبناء القدرات وهو يقدم منحاً للأفراد ذوي الخبرة والمهارة من القطاعات العام والخاص والمحلي والتطوعي للمشاركة في البعثات الداخلية القصيرة أو المتوسطة الأجل مع منظمات المجتمع المحلي.

المادة ١٥

المساواة أمام القانون وفي المسائل المدنية

مقدمة

٣٤٦ - تتمتع المرأة بالمساواة الكاملة أمام القانون وبشخصية قانونية مستقلة وبالقدرة على إقرار طائفة كاملة من الحقوق القانونية الشخصية.

٣٤٧ - ومنذ التقرير السابق أضفت الحكومة تغييرات من أجل تغيير فرص الحصول على المعونة القانونية، كما أضفت تغييرات على قوانين الجرائم الجنسية بما يجعل الجرائم الجنسية محايدة من الناحية الجنسانية، كما أقرت الحكومة على أحكام خاصة بالنسبة للنساء من نزيلات السجون ولا سيما اللائي لديهن أطفال.

٣٤٨ - وللمرأة نفس الحقوق العملية مثل الرجل في أن يتم توزيعها على الوحدات القتالية وغيرها من وحدات العمليات ولكن التغييرات التشريعية ما زالت مطلوبة قبل أن يمكن لنيوزيلندا سحب تحفظها على الاتفاقية بشأن دور المرأة في ميدان القتال.

الحصول على المساعدة القانونية

٣٤٩ - تُعد قدرة المرأة في الحصول على المساعدة القانونية أمراً مهماً من أجل تمكينها من متابعة حقوقها القانونية وحماية مصالحها. وهناك نُظم متنوعة للمعونة القانونية منها النظام الجنائي والعائلي والقبلي والنظام المدني العام. وبصورة رئيسية تمنح المرأة إلى الحصول على

(١٠٥) العائلة. حيث أن الهوانو مفهوم أوسع من الأسرة المباشرة التي تتألف من الوالدين والأبناء لأنه يضم أفراداً ينتمون إلى عائلة واحدة تنحدر بدورها من تيبونا أو من سلف واحد.

المعونة القانونية العائلية: في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كان هناك أكثر من ٧٥ في المائة من النساء ممن تلقوا المعونة القانونية العائلية^(١٠٦). وتتصل المعونة القانونية العائلية إلى حدٍ بالغ بمسائل من قبيل الرعاية اليومية و/أو ترتيبات الاتصال مع الأطفال المعالين في أعقاب انهيار علاقة ما فضلاً عن مسائل العنف الأسري.

٣٥٠ - وفي نيوزيلندا، تدار المعونة القانونية بواسطة وكالة الخدمات القانونية وهي كيان تابع للتاج أنشأه قانون الخدمات القانونية لعام ٢٠٠٠. وهذه الوكالة تعزز فرص الحصول على العدالة من خلال الخدمات القانونية بما في ذلك المعونة القانونية تمسّ حاجتهم بالنسبة للذين تمسّ حاجتهم إليها ولأقل القادرين على دفع تكاليفها. وتموّل الوكالة أيضاً برنامجاً بحثياً لتحديد الاحتياجات القانونية غير الملبّاة ووضع الأولويات في مجال تطوير الخدمات الملائمة من أجل سدّ الثغرات الموجودة. وفضلاً عن المسائل المتعلقة بالنواحي الإثنية والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية فإن نوع الجنس يشكلّ مجالاً رئيسياً في هذه البحوث.

استعراض استحقاق المعونة القانونية

٣٥١ - منذ التقرير السابق، عكفت الحكومة على استعراض مدى استحقاق المعونة القانونية. وتمثلت النتيجة في أن طُرح على البرلمان يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ مشروع القانون رقم ٢ بتعديل الخدمات القانونية.

٣٥٢ - أما التغييرات المطلوب إدخالها بواسطة المشروع فليسوف تؤدي إلى زيادة عدد سكان نيوزيلندا الذين يمكن أن يكونوا مستحقين المعونة القانونية ليصل العدد إلى ١,٢ مليون من العدد الحالي البالغ ٢٦٥ ٠٠٠ فرد. ومن المتوقع أن يزيد عدد منح المعونة القانونية ليصل إلى ٨٥ ٠٠٠ بعد أن كان ٢٥ ٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد عتبات الدخل بالنسبة للقضايا المدنية على أساس إجمالي الدخل ثم تكييفها طبقاً لحجم الأسرة. ومن شأن أسرة تضم بالغين وطفلاً واحداً على سبيل المثال أن تلي المعايير المتصلة بالدخل الذي يبلغ ٣٦ ٣٧١ دولاراً نيوزيلندياً. والمستوى المكافئ الحالي هو ١٩ ٠٩٦٠ من دولارات نيوزيلندا. كما سيتم مستقبلاً حساب عتبات الدخل طبقاً لمؤشر التضخم.

٣٥٣ - وتتصدى هذه التغييرات لمعالجة الشواغل التي لوحظت في تقرير وصول المرأة إلى العدالة الذي حدد نوعية الخدمات القانونية ومعايير الاستحقاق بالنسبة للمعونة القانونية المدنية باعتبارها تشكل الحواجز أمام وصول المرأة المنخفضة الدخل إلى العدالة^(١٠٧).

(١٠٦) بيان بالمقاصد ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ولغتون (وكالة الخدمات القانونية ٢٠٠٥).

(١٠٧) حصول المرأة على الخدمات القانونية: وصول المرأة إلى العدالة، ولغتون: (اللجنة القانونية في نيوزيلندا ١٩٩٩).

والتغييرات المقترح إدخالها على عتبة الدخل سوف تعالج أمر الثغرة القائمة بين المستحقين للمعونة وبين القادرين على تحمل نفقات المشورة القانونية على نحو خاص. وسوف يتم بموجب التعديل إلغاء مبلغ المساهمة ومقداره ٥٠ دولاراً نيوزيلندياً المطلوب من طالبي المعونة القانونية المدنية.

٣٥٤ - وقد تُمنح المعونة القانونية على شكل قرض أو منحة حسب ظروف من يطلبها. وسوف يستمر هذا الحال في إطار التغييرات المقترحة كما أن هذه التغييرات في القانون سوف تتيح لطالبي المعونة حساب أقصى مبلغ للسداد من جانبهم في الوقت الذي يقدمون فيه الطلب وسوف تكفل قواعد أوضح بشأن شطب ديون المعونة القانونية. والحكومة على بينة من أن شرط السداد لا ينبغي أن يلغي العمل بإجراءات معقولة أو يعوق فرص الوصول إلى العدالة أو يسبب صعوبات مالية جسيمة.

المرأة في عملية العدالة الجنائية

التريالات من النساء

٣٥٥ - في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، شكلت النساء عدداً يبلغ ٤٦١ من بين عدد من صدرت عليهم أحكام والمحكوم عليهم بالسجن البالغ ٤٧٧ ٧ في نيوزيلندا أي ما يقرب من ٦ في المائة من مجموع نزلاء السجون. وفيما تظل هذه النسبة المئوية صغيرة فإن عدد الإناث في السجن تضاعف على مدار الست سنوات الأخيرة.

٣٥٦ - ومن بين السجينات البالغ عددهن ٤٦١ امرأة وكن رهن الاحتجاز يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كان هناك ٣٧١ من السجينات المحكوم عليهن و ٨٦ من المحبوسات على ذمة قضايا وأربع مذنبات كن محتجزات مؤقتاً في زنانات مراكز الشرطة. وتوضح المعلومات الإثنية بالنسبة إلى الـ ٣٧١ من السجينات المحكوميات أن ٥٥ في المائة عرّفن أنفسهن بوصفهن ماوري و ٣٤ في المائة كن أوروبيات و ٩ في المائة من شعوب المحيط الهادئ و ٢ في المائة كن آسيويات.

٣٥٧ - ويمكن باختصار وصف تريالات السجون في نيوزيلندا بأنهن بصورة غالبية من الشابات (دون الثلاثين من العمر) وغير متعلّقات ومودعات في السجن أساساً بسبب جرائم العنف أو جرائم الممتلكات والمخدرات. كما أن للنساء معدلاً منخفضاً نسبياً من معاودة تلقي أحكاماً بالسجن أكثر من الرجال^(١٠٨).

(١٠٨) توضح معدلات معاودة السجن للمساجين المفرج عنهم أن ١٨ في المائة من الإناث عُدن إلى السجن في غضون ١٢ شهراً مقابل ٣٠ في المائة من الذكور.

٣٥٨ - وتقيم النساء في ثلاثة مرافق مؤمنة منفصلة عن مرافق السجناء من الرجال المقيمين في ١٧ مرفقاً. على أن الجنسين مختلطان في مرفق واحد هو سجن ويكيليا حيث يوجد ثمانون سجيناً محتجزة في وحدة منفصلة كإجراء مرحلي وهذه الوحدة تضم كذلك نحو ٨٤٠ سجيناً من الرجال.

٣٥٩ - وبسبب الأعداد الصغيرة نسبياً من السجينات فإن تخطيط برامج وأماكن الإيواء يمثل تحدياً أشد في حالة السجينات عنه في حالة المسجونين من الرجال. وعلى سبيل المثال فإن موقع مرافق سجن النساء الثلاثة كان يعني أن نحو ثلثي النساء يقضين فترات حكمهن بعيداً عن أسرهن.

٣٦٠ - ولسوف يخف النقص في أماكن إيواء السجينات في الشمال وفي منطقة نورث أيلاند اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٦ عندما يُفتتح سجن جديد متعدد الوظائف للنساء في جنوب أوكلاند. وسوف يستوعب ٢٨٦ سرياً ويتيح لعدد أكبر بكثير من النساء أن يكنّ على مقربة من عائلاتهن.

ترتيبات الإدارة الحالية

٣٦١ - تتطلب السياسة العقابية أن تعامل النساء بطريقة تحترمهن كبالغات وتراعي احتياجاتهن الخاصة كنساء وتعترف بطروفيهن العائلية وتاريخهن الشخصي. ويهدف وجود خليط جنساني وعمرى من موظفي السجون إلى أن يعبر عن ضرورة أن تسند إلى السجينات أدوار نموذجية إيجابية من كلا الجنسين. ومع ذلك فثمة أنشطة خاصة، ومنها مثلاً أن عمليات التفتيش يضطلع بها نساء فقط مما يؤثر على التوازن الإجمالي بين الجنسين للموظفين. وتعترف الحكومة بأن للسجينات احتياجات مختلفة عن السجناء وهي توفر موارد كبيرة بما يكفل أن تستجيب لهذه الاحتياجات المرافقة القائمة والأنشطة المنفذة على السواء.

٣٦٢ - وفي السنوات الأخيرة نفذت الحكومة عدداً من المبادرات الموجهة تحديداً إلى السجينات وكان لها أثر ملموس على الطريقة التي تتم بها إدارة شؤون هؤلاء السجينات ومن هذه المبادرات ما يلي:

- وضع واختبار برنامج جنائي للمذنبات مهياً خصيصاً لكي ينظر في أمر الاحتياجات المتنوعة للمذنبات في ضوء العقوبات الخاصة بردود الفعل التي يمكن أن يواجهنها (التبرؤ منهن مثلاً واستمرار آثار الإيذاء) فضلاً عن السياق الاجتماعي والثقافي للمذنبات والعلاقة بين متطلبات إقلاعهن عن الجريمة وإعادة تأهيلهن ومسائل إعادة دمجهن في المجتمع.

- إقرار دور لمساعد مدير عام وأخصائي خدمات نسائية في دائرة السجون الحكومية بما يكفل نجاح تفعيل المبادرات المتخذة واستمرارها لصالح السجينات.
- تقييم ومعالجة الاحتياجات الثقافية للسجينات من الماوري وهذا يشمل مواصلة البرنامج الاستكشافي للتقييم التخصصي الثقافي للماوري الذي يكفل مزيداً من المعلومات الثقافية المتعمقة في مجال التخطيط للأحكام الصادرة ووضع برنامج للإشراف الثقافي يقدم دعماً يتيح للموظفين المشاركين في تخطيط الأحكام كي يتأملوا ويعززوا تفاعلاتهم مع المذنبات من الماوري. وقد تم كذلك تنفيذ برنامج للتعامل مع المذنبات من التيكانغا ماوري.

- وضع "اختبار يكفل أفضل مصلحة" من أجل تحديد أماكن إيداع السجينات الشابات المحجوزات احتياطياً أو المحكوم عليهن في السجن وهذا يتيح عملية أكثر موضوعية وشفافية من حيث صنع القرارات أو تنسيب السجينات

السجينات اللائي لديهن أطفال معالون

- ٣٦٣ - تتطلب السياسة العقابية أن يتم التعامل بكل حساسية مع السجينات الحوامل أو اللائي أنجب أطفالاً حتى ستة أشهر من العمر وبما يراعي مدى الأخطار والاحتياجات الخاصة بهن مع مراعاة رفاه الطفل إلى أقصى حد.

- ٣٦٤ - وتقضي الممارسة العامة في هذا المضمار بالنسبة لسجينة حان وقت مخاضها وهي نزيلة تقضي مدة العقوبة في السجن وترغب في الاحتفاظ بالطفل معها، بضرورة عدم الفصل بين الأم والطفل إلا إذا ما كان ثمة بديل عملي. وينص قانون العفو لعام ٢٠٠٢ على أن يتيح الوزير المسؤول عن الإصلاحات إمكانية الإفراج المبكر عن سجينة تقضي حكماً محدداً بالسجن وتضع طفلها.

- ٣٦٥ - وتهدف السياسة التي تتبعها إدارة نزيلات الإصلاحية وأطفالها المعالين إلى مساعدة السجينات ممن لهن أطفال معالون على الاضطلاع بمسؤولياتهن الوالدية مما أفضى إلى إنشاء مرافق مخصصة للإطعام والعناية بحيث يجلب الأطفال يومياً إلى السجن لتغذيتهم والعناية بهم في غرف خاصة، كما أفضى إلى إنشاء وحدات الرعاية الذاتية مما يتيح للطفل الذي يقل عمره عن ستة أشهر أن يعيش مع والدته السجينة في ظل إقامة دائمة.

- ٣٦٦ - وتهدف المبادرات التالية كذلك إلى مساعدة السجينات اللائي لهن أطفال على الاضطلاع بمسؤولياتهن الوالدية مع تعزيز علاقتهن مع أطفالهن.

- تقديم برامج متكاملة ومعتمدة للإشراف على مسؤولية الأمومة التي تضطلع بها المذنبية.
- إتاحة فرص لمزيد من الزيارات بين الوالدة والطفل بما في ذلك زيارات يحضرها ميسرون مدربون في مجال رعاية الطفل مع زيارات ممتدة في اليوم واللييلة.
- إتاحة موظفين مؤهلين بصورة مناسبة للاضطلاع بمهام الاتصالات العائلية.
- متابعة اتفاق متعدد القطاعات لتقديم المساعدة المالية بحيث يتسنى للأطفال زيارة أمهاتهم السجينات.

الجرائم الجنسية

٣٦٧ - في عام ٢٠٠٥ صدر القانون ٢ بتعديل قانون الجرائم. وهذا التشريع يكفل تغليظ العقوبات على الجرائم الجنسية ويوسّع نطاق الحماية إزاء مرتكبي الجرائم الجنسية ويجعل هذه الجرائم محايدة من الناحية الجنسانية حيث يكفل المساواة أمام القانون فيما يتعلق بمثل هذه الجرائم. كما أن كفالة التعبير عن الجرائم الجنسية وتطبيقها بطريقة محايدة جنسياً تعني أن أصبح بالإمكان حالياً مقاضاة الإناث عن العلاقات الجنسية إذا تمت مع غلمان دون السن القانونية.

٣٦٨ - ويوسّع القانون أيضاً نطاق الجرائم الذي يشير حالياً إلى "المضاجعة الجنسية" لكي يغطي جميع أشكال الاتصال الجنسي كما أن هذا القانون يؤثّم مشاركة الجناة الجنسيين في أنشطة تقصد إلى "إعداد" الشباب لمثل هذا النشاط. وهذا يحمي الشباب من المعتدين الجنسيين من خلال تغطية الحالات التي يتصل فيها شخص بطفل أو يرتب للقائه بقصد مباشرة نشاط جنسي سواء حدث هذا النشاط المؤذي أم لم يحدث.

المرأة في ميدان القتال

٣٦٩ - أصبح بالإمكان حالياً توزيع المرأة للالتحاق بوحدات القتال أو وحدات العمليات الأخرى. ومع ذلك فإن البند ٣٣ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ يحتاج إلى تعديل قبل أن تسحب نيوزيلندا تحفظها على الاتفاقية فيما يتعلق بدور المرأة في ميدان القتال. وتنظر الحكومة حالياً في طرح أداة تشريعية ملائمة يتم من خلالها هذا التعديل ومن ثم يتاح سحب التحفظ.

٣٧٠ - وما برحت صورة المرأة في قوة الدفاع في حال من التحسّن. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ تمت ترقية سيدة إلى رتبة العميد فأصبحت أول امرأة تصل إلى مستوى القيادة العليا في المكتب العسكري. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، كان هناك ١٦ في

المائة من النساء من بين صفوف القوات النظامية من قوة الدفاع. ومعظم نساء القوة النظامية كن في سلك البحرية (٢١ في المائة من مجموع القوة النظامية كن نساء) ويتلوها القوة الجوية (١٧ في المائة) ثم الجيش (١٤ في المائة)^(١٠٩).

مسائل أخرى

٣٧١ - للاطلاع على وضع المرأة في سلك القضاء انظر المادة ٧.

المادة ١٦

الزواج والحياة الأسرية

مقدمة

٣٧٢ - ما زالت المرأة تتمتع بالمساواة الكاملة فيما يتعلق بالزواج والوضع الأسري. كما أن الزواج لم يعد الآن خياراً للمرأة فقط حين ترغب في الدخول في اتحاد قانوني مع شريك ذلك لأن قانون الاتحاد المدني لعام ٢٠٠٤ يسمح للمرأة بالدخول في رابطة اتحاد مدني معترف بها قانونياً مع رجل كما يسمح باتحاد مدني مع شريك من نفس الجنس.

٣٧٣ - ويعترف إطار القوانين والسياسات في نيوزيلندا بالنطاق الواسع للترتيبات الأسرية القائمة في نيوزيلندا ويكفل لهذه الترتيبات نفس الوضعية القانونية. وقد تحقق ذلك أساساً من خلال قانون العلاقات (الإحالات القانونية) لعام ٢٠٠٥ الذي قام بتعديل الأحكام في القوانين أو اللوائح التي لم تكن تعترف أو كانت تتعامل بصورة مختلفة مع النطاق الكامل للعلاقات التي باتت نيوزيلندا تعترف بها حالياً.

٣٧٤ - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض أيضاً تغييرات في مجال الحقوق الوالدية من خلال سنّ قانون رعاية الأطفال لعام ٢٠٠٤ الذي تم وضعه كنتيجة استعراض لقانون الوصاية. ويضع قانون رعاية الأطفال مصالح الطفل فوق كل اعتبار ويتيح الاعتراف بطائفة أوسع من الأدوار الوالدية والترتيبات الأسرية.

٣٧٥ - ومن خصائص فترة الإبلاغ هذه ما تم من زيادة في دعم الحكومة للأسر. ففي عام ٢٠٠٣، أنشأت الحكومة لجنة الأسر لكي تدعو وتعزز مصالح الأسرة من خلال تحليل السياسات وإجراء البحوث وإشراك المجتمع المحلي ونشر المعلومات العامة. كما نفذت

(١٠٩) <http://www.nzdf.mil.nz/at-a-glance/personnel-composition.htm> (موجز أفراد قوة الدفاع في نيوزيلندا يوم

١ تموز/يوليه ٢٠٠٥).

الحكومة حزمة من المساعدات الاجتماعية الأسرية تحت عنوان "العمل من أجل الأسر" ويتمثل هدفها في مواصلة تحسين مستوى معيشة الأسر.

٣٧٦ - وما زال القضاء على العنف ضد المرأة يمثل أولوية بالنسبة للحكومة التي أنشأت فريقاً وزارياً ليتولى زمام القيادة على مستوى قطاع الدولة في هذا الموضوع. وفي إطار هذه الاستجابة من جانب الحكومة بأسرها تم تنفيذ طائفة من التدخلات تهدف إلى القضاء على أثر العنف الذي تتعرض له المرأة.

العلاقات في نيوزيلندا

٣٧٧ - ثمة تغيير يطرأ على الحياة الأسرية في نيوزيلندا حيث أصبح من المستبعد بالنسبة للفردين الزوجين أن يعملوا على توثيق علاقتهما رسمياً كما كان الشأن في الماضي فالوالدان أصبحا ينجبان أطفالاً في عمر متقدم بالنسبة لهما، كما أن المرأة أصبحت تفضل عدداً أقل من الأطفال، فضلاً عن أن الانفصال ومعاودة الحياة الزوجية أصبحت أموراً أكثر شيوعاً مما يعني أن نسبة أكبر من الأطفال يتم تربيتهم ضمن أسرة والد واحد أو في إطار حياة عائلية لأسر معيشية مختلطة.

٣٧٨ - وقد انخفضت معدلات الزواج في نيوزيلندا منذ التقرير السابق حيث معدل الزواج العام (عدد الزيجات لكل ١٠٠٠ من السكان غير المتزوجين ممن يبلغون السادسة عشرة من العمر وأكثر) كان ١٤,٧ لكل ١٠٠٠ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ ولكنه ما لبث أن انخفض ليصبح ١٣,٩ في عام ٢٠٠٤. وهناك عوامل كثيرة أسهمت في هذا الانخفاض في معدل الزواج ومنها الاتجاه العام نحو تأخير الزواج وزيادة حالات زواج الأمر الواقع مع زيادة أعداد الذين يفضلون العزوبة في نيوزيلندا.

٣٧٩ - وما زال أمام المرأة التي لها شريك من الذكور أن تختار الدخول في رابطة زواج قانونية حيث أن هذا الأمر ينظمه قانون الزواج لعام ١٩٥٥. ولكن لا يتاح لامرأة أو رجل يدخل أي منهما في علاقة مع شريك من نفس الجنس الدخول في رابطة زواج قانوني شرعي في نيوزيلندا. ومع ذلك ففي إطار قانون الرابطة المدنية لعام ٢٠٠٤ الذي بدأ سريانه في ٢٦ نيسان أبريل ٢٠٠٥ يصح للأزواج من نفس الجنس أو من جنس مقابل أن يوثقوا رسمياً علاقاتهم من خلال الدخول في رابطة مدنية. والروابط المدنية تتمتع بنفس المركز القانوني في نيوزيلندا مثل الزواج سواء بسواء. وعلى ذلك فقانون الرابطة المدنية يتيح للأزواج من نفس الجنس (أو الجنس الآخر) بدائل مكافئة قانونياً للزواج.

٣٨٠ - وللاعترااف بالأنواع المختلفة من العلاقات في مختلف القوانين واللوائح، سنّ البرلمان في آذار/مارس ٢٠٠٥ قانون العلاقات (الإحالات القانونية) لعام ٢٠٠٥. وجاء هذا القانون

ليعدّل عدداً كبيراً من الأحكام التشريعية من أجل أن يتيح مزيداً من الاعتراف العام بالروابط المدنية، إلا أن القانون لم يقدّم بتعديل الأحكام التي شكّلت جزءاً من الاستعراضات الجارية أو التي يوجد لها وسائل تشريعية بديلة. ومن المتوقع أن يتم إنجاز معظم هذه الاستعراضات مع نهاية عام ٢٠٠٦.

فسخ العلاقات

٣٨١ - ما زال قانون الممتلكات (العلاقات) لعام ١٩٧٦ ينظّم تقسيم الممتلكات لدى فسخ العلاقات. بما في ذلك علاقة الرابطة المدنية وعلاقات الأمر الواقع. وما زالت وزارة العدل ترصد قانون السوابق القضائية وتتابع الكتابات الأكاديمية الصادرة بشأن أثر التشريع.

الأطفال

٣٨٢ - لم تطرأ تغييرات على الأحكام التي تنظّم تحديد وتسجيل الإسم الأول للطفل ولقبه. وبالإضافة إلى ذلك طرأ تقدّم ملموس على استعراض قانون التبني.

حقوق والتزامات الوالدين

٣٨٣ - لاحظت المادة ١٦ من التقرير السابق أن قانون الوصاية لعام ١٩٦٨ كان قيد الاستعراض وتمثلت نتيجة الاستعراض في صدور قانون رعاية الأطفال لعام ٢٠٠٤ الذي بدأ سريانه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وأصبح القانون الجديد بمثابة الأساس الذي تُبنى عليه القرارات الصادرة بشأن القوامة ورعاية الأطفال. ومن الجوانب المهمة للقانون الجديد أنه ينطوي على مبادئ توجيهية تؤكد الحاجة لكي يشارك كل طرف في رعاية طفل ومن ثم لا بد وأن يتبع نهجاً استشارياً وتعاونياً إزاء حماية سلامة الطفل وخاصة من العنف، كما ينبغي الحفاظ على العلاقات مع الأسرة وعلى هوية الطفل وتعزيزها.

٣٨٤ - ومن شأن القانون أن يساعد الآباء والأسر والأطفال من خلال:

- كفالة أن ينصّب تركيز التشريع بقوة على حقوق ومصالح الطفل.
- تعزيز التعاون في المسؤوليات الوالدية.
- إلغاء الأحكام التمييزية التي تشكّل حواجز إزاء الأسر.
- الاعتراف بتنوّع الترتيبات الأسرية التي تتم من أجل رعاية الأطفال.
- اتباع إجراءات إيجابية في المحاكم بالنسبة لدعاوي الوصاية.

٣٨٥ - وتم تحويل بند قانون الوصاية المتعلق بـ "النساء من ذوات الإعاقة" إلى حيث يُدرج مع قانون رعاية الطفل. أما البند المتعلق بالحدود ومنازعات نيل الحقوق فلم يعد مهماً لأن الحدود أصبح من حقهم طلب أن ينالوا حقوق الوالدية بموجب قانون رعاية الأطفال.

٣٨٦ - ولمسايرة التغييرات في هياكل الأسر تعكف وزارة العدل على استعراض عددٍ من جوانب عمليات محاكم الأسرة. كما تقوم وزارة شؤون المرأة بتنسيق استجابة الحكومة لإزاء تقرير اللجنة القانونية الذي يحمل عنوان "قضايا جديدة في الوالدية القانونية" بحيث يشكل الأساس لأي إصلاحات تتم مستقبلاً للقواعد القانونية التي تحدّد المركز الوالدي.

تكنولوجيا الإنجاب البشري المعانة

٣٨٧ - يتمثل جزء من التشريعات السارية خلال فترة الإبلاغ في قانون تكنولوجيا الإنجاب البشري المعانة لعام ٢٠٠٤. وهذا القانون ينظم استخدام تكنولوجيا الإنجاب البشري المدعومة في نيوزيلندا. ومن الأغراض ذات الصلة تأمين مزايا الإجراءات الإنجابية وحماية وتعزيز صحة جميع الأفراد وسلامتهم وكرامتهم وحقوقهم ولكن مع الاهتمام بالذات بحقوق المرأة والطفل في سياق استخدام هذه الإجراءات والبحوث المتصلة بها. ويحظر القانون إجراءات معينة وعمليات تجارية بذاتها تتصل بالإنجاب البشري، وينص على إطار عمل لتنظيم هذه الأمور، كما يتطلب موافقة لجنة أخلاقية على بعض الإجراءات ويرسي دعائم نظام شامل لحفظ المعلومات بما يكفل للأفراد المولودين من واقع أجنة موهوبة أو خلايا ممنوحة إمكانية تقصي أصولهم الجينية.

٣٨٨ - وتقدّم الحكومة الدعم للنساء اللاتي يواجهن صعوبات فيما يتعلق بالأطفال على شكل معالجات الإخصاب بالحقن المجهرية. فقد درج التمويل على أن يقتصر على دورة واحدة من هذه المعالجات، إلا أنه اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ يستطيع الزوجان اللذان يخضعان لعلاج الخصوبة، وينطبق عليهما معايير معينة أن يتلقيا تمويلاً حكومياً من أجل دورة ثانية من الحقن المجهرية. وربما يختار نحو ٩٠ في المائة من المرضى الذين أكملوا دورة غير ناجحة من العلاج التعرض لدورة ثانية.

لجنة الأسر

٣٨٩ - يشير جانب كبير من القرائن والبحوث إلى أن لأداء الأسر مهامها وللظروف التي تعيش فيها أثراً ملموساً على فرص حياة الأفراد في الأسرة وعلى نجاح أداء المجتمع والاقتصاد لمهامهما. وقد أدى ذلك إلى إنشاء لجنة الأسرة في عام ٢٠٠٣ لمساعدة الحكومة على تحسين تلبية احتياجات الأسر في إطار السياسات الاقتصادية والإنمائية التي تضعها.

٣٩٠ - ويُعهد إلى لجنة الأسرة أن تؤدي مهامها في إطار قانون لجنة الأسرة لعام ٢٠٠٣ من أجل الدعوة إلى ما يحقق مصلحة الأسر من خلال تحليل السياسات وإجراء البحوث وإشراك المجتمع المحلي وبذل الجهود الإعلامية. ومنذ أن بدأت اللجنة عملها في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ فقد اضطلعت بعدد كبير من المشاريع والبحوث من أجل تحسين فهم الحكومة لأنواع الأسر المختلفة في نيوزيلندا مع إمكانية أن تراعي الحكومة بصورة أفضل احتياجات الأسر لدى وضع السياسات وتنفيذ مشاريع البحوث التي تشمل استعراضاً للبرامج الرئيسية المعنية بالوالدية في نيوزيلندا. وتشمل الأعمال المكلفة بتنفيذها نموذجاً يستعرض المفهوم الراهن للعنف الأسري، إضافة إلى البحث في طرق تقييم أثر سياسات الحكومة على الأسر. وسوف تضطلع اللجنة أيضاً ببحوث في مجالات من قبيل الموازنة بين العمل والحياة وبناء صورة إحصائية لتحركات الأفراد بين مختلف أنواع الأسر.

العمل مع الأسر

٣٩١ - حزمة العمل مع الأسر التي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٤ على أن يكتمل تنفيذها تماماً في عام ٢٠٠٧، هي الحزمة الرئيسية للمساعدة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للأسر. ومن شأن هذه الحزمة تعزيز عدد من تدابير المساعدة الاجتماعية القائمة من أجل زيادة معدلات المساعدة وتوسيع نطاق استحقاقها بما يساعد على كفالة أن يتوافر لدى الأسر الدخل الكافي لتربية أبنائها ولكي تنعم بمستوى لائق من المعيشة فضلاً عن تحسين الحالة المالية للأسر ذات الدخل المنخفض بأفضل من أن تعيش على دعم الدولة. وتشمل التدابير الرئيسية الثلاثة للمساعدة الاجتماعية ذات الصلة ما يلي:

- مساعدة الأسرة: وتقدم دعماً مالياً إضافياً لمساعدة الأسر على تغطية تكاليف إنجاب الأطفال. وتتألف من أربع أنواع من المدفوعات - دعم الأسرة وائتمان ضريبة الطفل وائتمان ضريبة الأسرة (يحل محله مبلغ الانخراط في العمل في ١ أبريل/نيسان ٢٠٠٦) وائتمان الضريبة الوالدية. وللأسر أن تتقدم من أجل الحصول على واحدٍ أو أكثر من هذه المبالغ حسب حالة كلٍ منها.
- تكميل السكن: ويساعد الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر المتوسطة الدخل على تحمل تكاليف الإيجار أو دفع الرهون العقارية.
- إعانة رعاية الطفل والرعاية خارج المدرسة والترفيه وهي مبالغ الدعم التي تساعد الأسر على تحمّل تكاليف رعاية الطفل أو تكاليف الرعاية والترفيه خارج المدرسة.

٣٩٢ - أما المبلغ المدفوع الجديد في مجال الانخراط بالعمل وزيادة المساعدة لرعاية الطفل فهو يكفل بالذات حوافز سخية للعمل بالنسبة للوالد الوحيد حتى يعمل من خلال مساعدته أو مساعدتها على تلقي أجر العمل.

٣٩٣ - والأسر التي لا تنطبق عليها شروط المساعدة بموجب التدبير السابق، أو لا تتلقى أي استحقاقات أخرى من الحكومة، يمكن أن تقدّم طلباً للحصول على استحقاق في حالة الطوارئ إذا ما واجهت فترة من المشقة.

العنف ضد المرأة

العنف الأسري

٣٩٤ - يمثل العنف الأسري قضية اجتماعية واقتصادية خطيرة ويحدث في إطار تشكيلة متنوعة من العلاقات الشخصية الحميمة ومن ذلك ما يحدث بين الشركاء ثم بين الشركاء والأبناء وكذلك بين الأبناء أنفسهم وفي إطار علاقات أخرى يشارك فيها أطراف آخرون ليسوا جزءاً من الأسرة المعيشية بذاتها كما هو الحال بين كبار السن ومقدمي الرعاية لهم.

٣٩٥ - ومن الصعب الحصول على صورة حقيقية لمستوى العنف ضد المرأة في نيوزيلندا لأن كثيراً من حالاته لا يتم الإبلاغ عنها. ومع ذلك فإن أحدث تقرير بعنوان "الاستقصاء الوطني في نيوزيلندا عن ضحايا الجريمة" الصادر في عام ٢٠٠١^(١١٠) يوضح أنه ضمن كل مجموعة عرقية، فإن استمرار العنف من جانب الشركاء المختلفين جنسياً أكبر بالنسبة للمرأة (٢٦ في المائة) عنه بالنسبة للرجل (١٨ في المائة) كما أنه أعلى بكثير بالنسبة لنساء الماوري (٤٩ في المائة) عن النساء الأوروبيات (٢٦ في المائة) ويكتنف الاستقصاء المعلومات بشأن جريمة العنف سواء المبلغ عنها أو غير المبلغ عنها.

٣٩٦ - وهناك بحث أقرب عهداً من ذلك تم نشره في سنة ٢٠٠٤ وتوصل إلى أن ٣٣ في المائة من النساء في أوكلاند و ٣٩ في المائة من النساء في ويكاتو تعرّضن في حياتهن لفعل واحد على الأقل من أفعال العنف البدني و/أو الجنسي من جانب شريك من الجنس الآخر^(١١١).

٣٩٧ - وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كان هناك ٥٣ ٠٩٧ من بلاغات احتمال حدوث إيذاء أو إهمال يتعلق بالأطفال والشباب والأسرة، وهي نسبة زيادة مقدارها ٢٣ في المائة عن

(١١٠) استقصاء نيوزيلندا الوطني لضحايا الجريمة، ٢٠٠١، ولنغتون: (وزارة العدل ٢٠٠٣).

(١١١) تفشي العنف ضد المرأة في نيوزيلندا وآثاره الصحية، المجلة الطبية في نيوزيلندا، ١١٧ (٢٠٦: ١ ١٧٣) (١٩٩٤). (Fanslow, JL & Robinson, E 2004).

الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤^(١١٢). ويتسق هذا مع اتجاه عام سواء محلياً أو دولياً من زيادة البلاغات حيث يرجع جزئياً إلى زيادة التوعية بإيذاء الأطفال أو إهمالهم^(١١٣). وقُدِّر أنه بين ٣٠ و ٦٠ في المائة من الأسر التي تُبلغ عن إيذاء الأطفال من يشهد كذلك أذى يلحق بالشريك ذاته^(١١٤).

٣٩٨ - وما زالت المرأة هي الضحية الرئيسية في حالة إيذاء وإهمال كبار السن. فبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ شكَّلت النساء نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من واقع ٨٨٤ من العملاء الأفراد الذين أُحيلوا إلى هيئة رعاية المسنين في نيوزيلندا بسبب حالات الإيذاء وإهمال^(١١٥). واثنتا عشرة في المائة من جميع حالات الإيذاء وإهمال انطوت على إيذاء بدني ومنها اثنتان في المائة شملت إيذاءً جنسياً^(١١٦). ولكن لا يتم الإبلاغ عن جميع حالات الإيذاء. ويقَدَّر أنه بين ١٠ في المائة و ٣ في المائة من السكان الأكبر سناً (أكبر من ٦٥ سنة) يقعون ضحايا لإيذاء المسنين^(١١٧).

٣٩٩ - ولا تتوافر حالياً بيانات عن مدى العنف الذي يمارسه الشريك من نفس الجنس، والعنف الذي يوجَّه ضد المرأة المعاقة. كما أن البيانات المتصلة بوقوع العنف الأسري ما زالت نوعيتها محدودة بشكل أعم. ولتحسين البيانات المتصلة بوقوع العنف الأسري، يتم حالياً توثيق مشروع بحثي معروف بأنه يتعلق بنطاق وطبيعة العنف الأسري في نيوزيلندا مع تقديم توصيات بشأن إمكانية إضفاء تحسينات عليه يتصل بجمع البيانات.

٤٠٠ - كذلك فإن وقوع العنف المنزلي سيمكن رصده مستقبلاً من خلال تواتر أكبر في إجراء دراسات استقصائية عامة بشأن ضحايا هذه الجريمة. ومنذ عام ٢٠٠٦ فصاعداً سوف يتم كل سنتين إجراء الدراسة الاستقصائية الوطنية لضحايا الجريمة في نيوزيلندا مما سيتيح مزيداً من التحليل المنتظم للإبلاغ ولرصد الاتجاهات عبر الزمن.

(١١٢) إحاطة للوزير المقبل، ولنغتون (الطفل والشباب والأسرة ٢٠٠٥).

(١١٣) المرجع السابق.

(١١٤) التداخل بين إساءة معاملة الطفل وضرب المرأة، العنف ضد المرأة (Edleson, J, 1999).

(١١٥) رعاية المسنين: خدمات منع إيذاء وإهمال المسنين: تحليل للإحالات للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولنغتون (رعاية المسنين، نيوزيلندا ٢٠٠٥).

(١١٦) المرجع السابق.

(١١٧) المرجع السابق.

٤٠١ - ويمثل العنف المنزلي مشكلة معقدة، فتقييمات فعالية التدخلات المحلية والدولية على السواء لم تكن كافية حتى الآن إلى حد كبير، ولكنها حددت الجوانب التي شكّلت فرقاً إيجابياً بالنسبة لحدوث العنف المنزلي وأثره.

٤٠٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، عقدت المجموعة البرلمانية المعنية بالسكان والتنمية في نيوزيلندا جلسة استماع مفتوحة بشأن العنف ضد المرأة والطفل^(١١٨). وهذه الجلسة المفتوحة أتاحت الفرصة من أجل حصر القضايا المطروحة من منظور الخدمة الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية. كما أدى التقرير الصادر وتوصياته إلى الإسهام في الاستراتيجية الحالية للحكومة بشأن الأسرة والعنف المنزلي.

٤٠٣ - وقد استجابت حكومة نيوزيلندا من خلال أطر عمل مختلفة إزاء التصدي للعنف المنزلي وهذا يشمل "استراتيجية تقليل الجريمة"^(١١٩). في ريتو: استراتيجية منع العنف الأسري في نيوزيلندا، وإتاحة الفرصة لجميع سكان نيوزيلندا الجدد، وهذه الاستراتيجية تحدّد العنف المنزلي بوصفه إحدى أخطر القضايا الاجتماعية الخمس في نيوزيلندا فضلاً عن الاستراتيجية الصحية في نيوزيلندا التي تورد هدف تخفيف العنف بين الأفراد كأولوية في مجال قضية صحة السكان.

٤٠٤ - أما استراتيجية في ريتو فتطرح إطاراً من أجل ١٨ من "مجالات العمل" بحيث يتم تنفيذه على مدى خمس سنوات. فالجمال ٨ هو برنامج للبحث والتقييم يركّز على الحاجة إلى وجود آلية من أجل تنسيق وتجميع ونشر المعلومات بشأن العنف الأسري. ولهذه الغاية، قامت الحكومة في عام ٢٠٠٥ بتمويل غرفة مقاصة بشأن العنف الأسري في نيوزيلندا. وهذا المجمع يتم تطويره من خلال تحالف بين المنظمات التي تجمع بين الاهتمامات الأكاديمية والتدريب عند مستوى التعليم العالي وبين معارف وخبرة المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان منع العنف الأسري والتدخل بشأنه.

٤٠٥ - وهناك فريق وزاري يضم وزراء شؤون المرأة والشرطة والعدل والتنمية الاجتماعية والعمل والتعليم والصحة ومساعد وزير التنمية الاجتماعية والعمل (لشؤون الطفولة والشباب والأسرة) وقد تم إنشاؤه من أجل تسلّم زمام القيادة على صعيد قطاع الدولة بأسره ليكون معنياً بمسألة القضاء على العنف ضد المرأة.

(١١٨) خلق ثقافة عدم العنف، ولنغتون (المجموعة البرلمانية في نيوزيلندا المعنية بالسكان والتنمية ٢٠٠٥).

(١١٩) استراتيجية تقليل الجريمة <http://www.justice.govt.nz/crime-reduction/> (وزارة العدل ٢٠٠٢).

٤٠٦ - والحكومة حالياً لديها عدد متنوع من التدخلات التي تفكر فيها أو تنفذها من أجل القضاء على العنف ضد المرأة:

- قوة عمل معنية بإجراءات مناهضة العنف داخل الأسر - الرؤساء التنفيذيون للوكالات الحكومية الرئيسية وممثلو المنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك القضائي ومفوض شؤون الأطفال ورئيس لجنة الأسرة، وكلهم يتعاونون بشأن الاستجابات لإزاء العنف الأسري وسوف يقدمون توصياتهم إلى الوزراء بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٦.
- قوة عمل وطنية معنية بتقليل حوادث العنف المجتمعي وقد تم إنشاؤها في إطار خطة العمل لسنة ٢٠٠٤ بشأن مجتمعات محلية أكثر أمناً لكي تعمل على خفض العنف المجتمعي والعنف الجنسي.
- مشروع موريورا - بناء قدرة الممارسين في مجتمع الماوري على القيام بتدخلات ملائمة من الناحية الثقافية.
- استراتيجية منع العنف الأسري في المحيط الهادئ - زيادة التثقيف والتوعية بالعنف الأسري ضمن مجتمعات المحيط الهادئ المحلية وتغيير المواقف.
- أفرقة العنف الأسري - برنامج نموذجي يتألف من أربعة أفرقة متعددة التخصصات من محققين الشرطة ودعاة حقوق الأطفال سواء الموظفين محلياً أو الذين يتم استخدامهم، ودعاة حقوق الضحايا الموظفين محلياً أو المستخدمين و (بالنسبة للفريقين) ودعاة حقوق ومصالح الطفولة والشباب والأسرة الذين يعملون معاً بما يكفل النطاق الكامل من مواجهة مشاكل الأسر التي تعاني من العنف.
- كسر دائرة العنف الأسري من خلال التمويل، وهي مبادرة تمويل تعاونية هادفة إلى تيسير الأمور أمام مقدمي الخدمة على مستوى المجتمع المحلي.
- برنامج التدخل في حالات العنف الأسري ويهدف إلى تحسين الاستجابة على مستوى العمل والدخل إزاء الأفراد الذين يعانون من العنف الأسري.
- وضع إطار لحملة تتم على سنوات عدة وتهدف إلى تغيير المواقف والسلوكيات.

الكشف الصحي في حالات العنف الأسري

٤٠٧ - طوّرت الحكومة استجابة من جانب قطاع الصحة إزاء الآثار المختلفة الناجمة عن العنف الموجه ضد المرأة. ومن الأهداف الـ ١٣ في مجال صحة السكان التي تنطوي عليها

استراتيجية نيوزيلندا الصحية ما يتمثل في تخفيف العنف الذي يقع في إطار العلاقات الشخصية الحميمة والأسر والمدارس والمجتمعات المحلية. ولتخفيض العنف في هذه المجالات، يحتاج المهنيون الصحيون ومقدمو الرعاية الصحية بروتوكولات وتدريباً بما يتيح لهم التعرف على العنف والأذى ضمن محيط الأسرة والاستجابة إزاءه كما تتسم بالأهمية الحملات التي تتم في مجال الصحة العامة.

٤٠٨ - وفي عام ٢٠٠٢ أطلقت الحكومة مبادئ توجيهية للتدخل إزاء عنف الأسرة، وهذه المبادئ تمثل أداة عملية لمساعدة مقدمي الرعاية الصحية على إجراء تدخلات آمنة وفعالة لمساعدة ضحايا العنف والأذى. وقد تم تدوينها بوصفها مبادئ توجيهية نوعية للمهنيين الصحيين حيث تطرح مبادئ التدخل التي تنطبق على عدد من المهنيين الصحيين وعلى عددٍ من الظروف العيادية. ومن المتوقع للمهنيين الصحيين الأفراد أن يصوغوا في الوقت المناسب مبادئهم التوجيهية التي يتبعونها خلال ممارستهم مهنتهم في حالات إيذاء الأطفال أو الشركاء.

٤٠٩ - وتقصد المبادئ التوجيهية إلى أن تُستخدم بالاقتران مع التدريب الصحي المهني الذي يقدم من خلال مشروع عنف الأسرة التابع لوزارة الصحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وشاركت الكليات والمنظمات التي تؤيد هذه المبادئ التوجيهية في تطوير المشروع ومن ثم في إجراءاته مع المشاركة في وضع برامج تدريبية في مجال التدخل لصالح الأطفال والشركاء. وعلى سبيل المثال نظمت كلية القابلات في نيوزيلندا حلقة عمل تدريبية في مجال العنف في عام ٢٠٠٢ لإعداد القابلات من أجل دمج عمليات الكشف والإحالة في حالات العنف الأسري ضمن رعاية الحوامل التي يقمن بها.

٤١٠ - كما تبنت وزارة الصحة ومجلس البحوث الصحية في نيوزيلندا إجراء البحوث من أجل تقييم مشاريع تدريب المهنيين الصحيين ويهدف ذلك إلى:

- زيادة الحصول على التدريب وإقرار أفضل إجراءات الممارسة بما يكفل الاستجابة إزاء ضحايا العنف الأسري.
- إرساء فعالية مشاريع التدريب في تحسين استجابة مقدمي الرعاية الصحية إزاء ضحايا العنف الأسري.

٤١١ - كما تموّل وزارة الصحة عدداً من مشاريع التثقيف الجماهيرية من أجل التصدي لمسألة العنف الأسري في نيوزيلندا ويشمل ذلك ما يلي:

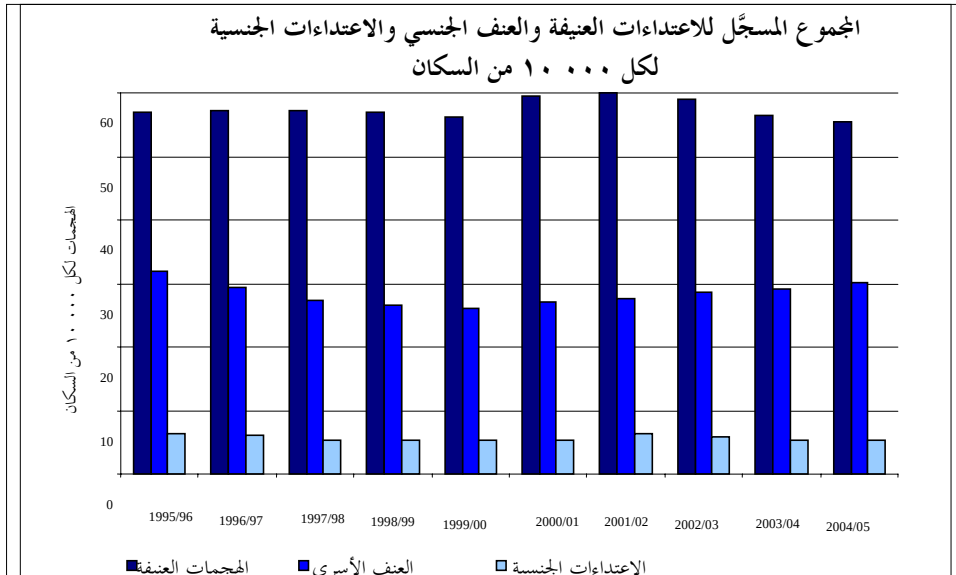
- مجتمع خال من العنف ويتبع إجراء التدخّل الفعّال ونُهج التدخّل المبكّر في مجتمعات الماوري التقليدية المحلية.
 - تشكيل قوة عمل من أجل مجتمع ماوري خال من العنف. بمعنى تدريب الماوري على الخدمات الصحية والاجتماعية بما يكفل تدخّل مقدّمي هذه الخدمات في حالات العنف الأسري.
 - بعيداً عن العنف الأسري: استجابة أرباب العمل إزاء العنف الأسري. بمعنى تهيئة أماكن عمل صحية من خلال دعم الضحايا وتثقيف الموظفين.
 - تعزيز بيئة شبابية خالية من العنف وأدوار جنسانية صحية ومؤازرة الرجال الذين يتكلمون ضد العنف في وسائل الإعلام والعمل مع المنظمات الرياضية والتربوية من أجل تعزيز عدم العنف بين صفوف الرجال من الشباب.
- ٤١٢ - وتؤدّي المنظمات غير الحكومية أيضاً دوراً هاماً في توفير خدمات الإحالة والدعم للنساء والأطفال الذين يعانون الأذى في البيوت. وعلى سبيل المثال تمثل الجمعية الوطنية للاجنات المستقلات المنظمة الأم التي تضم ٥٠ داراً للجوء النساء في كل أنحاء نيوزيلندا. وملاجئ النساء تقدّم دعماً على مدار الساعات الأربع والعشرين إضافة إلى أنشطة الدعوة والمأوى للنساء ولأطفالهن الذين يعانون من العنف الأسري. والجمعية الوطنية لملاجئ النساء منظمة محلية مجتمعية مستقلة تديرها نساء من أجل النساء والأطفال. كما تسدي للحكومة مشورة قيّمة بالنسبة لسياساتها وبرامجها المتعلقة بالمرأة والطفل ممن يعانون من العنف الأسري.
- ٤١٣ - وتتواصل جمعية نيوزيلندا الملكية مع الوكالات الأخرى في القطاع الصحي إضافة إلى قطاعي التعليم والرعاية من أجل أن يكفل للأسر سُبُل الوصول إلى الخدمات التي تحتاجها. والجمعية الملكية المذكورة يستخدمها كثير من الآباء لإجراء تقييمات لصحة الطفل تمولها الحكومة في البيوت وأفضى ذلك إلى تمكين الجمعية من الوصول إلى كثير من البيوت وتزويدها بالفعالية بصورة خاصة في تحديد حالات العنف الأسري والمتزلي والاستجابة إزاءها.
- ٤١٤ - كما تقوم رابطة تنظيم الأسرة بدور رئيسي في تقديم خدمات الإحالة والدعم للنساء اللاتي يعانين من علاقات مؤذية. وهذه المؤسسة تمولها الحكومة من أجل تقديم خدمات محدّدة في المجالين التعليمي والصحي. بما يحقق تحسين الصحة الجنسية والإنجابية. وللعیادات التابعة لرابطة تنظيم الأسرة موظفون يقومون دورياً بالكشف على زبائنهم من أجل علامات تنبئ بالعنف الأسري. وبالإضافة إلى ذلك تشمل الخدمات التربوية التي تقدمها

الرابطه مساعدة الشباب على فهم العلامات الخطرة التي تدل على علاقات إيذاء مع إسداء المشورة بشأن التماس المساعدة.

أشكال العنف الأخرى الموجهة ضد المرأة

٤١٥ - كما نوقش أعلاه، لا توجد أرقام مطلقة بشأن مستوى العنف الذي تعانيه المرأة في نيوزيلندا في بيتها أو في الأماكن العامة. ومع ذلك تتوافر بيانات يمكن أن تتيح بعض الرؤى الثاقبة فيما يتعلق بحجم المشكلة. وأكثر البيانات شيوعاً في الاستخدام هي الإحصاءات المتعلقة بحوادث العنف التي يُبلغ عنها الشرطة والاستقصاءات التي تطرح على الأفراد أسئلة بشأن تجاربهم إزاء مختلف أنواع الجرائم والعنف.

٤١٦ - ويخضع العنف الموجه ضد المرأة للمقاضاة والمعاقبة في إطار قانون الجرائم لعام ١٩٦١ وقانون العنف المتزلي لعام ١٩٩٥. ويوضح الجدول التالي العدد الإجمالي لهجمات العنف المسجلة والعنف المتزلي والاعتداءات الجنسية لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان. كما أن إحصاءات الاعتداءات الجنسية تشمل اعتداءات متصلة بأغراب فضلاً عن أنها تشمل الاختطاف من أجل ممارسة الجنس والاختطاف من أجل الزواج والتعديات لهتك العرض والعنف الجنسي والاعتداء الجنسي على الأطفال والاعتداءات التي يكون فيها الجاني عليه رجلاً.



٤١٧ - ولا تتاح حالياً معلومات بشأن الإدانات التي تمت إزاء العنف ضد المرأة لأن الجرائم عديدة ومتنوعة، كما أن المعلومات بشأن الأحكام الصادرة لا يتم جمعها في شكل يجعلها قابلة لتحديد نوع الضحية أو الجاني. ومن ثم فإن الحاجة إلى بيانات موثوقة ومتعمقة بشأن العنف ضد المرأة وآثاره تمثل بشكل عام مجالاً يدعو لتحسين عاجل.

٤١٨ - وينبغي الإحاطة علماً بالاستقصاء الوطني لضحايا الجريمة في نيوزيلندا لعام ٢٠٠١ الذي يذكر أن الجرائم المبلغ عنها والمسجلة بواسطة شرطة نيوزيلندا لا تمثل سوى ١٥ في المائة فقط من مجموع الجنايات التي تم تقديرها في سياق الاستقصاء المذكور.

٤١٩ - وقد وجد الاستقصاء أن العنف الجنسي هو الأكثر شيوعاً، وأن تجربة المرأة إزاء التدخل أو الاعتداء الجنسي عبر تاريخ حياتها أعلى بكثير من نظيرها الرجل، فنحو ٢٠ في المائة من المشاركات ذكرن أنهن تعرّضن للتدخل أو تعدي جنسي في وقت ما في حياتهن مقابل نسبة ٥ في المائة من المشاركين الرجال. ومعدل الاعتداء على الشابات (٢٦ في المائة) ونساء الماوري (٢٣ في المائة) كان الأعلى عن سائر فئات السكان.

٤٢٠ - وفي عام ٢٠٠٤ نفذت الحكومة خطة العمل من أجل خفض العنف المجتمعي والعنف الجنسي. وهذه الخطة تتصل باستراتيجية الحكومة الرامية إلى تخفيض الجريمة وهي تكمل سائر استراتيجيات منع العنف الأخرى التي تتبناها الحكومة وخاصة ما يحمل عنوان تي ريتو: استراتيجية منع العنف الأسري مما يشكل نهجاً أكثر شمولاً إزاء التصدي للعنف في نيوزيلندا.

٤٢١ - كما تهدف الخطة المذكورة للمساهمة في تخفيض العنف في المجتمع والعنف الجنسي في نيوزيلندا من خلال التصدي لمسألة العنف المرتبط بتعاطي المسكرات والعنف في الأماكن العامة والعنف الجنسي والمواقف والأعراف الثقافية إزاء العنف. وهي تجمع معاً الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية العاملة في إطار من الشراكة بين الأطراف. أما تنفيذ هذه الخطة فسوف يتولى إدارته ثلاثة أفرقة تنسيقية:

- فريق الإدارة البرنامجية المشترك بين الوكالات وهو يضع برنامجاً مستداماً ومتكاملاً ومنسقاً للتنقيف العام والاتصال الجماهيري من أجل تقليل العنف.
- قوة العمل الوطنية من أجل تخفيض العنف وهي تعمل على تنسيق الإجراءات المتخذة في مجال العنف المرتبط بالمسكرات والعنف في الأماكن العامة.

- الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات والمعني بالعنف الجنسي ويعمل على وضع وتنفيذ ورصد واستعراض نهج متناسق إزاء العنف الجنسي ما بين منع التعديات إلى التعامل مع الجناة.

العنف ضد اللاجئات والمهاجرات

٤٢٢ - من المحتمل أن تتعرض لمواقف استضعاف النساء المهاجرات اللائي يتركن زيجات أو علاقات مؤذية أو عنيفة عندما يكن في نيوزيلندا سواء بتصريح زائر أو للعمل أو للدراسة (أي بغير إقامة دائمة). أما عودتهن إلى أوطانهن فقد لا تكون متاحة عملياً إذا ما تبرأت منهن أسرهن بعد تركهن العلاقة المذكورة. وفي ضوء ما سبق فإن النساء اللائي يصبحن ضحايا للعنف المتزلي يمكن منحهن تصريحاً للعمل لثلاثة أشهر. وفي نهاية هذه الفترة فقد يطلبن إقامة دائمة في ظل سياسة الإقامة الخاصة لضحايا العنف المتزلي.

٤٢٣ - وفي إطار برنامج رعاية منح الاحتياجات الخاصة، يمكن دفع استحقاق أسبوعي كمنحة غير قابلة للاسترداد على أساس حالة المشقة عندما تكون المرأة:

- قد دخلت نيوزيلندا لغرض الزواج أو لرابطة معاشرة مدنية أو للحياة في إطار علاقة مستقرة على أساس أمر واقع بما في ذلك علاقة نفس الجنس مع مواطن أو مقيم في نيوزيلندا.
- قد قدمت طلباً للإقامة في إطار سياسة الشريك الذي ينطبق عليه فئة الأسرة.
- انتهت علاقتها مع الشريك أساساً أو بصورة حصرية بسبب عنف متزلي.
- مقيمة بعيداً عن سبل الدعم المالي من شريكها أو فقدت هذا الدعم.
- حائزة لتصريح عمل مؤقت.

المراجع

وثائق الأمم المتحدة

- CEDA/C/NZL/5 تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس عن اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- CCPR/C/64/Add.10 تقرير نيوزيلندا الدوري الثالث المقدم بموجب المادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- CCPR/C/NZL/2001/4 تقرير نيوزيلندا الدوري الرابع المقدم بموجب المادة ٤٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- E/1990/6/Add.33 تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. التقرير الدوري الثاني للدول الأطراف المقدم بموجب المادتين ١٦ و ١٧ من العهد، نيوزيلندا
- بغير رقم تقرير نيوزيلندا الدوري الموحد الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر المقدم إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري
- بغير رقم الوثيقة الأساسية: نيوزيلندا

المنشورات

- الاهتمام بالعمى في نيوزيلندا (٢٠٠٥) خدمات الاهتمام بالعمى فيما يتعلق بمنع إيذاء وإهمال كبار السن: تحليل للإحالات عن الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولنغتون الاهتمام بالعمى، نيوزيلندا.
- الطفل والشباب والأسرة (٢٠٠٥) إحاطة إعلامية للوزير المقبل، ولنغتون: الطفل والشباب والأسرة.
- وزارة العمل (٢٠٠٥) إحاطة إعلامية للوزراء المرشحين، ولنغتون: وزارة العمل.
- وزارة العمل (٢٠٠٥) استراتيجية التشغيل: العمل الأفضل والأداء الأفضل، ولنغتون، وزارة العمل.
- وزارة العمل (٢٠٠٤) استراتيجية التوطين في نيوزيلندا، ولنغتون، وزارة العمل.

وزارة العمل (٢٠٠٤) خطة العمل من أجل المساواة في الأجر والتوظيف، ولنغتون، وزارة العمل.

وزارة العمل (٢٠٠٤) قوة الشعب - التنوع الناجح في العمل.

<http://www.dol.govt.nz/publications/general.gen-peoplepower.asp>

مكتب استعراض شؤون التعليم (٢٠٠٣)، استراتيجية الإعاقة في المدارس في نيوزيلندا، ولنغتون، مكتب استعراض شؤون التعليم.

اللجنة المعنية بالأسرة (٢٠٠٥) إحاطة للوزير المرشح، ولنغتون، لجنة الأسر.

هيئة غرافيتاس للبحوث والاستراتيجية (أغسطس ٢٠٠٣) تقييم تنفيذ الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر. <http://www.ers.dol.govt.nz/parentalleave/evaluation.html>.

مؤسسة الإسكان في نيوزيلندا (٢٠٠٥) استراتيجية الإسكان في نيوزيلندا، ولنغتون، مؤسسة الإسكان في نيوزيلندا.

لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٤) إطار للمستقبل: تكافؤ فرص التوظيف في نيوزيلندا، ولنغتون: لجنة حقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٤) حقوق الإنسان في نيوزيلندا اليوم، ولنغتون، لجنة حقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٥) خطة عمل نيوزيلندا من أجل حقوق الإنسان، ولنغتون، لجنة حقوق الإنسان.

لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٤) تعداد نيوزيلندا لمشاركة المرأة في شؤون الحكم والحياة المهنية، ولنغتون، لجنة حقوق الإنسان،

لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٥) تقرير الحق في الرضاعة الطبيعية، ولنغتون، لجنة حقوق الإنسان.

فريق الإحالة الثاني للماوري (٢٠٠٣) إطار التعليم من المستوى الثالث في الماوري، ولنغتون: وزارة التعليم.

لجنة الصحة العقلية (٢٠٠٥) إحاطة لوزير الصحة المرشح، ولنغتون: لجنة الصحة العقلية.

وزارة الثقافة والتراث والإحصاءات في نيوزيلندا (٢٠٠٥) التوظيف في القطاع الثقافي (٢٠٠٥)، ولنغتون: وزارة الثقافة والتراث والإحصاءات في نيوزيلندا.

- وزارة التنمية الاقتصادية (٢٠٠٥) الاستراتيجية الرقمية <http://www.digitalstrategy.govt.nz>.
- وزارة التعليم ٢٠٠٣ (٢٠٠٣) استراتيجية تعليم الإنكليزية للكبار ناطقي اللغات الأخرى، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (٢٠٠٥) إحاطة إعلامية للوزير المرشح للتعليم، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (١٩٩٩) استراتيجية تعليم الماوري و كاورو ماتارنغا، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (٢٠٠١) خطة تعليم باسيفيكا، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (٢٠٠٢) مسارات إلى المستقبل: نغا هوراشي أراتاكي، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (٢٠٠٥) استراتيجية الالتحاق بالمدرسة، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة التعليم (٢٠٠٢) استراتيجية التعليم العالي، ولنغتون، وزارة التعليم.
- وزارة الصحة (٢٠٠٤) تبديد الدخان: خطة خمسية لمكافحة التبغ في نيوزيلندا، ٢٠٠٤-٢٠٠٩، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠٢) استراتيجية صحة المسنين، إجراءات قطاع الصحة حتى عام ٢٠١٠ لدعم الشيخوخة الإيجابية، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠٢) هي كوراواي أورانجا: استراتيجية صحة الماوري، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (١٩٩٤) استراتيجية الصحة العقلية، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠٢) خطة عمل الصحة والإعاقة في المحيط الهادئ، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠٠) استراتيجية الرعاية الصحية الأولية، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠١) استراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠١) استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا، نحو تغيير شامل في الحياة، ولنغتون، وزارة الصحة.
- وزارة الصحة (٢٠٠٠) استراتيجية الصحة في نيوزيلندا، ولنغتون، وزارة الصحة.

وزارة الصحة (٢٠٠٢) خطة عمل صحة الماوري ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ولنغتون، وزارة الصحة.

وزارة العدل (٢٠٠٤) خطة العمل لمنع العنف في المجتمع المحلي والعنف الجنسي، ولنغتون، وزارة العدل.

وزارة العدل (٢٠٠٢) استراتيجية تقليل الجرائم - <http://www.justice.govt.nz/crime-reduction/>

وزارة العدل (٢٠٠١) حماية براءتنا، ولنغتون، وزارة العدل.

وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٥) التقرير الاجتماعي لعام ٢٠٠٥، ولنغتون، وزارة التنمية الاجتماعية.

وزارة شؤون المرأة (٢٠٠٤)، خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا، ولنغتون، وزارة شؤون المرأة. وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية (٢٠٠٥) مساهمة نيوزيلندا في الشراكة العالمية من أجل التنمية: الأهداف الإنمائية للألفية، ولنغتون، وكالة نيوزيلندا للتنمية الدولية.

مكتب قضايا الإعاقة (٢٠٠٥) العمل المتواصل ٢٠٠٤-٢٠٠٥: التقرير السنوي الخامس المقدم من الوزير المسؤول عن قضايا الإعاقة إلى مجلس النواب بشأن تنفيذ استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا، ولنغتون: مكتب شؤون الإعاقة.

مكتب الشؤون العرقية (٢٠٠٣) المنظورات العرقية في مجال السياسة: إطار السياسات الحكومي للقطاع العرقي، ولنغتون، مكتب الشؤون العرقية.

مكتب وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل (٢٠٠٤) إتاحة الفرصة لجميع سكان نيوزيلندا، ولنغتون: مكتب وزير التنمية الاجتماعية والتشغيل.

لجنة استعراض قانون البغاء (٢٠٠٥) طبيعة ونطاق صناعة الجنس في نيوزيلندا: تقدير، ولنغتون، وزارة العدل.

إحصاءات نيوزيلندا (٢٠٠٥): التركيز على المرأة (٢٠٠٥)، ولنغتون، إحصاءات نيوزيلندا.

معاهدات وقوانين نيوزيلندا

قانون شرح القوانين لعام ١٩٢٤ (وقانون التفسير لعام ١٩٩٩)

قانون البث الإذاعي ١٩٨٩

قانون رعاية الأطفال ٢٠٠٤

- قانون الأطفال والأحداث وأسرهم ١٩٨٩
- قانون الرابطة المدنية ٢٠٠٤
- قانون الجرائم ١٩٦١
- تعديل قانون الجرائم ٢٠٠١
- قانون كيانات التاج ١٩٩٤
- قانون العنف الأسري ١٩٩٥
- قانون الانتخابات ١٩٩٣
- قانون الكهرباء ١٩٩٢
- قانون علاقات العمل ٢٠٠٠
- قانون الأجر المتساوي ١٩٧٢
- قانون لجنة الأسر ٢٠٠٣
- قانون تصنيف الأفلام والفيديو والمنشورات ١٩٩٣
- قانون الصحة والسلامة في مجال التوظيف ١٩٩٢
- تعديل قانون الصحة (البرنامج الوطني للكشف عن الحوض) ٢٠٠٤
- قانون ضمان كفاءة الممارسين الصحيين ٢٠٠٣
- قانون العطلات ٢٠٠٣
- قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (يحل محل قانون علاقات الأجناس لعام ١٩٧١ وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٧٧)
- تعديل قانون حقوق الإنسان ١٩٩٩
- تعديل قانون حقوق الإنسان ٢٠٠١
- قانون الهجرة ١٩٨٧
- قانون الخدمات القانونية ٢٠٠٠
- قانون الانتخابات المحلية ٢٠٠١
- قانون الحكم المحلي ٢٠٠٢
- قانون الزواج ١٩٥٥

- قانون الحد الأدنى للأجر ١٩٨٣
- قانون شرعة الحقوق في نيوزيلندا ١٩٩٠
- قانون الصحة العامة والإعاقة في نيوزيلندا ٢٠٠٠
- قانون الإجازة الوالدية وحماية التوظيف ١٩٨٧
- قانون الإجازة الوالدية وحماية التوظيف (قانون الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر) ٢٠٠٢
- قانون (العلاقات) الممتلكات ١٩٧٦
- قانون إصلاح قانون البغاء ٢٠٠٣
- قانون العلاقات (الإحالات الإلزامية لعام ٢٠٠٥)
- تعديل قانون الضمان الاجتماعي (الرعاية المتزلية الطويلة الأجل) ٢٠٠٤
- قانون قطاع الدولة ١٩٨٨
- تعديل قانون قطاع الدولة (رقم ٢) ٢٠٠٤
- معاهدة وايتانغي ١٨٤٠
- قانون معاهدة وايتانغي ١٩٧٥
- تعديل قانون معاهدة وايتانغي ١٩٧٧

قائمة التذييلات

- التذييل ١: الاستجابات التفصيلية للتعليقات التي انتهت إليها اللجنة بشأن تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس عن تنفيذها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة
- التذييل ٢: أصوات نساء نيوزيلندا
- التذييل ٣: توكيلاو
- التذييل ٤: العلاقة بين خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التذييل الأول

الاستجابات التفصيلية للتعليقات التي خلصت إليها اللجنة بشأن تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس عن تنفيذها اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التوصية	الاستجابة
تتخذ الدولة الطرف الخطوات الملائمة لإدراج جميع أحكام الاتفاقية ضمن القانون المحلي (الفقرة ٤٠٦).	قبل تصديق أي صك دولي، تضمن حكومة نيوزيلندا أن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها الإدارية تتفق تماماً مع الالتزامات التي يتضمنها الصك. وعلى ذلك، وفيما لا يوجد أي جزء محدد من التشريعات في نيوزيلندا ينفذ الاتفاقية، فإن التزامات الحكومة بموجب الاتفاقية سرى مفعولها بواسطة التشريعات الأخرى العريضة التي تركز على حقوق الإنسان ومنها مثلاً قانون شرعة الحقوق لنيوزيلندا لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.
تعمل الدولة الطرف على أن تضطلع جميع الأحزاب السياسية بمسؤوليتها عن تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحياة السياسية (الفقرة ٤٠٨).	جميع الأحزاب السياسية مستقلة. وكلها خاضعة للقوانين في نيوزيلندا والأفراد الذين يُرشَّحون لمناصب سياسية لا بد وأن تنطبق عليهم بعض المعايير على النحو الوارد في قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣. وكل حزب يضع قواعده بشأن عملية اختيار مرشحيه إلى البرلمان ولكن على كل حزب سياسي مسجل أن يكون لديه قواعد ديمقراطية لاختيار المرشحين.
تعمل الدولة الطرف على تبني استراتيجية شاملة لزيادة عدد النساء في مجال السياسة وصنع القرار في القطاع العام ودعم السياسات الرامية إلى مساندة جهود القطاعات الخاصة الفقرة (٤٠٨).	وضعت الحكومة كهدف أمامها نسبة ٥٠ في المائة لتمثيل المرأة في المجالس الحكومية بحلول عام ٢٠١٠. وتقوم دائرة الترشيحات التابعة لوزارة شؤون المرأة بجمع المعلومات عن النساء اللاتي يمكن أن يصلحن كمرشحات مناسبات لعضوية المجالس الحكومية. وتمثل خطة عمل الحكومة في مجال مساواة الأجر والعمل استراتيجية شاملة رامية إلى أن تكفل للمرأة نفس الفرص أسوة بالرجل في العمل بالقطاع العام مع دفعها إلى المراكز المعنية بصنع القرار ويمكن أن تمتد الخطة إلى القطاع الخاص.
تعمل الدولة الطرف على تعزيز تبني سياسات داخل الجامعات رامية إلى هئية مناخ أكثر مواتاة لتحقيق المساواة مع قيام الدولة الطرف باستعراض نظام قروض الطلاب (الفقرة ٤١٠).	المؤسسات التعليمية ومنها مثلاً الجامعات يُطلب إليها بموجب القانون أن تنفذ أحكام رب العمل الطيب بما في ذلك سياسات المساواة في التوظيف. وسوف تبدأ الحكومة العمل بمنح قروض طلابية معفاة من الفوائد اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ومن المرجح أن ينجم عن ذلك أثر إيجابي بالنسبة للمرأة لأنها لن تواجه بعدها زيادة تكاليف الفائدة إذا ما اختارت أن تتخلى عن العمل فترة من الوقت من أجل الولادة أو لأسباب أخرى.

التوصية	الاستجابة
تكفل الدولة الطرف الفرص المتكافئة للنساء والرجال في القطاعين العام والخاص وتقوم بتصميم وتنفيذ برامج التدريب في العمل لصالح مختلف فئات النساء غير المستخدمات (الفقرة ٤١٢).	تواصل الحكومة تنفيذ السياسات المتعلقة بتكافؤ الفرص في مجال العمل وقد عملت اللجنة المعنية بتحسين رصدها للفرص المتكافئة في مجال العمل، وهي تطرح تقارير لمساعدة إدارات القطاع العام على تحديد التحسينات التي يحتاج الأمر إليها بالنسبة إلى تكافؤ الفرص الوظيفية. وتساند الحكومة كذلك جهود الصندوق الاستئماني لتكافؤ الفرص في العمل من أجل تحسين تكافؤ الفرص في القطاع الخاص. بما في ذلك ما يتم من خلال نشر التقارير والدراسات الإفرادية بشأن مزايا استخدام فئات متنوعة من الأفراد ومن ذلك مثلاً النساء اللائي يتحملن مسؤوليات الرعاية والعاملين الأكبر سناً. وتهدف خطة العمل لنساء نيوزيلندا إلى تحسين مشاركة المرأة في التوظيف. بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على سبل رعاية الطفل وتوسيع نطاق الإجازة الوالدية المدفوعة وتعزيز مبادرة خيارات الوالدين وغيرهما من مقدمي الرعاية. والمبادرة المذكورة تهدف إلى تحسين نطاق الخيارات المتاحة للآباء بالنسبة للعمل مع تمكينهم من الاختيار الذي يفضل نتيجة تعود عليهم وعلى أطفالهم وعلى العمل نفسه والمجتمع. وتدعم الحكومة المرأة من أجل تحسين خياراتها في مجال الاستخدام من خلال الحصول على مؤهلات ومهارات أفضل. ويركز عدد من برامج التدريب والمهارات على مساعدة النساء غير المستخدمات للانخراط في وظائف. بما في ذلك برنامج فرص التدريب الذي يستهدف بالذات الباحثين عن العمل. وتهدف الحكومة من خلال حزمة الدفع نحو العمل إلى مساعدة الأفراد غير المستخدمين للانخراط في سلك العمل المدفوع الأجر.
ينبغي بذل جهود للقضاء على الفصل المهني من خلال التعليم والتدريب وتطبيق مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي والقيمة المقارنة مع تعزيز زيادات الأجور الإضافية في القطاعات التي تهيمن عليها الإناث في الوظائف (الفقرة ٤١٢).	تتصدى الحكومة للفصل المهني الناجم عن الاختلافات في التعليم والتدريب وذلك من خلال دعم التعلم على مدار الحياة للنساء والفتيات. بما في ذلك ما يتم من خلال توفير دعم مالي أفضل لطلاب التعليم العالي من خلال تغييرات في مجال نُظم علاوات الطلاب وقروض الطلاب. ويتم التصدي أيضاً لثغرة الأجور الجنسانية المرتبطة بالفصل المهني من خلال خطة عمل المساواة في الأجر والتوظيف وتعزيز تكافؤ فرص الاستخدام. ومبدأ الأجر المتساوي عن عمل ذي طابع مماثل ما زال يجري إدراجه ضمن التشريعات كما أن الاستعراضات السنوية للحد الأدنى للأجر أفضت إلى زيادات في الحد الأدنى من معدل الأجور بالساعة لجميع العاملين منذ التقرير السابق. كما أن مفاوضات عقود الاستخدام في فترة الإبلاغ أدت إلى زيادات في الأجور بالنسبة لبعض المهن التي تهيمن عليها المرأة ومنها مثلاً مُعلّمت الطفولة المبكرة.

التوصية	الاستجابة
تنظر الدولة الطرف أيضاً في تعديل الإجازة الوالدية والاستخدام (قانون الإجازة الوالدية المدفوعة) بغية ضمان ألاّ يخلق الحمل تحت أي ظرف من الظروف أي عقبة أمام المرأة في الدخول إلى سوق العمل مع إلغاء القيد الزمني المحدد المطلوب كشرط للإجازة الوالدية المدفوعة وزيادة الاستحقاقات بحيث يشجع الرجال على القيام بالإجازة الوالدية المذكورة (الفقرة ٤١٢).	أضفت الحكومة تحسيناً على فرص الحصول على الإجازة الوالدية المدفوعة من خلال إطالة مدة الإجازة الوالدية المدفوعة المتاحة للمرأة من الـ ١٢ أسبوعاً الأصلية إلى ١٤ أسبوعاً مع تقصير فترة التأهل للعمل من ١٢ شهراً إلى ستة أشهر. وثمة مشروع قانون معروض حالياً على لجنة اختيار سيتم بموجبه تمديد الإجازة الوالدية المدفوعة لصالح العاملين لحساب الذات اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. كما يقترح المشروع تخفيض الفترة التي لا بد أن يكون الوالدان قد عملا فيها قبل القيام بإجازة ثانية أو تالية من ١٢ شهراً إلى ستة أشهر.
على الدولة الطرف (الفقرة ٤١٤): • أن ترصد تنفيذ قانون إصلاح البغاء لعام ٢٠٠٣ وأن تقدم في تقريرها المقبل تقييماً لتتائج القانون وخاصة بالنسبة إلى النساء اللاتي يحزن تصاريح إقامة ويتعاطين البغاء بما في ذلك تقديم معلومات إحصائية. • أن تزيد من جهودها لتقديم التدريب والتعليم إلى البغايا بما يكفل لهن أن يحصلن على سبل بديلة لكسب عيشهن.	كما لوحظ في استجابة نيوزيلندا بموجب المادة ٦، فإن لجنة استعراض قانون البغاء مسؤولة عن رصد واستعراض تنفيذ قانون إصلاح البغاء لعام ٢٠٠٣. وهذا يشمل الإبلاغ عن صناعة الجنس في نيوزيلندا بما في ذلك حالة النساء اللاتي لم يحصلن على تصاريح إقامة. والتقرير الثاني للجنة سوف ينظر في أثر القانون المذكور، كما أن ثمة تدابير رامية إلى منع المهاجرات إلى نيوزيلندا من الوقوع في حائل البغاء. تهيب الحكومة أيضاً سبل التدريب لمساعدة البغايا على دخول ميادين أخرى للعمل. وفي أعقاب سريان قانون إصلاح البغاء أصدرت وزارة العمل "دليلاً للصحة والسلامة المهنية في صناعة الجنس في نيوزيلندا" من أجل طرح معلومات يمكن الوصول إليها بشأن الممارسة الآمنة في هذا القطاع.
على الدولة الطرف (الفقرة ٤١٦) أن: • تضع هيكلاً للجمع المنهجي للبيانات بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة. • تضمن المقاضاة والمعاقبة على جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة. • تقدم معلومات في تقريرها المقبل عن عدد	تتم المقاضاة على العنف ضد المرأة بموجب قانون الجرائم لعام ١٩٦١ وقانون العنف الأسري لعام ١٩٩٥ وترد إحصاءات عن حالات العنف ضد المرأة في إطار المادة ١٦ الزواج والحالة الأسرية. وأنشأت الحكومة فريقاً على مستوى وزاري ليتولى القيادة على صعيد قطاع الدولة بأكمله بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وتسترشد جهود القضاء على العنف ضد المرأة حالياً بإطارين استراتيجيين: تي ريتو: استراتيجية منع العنف ضد المرأة واستراتيجية تقليل الجريمة. وينطلق هذان الإطاران من خطتي عمل: خطة العمل بشأن العنف في الأسرة وخطة العمل الرامية إلى تقليل العنف

التوصية	الاستجابة
حالات العنف المبلغ عنها إلى الشرطة وغيرها من السلطات المختصة وعدد الأحكام الصادرة بالإدانة. • تزيد عدد دور المأوى للنساء من ضحايا العنف. • تكفل توعية جميع الموظفين العموميين إزاء جميع أشكال العنف ضد المرأة. • تخلق وعياً جماهيرياً إزاء العنف ضد المرأة باعتباره تعدياً على ما للمرأة من حقوق الإنسان بما ينجم عن ذلك من مغارم اجتماعية خطيرة بالنسبة للمجتمع ككل.	الاجتماعي والعنف الجنسي. وهاتان الخطتان تنصّان على أمور شتى من بينها الجمع المنهجي للبيانات بشأن العنف ضد المرأة، وتشملان إجراءات ترمي إلى زيادة الوعي العام بشأن الحاجة إلى القضاء على العنف ضد المرأة كما يهدف برنامج التدخل بشأن العنف الأسري إلى توعية الموظفين العموميين بالعنف الممارس ضد المرأة.
تتخذ الدولة الطرف التدابير الرامية إلى كفالة أن تتمتع المرأة التي تقدّم شكاوى ضد التحرش الجنسي بحق قانوني في أن تبقى في عملها (الفقرة ٤١٨).	بموجب قانون علاقات العمل لسنة ٢٠٠٠ إذا ما تصوّر المستخدم أنه قد تم صرفه من الخدمة بغير حق كأن يكون ذلك مثلاً لأنه قدّم شكوى بشأن تحرش جنسي يظل الخيار متاحاً أمام المستخدم في رفع الدعوى الشخصية ضد رب عمله فإذا ما تأيدت هذه الدعوى الشخصية يمكن لأوجه الانتصاف أن تشمل الإعادة إلى العمل والتعويض المالي.
تتخذ الدولة الطرف التدابير الرامية إلى تخفيض الشرط الأساسي لحصول المرأة على الخدمات القانونية ويتم ذلك بسبل شتى منها تنفيذ نظام واف للمعونة القانونية (الفقرة ٤٢٠)	في نيوزيلندا تدار المعونة القانونية بواسطة وكالة الخدمات القانونية وهي أحد كيانات التاج، وقد تم إنشاؤها بموجب قانون الخدمات القانونية لعام ٢٠٠٠. وتعزّز الوكالة فرص الوصول إلى العدالة من خلال الخدمات القانونية بما في ذلك المعونة القانونية أمام الذين تشتد حاجتهم إليها، ولكنهم الأقل قدرة على الدفع. وسوف تعمل الحكومة على تحسين إمكانية استحقاق المعونة القانونية من خلال مشروع قانون تعديل الخدمات القانونية رقم ٢. والتغييرات التي سوف تضاف على القانون بما في ذلك الزيادات في الحدود القصوى للدخل من أجل استحقاق المعونة القانونية سوف تزيد عدد سكان نيوزيلندا الذين يمكن أن يستحقوا المعونة القانونية إلى ١,٢ مليون نسمة من العدد الحالي البالغ ٧٦٥ ٠٠٠ فرد.

التوصية	الاستجابة
تتخذ الدولة الطرف (الفقرة ٤٢٢): • التدابير الملائمة لضمان أن لا تعاني النساء المعاقات من التمييز وخاصة في مجالات الاستخدام والحصول على الرعاية الصحية والقروض. • تولي الاهتمام إلى حالة النساء المعاقات المتزوجات بغية ضمان استقلالهن الاقتصادي.	يحظر قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ التمييز على أساس الإعاقة إلا في ظل ظروف محدودة ومن ذلك مثلاً عندما يلوح خطر الضرر، ومع ذلك فحتى إذا ما توافرت الظروف المحدودة يظل التمييز غير مشروع إذا ما كان بالإمكان اتخاذ خطوات أو تدابير معقولة من أجل استيعاب إعاقة الشخص. وتعمل وزارة شؤون المرأة مع مكتب قضايا الإعاقة على دعم مشاركة المعاقات في جميع مجالات الحياة بما في ذلك ما يتم من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة. والأساس الرئيسي لهذا العمل هو استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا. ومنذ التقرير السابق تم اتخاذ مبادرات في إطار الاستراتيجية المذكورة أعلاه لتحسين مشاركة المعاقين في الوظائف وفي التعليم العالي ووصولهم إلى الخدمات الصحية. كما تعمل الحكومة على تطوير خدمة جديدة معنية بالمستفيدين من استحقاقات المرض والاعتلال وتهدف إلى مساعدة المعاقين على التحول نحو الانخراط في العمل. وكما هو الحال مع النساء الأخريات فإن القدرة على الانخراط في سلك عمل مأجور سوف تفضي إلى أثر إيجابي على الاستقلال الاقتصادي للمرأة المعاقة.
الدولة الطرف (الفقرة ٤٢٤): • تشجّع على مواصلة تنفيذ "اتفاقية وايتانغي" مع رصد أثر التدابير المتخذة من خلال "تقليل أوجه عدم المساواة" ولا سيما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي العدالة الجنائية. • تنفذ التدابير الهادفة إلى الاستجابة لاحتياجات نساء وفتيات الماوري والمحيط الهادئ وتواصل الاستثمار في هذه الفئات آخذة بعين الاعتبار شواغلهن اللغوية والثقافية.	الحكومة ملتزمة بتحسين حالة شعوب الماوري والمحيط الهادئ في نيوزيلندا. كما أن وزارة تنمية الماوري (تي بوني كوكيري) ووزارة شؤون جزر المحيط الهادئ تركّزان بالذات على مواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبي الماوري والمحيط الهادئ على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة قطاعات بعينها بما في ذلك قطاعا الصحة والتعليم لديها استراتيجيات محدّدة هادفة إلى تحسين ما يعود من نتائج على شعوب الماوري والمحيط الهادئ. وما زالت معاهدة واي تانغي هي الوثيقة المهمة التي يتم من خلالها متابعة تنمية الماوري. ويرصد التقرير الاجتماعي الذي يُنشر سنوياً منذ عام ٢٠٠٢ طائفة واسعة من مؤشرات الرفاه الاجتماعي ويشكّل أساساً للحكومة لكي تقيس من خلاله مدى النجاح في تحسين حياة الشعوب وتقليل أوجه عدم المساواة. وكثير من المؤشرات، بما في ذلك تلك التي تعالج أمر التعليم والتوظيف والصحة يتم تفصيلها حسب الأصل العرقي بما يتيح الرصد بشكل خاص لشعوب الماوري والمحيط الهادئ. وقامت الحكومة مؤخراً باستعراض استخدام تدابير هادفة لتنمية وحماية بعض الفئات العرقية حيث يمكن أن تستمر التدابير التي تقوم على أساس الأصل العرقي إذا ما تمت تلبية شروط معيّنة بما في ذلك وجود حاجة يمكن تحديدها. ويشكّل الأصل العرقي مؤشراً على تلك الحاجة.

التوصية	الاستجابة
الدولة الطرف عليها (الفقرة ٤٢٦): • اتخاذ تدابير فعّالة للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات من المهاجرات واللاجئات والأقليات. • تعزيز جهودها لمكافحة كراهية الأجانب والتوجّه العرقي في نيوزيلندا. • أن تتسم تدابيرها بمزيد من روح المبادرة في منع التمييز ضد هؤلاء النساء والفتيات في إطار مجتمعنا المحلي ثم في المجتمع بشكل عام مع مكافحة العنف الممارس ضدهن وزيادة وعيهن بتوافر الخدمات الاجتماعية وأوجه الانتصاف القانونية وتلبية احتياجاتهن فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف والرعاية الصحية. وتوصي كذلك الدولة الطرف بأن تقدّم في تقريرها المقبل معلومات أكثر تحديداً وتحليلاً وبيانات مفصّلة بشأن هذه القضايا.	التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز العنصري وكراهية الأجانب ترد مناقشتها في تقارير حكومة نيوزيلندا المقدّمة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. الحكومة ملتزمة بتلبية الاحتياجات الفريدة للاجئات والمهاجرات ويعمل مكتب الشؤون العرقية مع أفراد جميع الأعراق. بمن فيهم المهاجرات واللاجئات من أجل تحسين فهم الحكومة واستجابتها إزاء القضايا التي تُعد موضع اهتمام الشعوب العرقية. كما يعمل المكتب على زيادة وعي اللاجئين والمهاجرين بخدمات الحكومة المتاحة لهم. وتعمل الحكومة كذلك على دعم دمج المهاجرات واللاجئات ضمن مجتمع نيوزيلندا من خلال استراتيجية التوطين في نيوزيلندا التي تهدف إلى تحقيق نتائج ناجحة للتوطين بالنسبة إلى اللاجئات والمهاجرات وعائلاتهم في طائفة واسعة من المجالات. بما في ذلك التوظيف والتدريب على اللغة الإنكليزية وفرص الحصول على المعلومات والخدمات. وستتولى الحكومة جمع البيانات المتصلة بتجارب توطين اللاجئين من خلال استقصاء أمد الهجرة: نيوزيلندا وسوف تُستخدم النتائج لتحسين سياسات التوطين.
تشجّع الدولة الطرف على الاتصال بحكومة جزر كوك فيما يتعلق بالتزام الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية بشأن تقديم التقارير الأولية والدورية عن تنفيذ الاتفاقية (الفقرة ٤٢٧)	في إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الثنائية كانت نيوزيلندا تساعد جزر كوك على الوفاء بالتزاماتها في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وقد تم إنجاز التقرير الأوّلي للجزر وهو الآن قيد موافقة حكومة جزر كوك عليه.
تشجّع الدولة الطرف على التعجيل بالخطوات اللازمة لسحب تحفظها المتبقي على الاتفاقية (الفقرة ٤٢٨).	أصبح بإمكان توزيع المرأة حالياً على الوحدات القتالية وغيرها من وحدات العمليات وتنتظر الحكومة في أداة تشريعية مناسبة لتعديل البند ٣٣ من قانون حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٣ بحيث يمكن سحب التحفظ على الاتفاقية.

التذييل ٢: أصوات نساء نيوزيلندا

المنهجية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أصدرت وزارة شؤون المرأة ورقة مناقشة بعنوان "نحو خطة عمل لنساء نيوزيلندا" وعمدت وزيرة شؤون المرأة بالمشاركة مع المجلس الوطني للمرأة وعصبة رعاية نساء الماوري والمحيط الهادئ إلى تبني سلسلة من الاجتماعات التشاورية حول نيوزيلندا بأسرها من أجل إعطاء دفعة لعملية التماس آراء النساء التي تفيد في إثراء خطة العمل. وتم تيسير ٢٠ اجتماعاً رسمياً جرى الإعلان عنها جماهيرياً كما عقد بشكل عام عشرون اجتماعاً تشاورياً رسمياً وعشرة اجتماعات تشاورية غير رسمية وقُدِّم ٢٦٧ عرضاً.

وقد هيا تحليل وزارة شؤون المرأة للآراء والمعلومات التي تم جمعها الأساس الذي تم وفقه وضع خطة العمل لنساء نيوزيلندا.

وفي أواخر عام ٢٠٠٤ عقدت الرئاسة التنفيذية لوزارة شؤون المرأة ١٧ اجتماعاً إقليمياً لإفادة المجتمعات المحلية بشأن خطة العمل وتم ترتيب برنامج الاجتماعات بالتعاون مع المجلس الوطني للمرأة وشاركت وزارة شؤون المرأة مع عدد كبير من المنظمات الأخرى بما فيها عصبة رعاية نساء الماوري ومنظمة باسيفيكا ومنظمة المرأة الريفية في نيوزيلندا من أجل عقد اجتماعات محدّدة.

وتقوم الرئاسة التنفيذية بالوزارة وسائر موظفيها بانتظام بطرح وتقديم معلومات بشأن القضايا ذات الصلة إلى نساء نيوزيلندا من خلال المناقشات التي تجري مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية وعن طريق الرسالة الإخبارية الصادرة عن وزارة شؤون المرأة بعنوان "بانوي" والتقارير المستكملة عن طريق البريد الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك يشهد مسؤولو الوزارة المؤتمرات وحلقات العمل التي تعقدها المنظمات غير الحكومية والجماعات المحلية وتقوم الوزارة برصد القرارات التي يتم التوصل إليها في تلك الاجتماعات.

وفي ضوء المشاورات المستفيضة التي تمت بالفعل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، فضلاً عن حقيقة أن هذه الجماعات ذكرت أنها تشعر بأن "تم التشاور معها بصورة مستفيضة للغاية" فإن مضمون هذا الفرع تم استقاؤه من واقع تحليل ما قُدِّم وما تم جمعه من معلومات خلال العمليات المذكورة أعلاه وأيضاً من خلال محافل الأطراف صاحبة المصلحة ومنها مثلاً اجتماع وزارة شؤون المرأة بشأن القضايا الدولية للمرأة. وعلى مدى إعداد هذا التقرير كانت المنظمات غير الحكومية والنسائية توافي بانتظام بأحدث ما يتعلق بالتقدم المحرز وتُدعى إلى تقديم مساهمات في هذا الفرع من التقرير الذي يحمل عنوان

أصوات نساء نيوزيلندا. وعلى ذلك فهذا الفرع من التقرير يقدم موجزاً لآراء المنظمات غير الحكومية والنسائية التي شاركت في العمليات التشاورية وإن كان هذا الفصل لا يدعي أنه يمثل آراء جميع نساء نيوزيلندا لأنه لم تشارك جميع نساء نيوزيلندا في العمليات التشاورية.

موجز المواضيع والقضايا الرئيسية التي أثارها نساء نيوزيلندا

الاستدامة الاقتصادية

هذه القضايا شملت:

- الفرص المتاحة لإنشاء المشاريع التجارية
- دوام عدم المساواة في الأجر والوظائف
- انخفاض دخول الأفراد الذين يقومون بدور الوالد الوحيد وقدرتهم على البقاء الاقتصادي
- مزيد من فرص الحصول على التدريب اللازم للمرأة العائدة إلى وظيفة مأجورة
- ضرورة تمديد الإجازة الوالدية المدفوعة لتشمل الأفراد المستخدمين لحساب الذات والعاملين غير المدفوعين الأجر في المزارع
- ضرورة دعم خيارات الأمهات ومقدمات الرعاية فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل عندما يكون أطفالهن دون سن المدرسة
- ما إذا كان نهج تشريعي أو طوعي هو المفضل فيما يتصل بالحقوق في طلب ساعات عمل مرنة
- الحاجة إلى تقدير الأثر الذي يمكن أن يكون سلبياً على قانون الممتلكات (العلاقات) لعام ١٩٧٦ بالنسبة للمرأة ولا سيما المرأة التي تربطها علاقات الأمر الواقع
- الانشغال بشأن تدني أحكام وشروط العمل الموسمي والتعاقدية - سوء الاستقرار الوظيفي وزيادة استبدال الموظفين وانخفاض الأجور والافتقار إلى التدريب

الرفاه

تشمل القضايا:

- العنف ضد المرأة يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة عبر جميع قطاعات مجتمع نيوزيلندا ولا بد من التصدي له

- لا يوجد جمع منهجي متناسق للبيانات بشأن العنف ضد المرأة والطفل في نيوزيلندا ومن ثم لا يتاح الحصول على نظرة عامة عن الأحوال الراهنة تتصف بالشمول والدقة بشأن العنف الموجه ضد المرأة والطفل
- إيجابيات تتحقق لدى التحول من المقاضاة إلى حماية العاملين في مجال الجنس بموجب قانون إصلاح البغاء
- الحاجة إلى زيادة التمويل لتنفيذ الاستراتيجيات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية بما في ذلك المناطق الريفية والإقليمية
- الحاجة إلى إزالة الوصمة عن الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بحيث تتمكن المرأة من الحصول على العلاج والدعم مع منع الإصابة بالمزيد من الأمراض والإعاقات
- الحاجة إلى مبادئ توجيهية بشأن الكشف على الصعيد الوطني عن مرض الزهري
- زاد عدد المدارس للآباء المراهقين ولكن الأمر بحاجة إلى زيادة أكبر
- الحاجة إلى مزيد من فهم الظروف التي تسهم في انخراط المرأة المهاجرة بصورة غير مشروعة في صناعة الجنس والأخطار التي يمكن أن تواجهها فيما يتصل بالترحيل
- أدوار الرعاية/الأدوار الطوعية
- تشمل القضايا ما يلي:
- التصور السائد بالتقليل من الأدوار الوالدية وغير ذلك من الأعمال غير المدفوعة الأجر
- نساء الماوري مشغولات بشأن إمكانية التخلي عن الممارسات التقليدية والمعاصرة
- نفاذ قوة العمل الطوعية لأن الشابات بتن يشاركن أكثر في قوة العمل المدفوعة الأجر
- الانشغال إزاء استمرار أدوار الرعاية بين صفوف أدين الفئات أجراً
- الحاجة إلى مزيد من مشاركة الرجل في الأدوار الوالدية من أجل تحسين توازن العمل والحياة لدى المرأة
- تحقيق توازن بين الاستخدام المأجور وغير المأجور والتعامل مع توقّعات المجتمعات لدعم أنشطة ثقافية ومجتمعية واسعة النطاق ومن ذلك مثلاً لجان الأسر والصناديق

الاستثمارية ومنظمات الألعاب الرياضية ومنظمات كوهنغاريو وكورا كوبابا في
الماوري

الحصول على الخدمات

تشمل القضايا:

- شواغل مستمرة بشأن حصول النساء الريفيات على الخدمات
- شواغل بشأن مستوى التمويل المقدم للعاملين في مجال الرعاية المتزلية بالنسبة
لأجورهم وتدريبهم وسفرهم
- صعوبات إزاء الوصول إلى خدمات واسعة النطاق في المناطق النائية من نيوزيلندا
- شواغل بشأن الحالة الراهنة في الوصول إلى المرافق بالمناطق الريفية وخاصة الكهرباء
- الحاجة إلى خدمات الدعم والتوظيف والتدريب لمساعدة الشباب الضالعين في تجارة
الجنس وبالذات لخلق مسارات للتوظيف

شواغل بشأن التقدم المحرز في إطار خطة العمل لنساء نيوزيلندا

تشمل الشواغل:

- استمرار حالات عدم المساواة بين نساء الماوري ونساء غير الماوري فضلاً عن
حالات مماثلة بين نساء ورجال الماوري
- قروض الطلاب بصفة عامة وخاصة العبء الذي تتحمل به المرأة وأثر هذا على
خياراتها بشأن الإنجاب
- أثر ثغرة الأجور بين الجنسين على قدرة المرأة على سداد قروض الطلاب التي تحصل
عليها وقصور تمثيل المرأة في مجال الدراسات العليا
- نظام التدريب الصناعي والتلمذة الصناعية الحديثة وسبل الوصول إليه وأثره على
المرأة
- استمرار انخفاض أجر المرأة أساساً وخاصة المرأة المشاركة في أعمال الرعاية مع تزايد
الطلبات على العمل الأسري والمجتمعي ولا سيما في حالة نساء الماوري ونساء المحيط
الهادئ

الإجراءات الحكومية

كما لوحظ في التقرير، فإن كثيراً من القضايا والشواغل المطروحة يتم التصدي لها من جانب الحكومة من خلال طائفة متنوعة من الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات التي ما برحت حالياً قيد التنفيذ أو سوف يجري تنفيذها في القريب العاجل. والحكومة ملتزمة باستمرار بالعمل مع المنظمات غير الحكومية والنسائية في المجتمعات المحلية للتصدي للقضايا التي تهم نساء نيوزيلندا وصولاً إلى تحسين الوضع الشامل للمرأة في نيوزيلندا.

التذييل ٣: توكيلاو

ترد معلومات أساسية عن توكيلاو في تقارير نيوزيلندا الدورية السابقة (المعلومات الواردة في تقرير ١٩٩٨ مهمة بشكل خاص). وعلى اللجنة أن تحيل إلى الفصول المتعلقة بتوكيلاو في تقرير نيوزيلندا الدوري الرابع المقدم بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (CCPR/C/NZL/2001/4) والتقرير الذي تلاه بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/1990/6/Add.33) وورقة العمل ٢٠٠٥ للجنة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على الاستعمار (A/AC.109/2005/3).

عام

تتألف توكيلاو من ثلاث قرى وقد ظلت إلى حد ما محكومة ذاتياً لعدة قرون وتقع على شعاب مرجانية موزعة على نطاق واسع وعلى مسافة نحو ٥٠٠ كيلومتر من ساموا. ويبلغ مجموع سكانها نحو ١ ٥٠٠ نسمة. وقد جرى العرف على أن يقوم الحكم في توكيلاو على أساس قرية بقرية. والعرف هو محور النظام القائم ويقوم على أساس المعيشة الكفافية في بيئة هشة. ومساحة الأرض تبلغ ١٢ كيلومتراً مربعاً. ونادراً ما تنسج الأرض لأكثر من مساحة ٢٠٠ متر عرضاً ويبلغ أقصى ارتفاع لها عن سطح البحر خمسة أمتار. ويوجد هيكل اجتماعي متجانس قائم على أساس الأسرة ومبدأ المشاركة وهو يصدر عن نظام توافقي في صناعة القرارات قائم بدوره على أساس قاعدة هرمية ذكورية.

وتوكيلاو إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والمعلومات الأساسية المذكورة أعلاه ترسم سياقاً غير نمطي في مجال القضاء على الاستعمار. على أن مسؤولية نيوزيلندا هي مسؤولية وطنية مما لم يؤثر كثيراً على الحياة اليومية. ولم يكن لنيوزيلندا قط أي وجود إداري مقيم في المنطقة. ولكن في الحقبة الراهنة تجلت أهمية قضايا الحكم الوطني وزادت الاتصالات مع العالم الخارجي مما غير الحياة والتوقعات في توكيلاو. ومن ثم تضاعفت أهمية الأنشطة التقليدية بسبب تداول النقود والعمل في القطاع العام.

واستناداً إلى التفاهات التي تم التوصل إليها مع توكيلاو في أوائل التسعينيات، فإن نيوزيلندا تساعد توكيلاو في الخطوات التي تتخذها من جانبها لتطوير قدرة حكم وطني.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، صوّتت توكيلاو، تحت إشراف الأمم المتحدة، بشأن ما إذا كانت ستصبح متمتعة بالحكم الذاتي مع ارتباط حر مع نيوزيلندا. وأيدت نسبة ٦٠ في المائة من الناخبين المسجلين الحكم الذاتي ولكن هذا التصويت لم يفض إلى أغلبية الثلثين المطلوبة وهي نقطة الأساس التي حددتها جمعية توكيلاو الوطنية. وعليه لن يطرأ تغيير على وضع توكيلاو في المستقبل القريب. ومع ذلك فمن المتوقع أن تعاود توكيلاو تناول مسألة الحكم الذاتي في وقت ما. وفي إطار عملها الجاهد لالتماس توازن جيد بين الممارسات التقليدية والمستوردة، فإن توكيلاو تواجه قضايا أساسية تتعلق بالعرف والقانون. وثمة تفاعل حالياً بين العرف والقانون إلى درجة متزايدة وتسعى توكيلاو إلى فهم أوضاعها إذ يُطلب منها بصورة متزايدة التحول عن اتباع مجموعة من القواعد والممارسات المعمول بها ضمن سياق ثقافي إلى حيث تتبع مجموعة من القواعد والممارسات التي يمكن التعرف عليها بوصفها متسقة مع الحياة في المجتمع الدولي.

وثمة مشروع للدستور يضم الآن الأحكام التالية: حقوق الإنسان للأفراد يتمتع بها جميع أهالي توكيلاو وهي واردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أن حقوق الأفراد يتم ممارستها مع إيلاء الاعتبار الملائم لواجبات الأفراد الآخرين وللمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد. وهذه الأحكام تشير إلى أن توكيلاو ينبغي تزويدها بما يمكنها من تحقيق رغبتها عقب الحصول على الحكم الذاتي من أجل تفعيل التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

وقد تم في عام ١٩٩٠ إدراج نصّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كتيّب عن حقوق الإنسان منشور باللغتين الإنكليزية والتوكيلاوية.

حقوق المرأة

ظل تطوّر توكيلاو في الحقبة الحديثة يؤثر تأثيراً عميقاً على المرأة. وفي إطار ثقافة توكيلاو يوجد خط واضح فاصل بين أدوار الرجال والنساء. وفي الوقت نفسه ففي إطار النظام الاجتماعي التقليدي تتمتع المرأة بمكانة عالية نسبياً نابعة من حقها في أن تشغل المنزل الذي تملكه جماعات الأقرباء وأن تدير اقتصاد المنزل: الزوج ينتقل إلى منزل زوجته عند الزواج. وبرغم أن النظام الثقافي في توكيلاو يعطي أولوية عليا إلى رفاه الأعضاء الأضعف، وبرغم الإنصاف في توزيع الموارد الاقتصادية، فإن النظام الاقتصادي الممول نقدياً في الوقت

الحالي أكثر مما كان في الماضي بصورة يضع في مرتبة أقل نسبياً أولئك الذين لا ينخرطون في سلك أعمال مدفوعة الأجر بصورة أو بأخرى.

ويعمل في القطاع العام ما يكاد يكون جميع سكان توكيلاو الذين يتاح لهم وظائف متفرغة ومأجورة وهنا، وكما لوحظ سابقاً، يتوافر تعزيز ملموس للمساواة بين الجنسين. فلا يوجد في قوانين توكيلاو ما يجذب أي تمييز ضد المرأة وبصفة عامة تتمتع المرأة بنفس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أسوة بالرجل سواء بسواء. وفي عام ٢٠٠١ كان هناك ٥٩ من العاملين في سلك الخدمة الحكومية من النساء و ٧٣ من الرجال. بل كانت المرأة ممثلة بقوة في مجال التعليم (٢٢:١٣) والصحة (١٥:١) والمالية (٩:٣). وتُبدل محاولة متعمدة من أجل تحديد الأنشطة الإنمائية للرجل والمرأة من خلال نهج يتوافق مع الأعراف المحلية والثقافية ويقبله الجنسان. وفي ضوء قوة الثقافة في توكيلاو وأهمية عدم المساس بأساسياتها فما زال لهذا الأمر اعتباراه الهام. وفي الوقت نفسه من الواضح أن الخط التقليدي الفاصل بين أدوار الرجال والنساء أصبح أقل بروزاً وفي الجمعية الوطنية (فونو)، يوجد ٦ نساء من بين الـ ٢١ نائباً. وبشكل عام فإن نهج توكيلاو يتمثل في الربط الواعي بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية وبين عملية تطوير جارية لمؤسسات الحكم المحلي.

وقد ناقش التقرير الدوري الثالث دور لجنة المرأة المعروفة باسم فاتوباى باي وهي عبارة عن تجمع محوري يوجد في كل قرية. وبالإضافة إلى ذلك يوجد مجلس وطني للمرأة (برغم أن عوامل الموارد تمثل تحدياً أمام استمرار تفعيل هذه الهيئة الوطنية).

ويتزايد في الأهمية المؤتمرات الثلاثية لنساء المحيط الهادئ (التي ينظمها مكتب المرأة التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ) وهذه الأهمية تتزايد بدورها بالنسبة لنساء توكيلاو. وقد حضر وفد من توكيلاو مؤتمر عام ١٩٨٨، وشمل تقريره المقدم إلى جمعية فونو الوطنية في عام ١٩٩٩ خطة عمل تتصل بتنفيذ توكيلاو اتفاقية المرأة. وهذا التقرير ضم كذلك برنامجاً لمشاركة المرأة الكاملة في مجالات شتى منها الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية.

التذييل ٤ : العلاقة بين خطة العمل للمرأة في نيوزيلندا واتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

النتائج المنشودة	الأهداف	المواد ذات الصلة (والأمثلة المتصلة بمبادرات خطة العمل)
يتم تحسين الاستقلال الاقتصادي للمرأة في نيوزيلندا	تحسين مشاركة المرأة في مجال الاستخدام والإيرادات ونوعية التوظيف	المادة ١٠: التعليم تغييرات في نظام التلمذة الصناعية الحديثة. تنفيذ استراتيجية تعليم الإنكليزية للكبار الناطقين بلغات أخرى.
		المادة ١١: العمالة خطة العمل للمساواة في الأجر والعمالة. خطة عمل الوظائف اللائقة.
	تحسين رفاه المرأة الاقتصادي	المادة ١٠: التعليم دعم طلاب مستوى التعليم العالي الثالثي بما في ذلك العمل بقروض طلابية معفاة من الفائدة.
		المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية إسداء المشورة المالية لمساعدة النساء على الادخار من أجل التقاعد.
		المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية إدخال حزمة العمل لصالح الأسرة.
	زيادة نجاح المرأة ولا سيما نساء الماوري في مجال المشاريع التجارية	المادة ١١: العمالة إنشاء الفريق التوجيهي للمرأة في مجال المشاريع التجارية.
	زيادة مشاركة المرأة في أدوار القيادة وصنع القرار بالقطاع الاقتصادي	المادة ٧: الحياة السياسية والعامة دائرة الترشيحات بوزارة شؤون المرأة. سياسات فرص العمل المتكافئة.
		المادة ١١: العمالة خطة عمل المساواة في الأجر والوظيفة.
	تحسين التوازن بين العمل والحياة في نيوزيلندا	المادة ١١: العمالة مشروع التوازن بين العمل والحياة.
مزيد من الموازنة بين العمل والحياة يتحقق في نيوزيلندا	مؤازرة الاقتراحات التي تؤكد على دور العمل غير	المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية

النتائج المنشودة	الأهداف	المواد ذات الصلة (والأمثلة المتصلة بمبادرات خطة العمل)
	المأجور في الاقتصاد	تمديد استقصاء استخدام الوقت وتطوير الحسابات الساتلية لجمع المعلومات بشأن عمل غير مأجور.
	توسيع نطاق الحصول على إجازة والدية مدفوعة	المادة ١١: العمالة توسيع نظام الإجازة الوالدية المدفوعة.
	تحسين سبل الحصول على رعاية الطفل الجيدة بتكاليف متهاودة	المادة ١٠: التعليم زيادة التمويل لأغراض تعليم الطفولة المبكرة.
		المادة ١١: العمال إضفاء زيادات على إعانات رعاية الطفل وإعانات الرعاية خارج المدرسة والترفيه.
تحسين نوعية الحياة لجميع النساء في نيوزيلندا	تحسين سبل الحصول على الخدمات بما في ذلك خدمات الصحة العقلية ولا سيما لنساء الريف والنساء المعاقات والمسنات ونساء الجماعات العرقية	المادة ٣: تنمية المرأة والنهوض بها خدمة الخط الهاتفي اللغوي. تنفيذ استراتيجية التوطين في نيوزيلندا.
		المادة ١٢: الصحة تنفيذ استراتيجية الإعاقة في نيوزيلندا.
		المادة ١٤: المرأة الريفية خدمات الدواخل. إنشاء مؤسسات الصحة الأولية الريفية وتنفيذ خدمات الصحة الريفية الأخرى.
	تقليل حدوث وأثر العنف الموجه ضد المرأة	المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية تي ريتو: استراتيجية منع العنف الأسري في نيوزيلندا والمبادرات ذات الصلة. استراتيجية تقليل الجرائم. خطة العمل لتقليل العنف المجتمعي والعنف الجنسي. خطة العمل لتقليل العنف في أوساط الأسر.

النتائج المنشودة	الأهداف	المواد ذات الصلة (والأمثلة المتصلة بمبادرات خطة العمل)
	تحسين صحة المرأة	المادة ١٢: الصحة استراتيجية الصحة الجنسية والإنجابية. برنامج أوكاتي كاي باييا لتقليل معدلات التدخين بين نساء الماوري. استراتيجية الصحة العقلية. الغذاء الصحي: استراتيجية العمل الصحية لمكافحة البدانة المفرطة.
	زيادة مشاركة المرأة في أدوار القيادة وصنع القرار في القطاعين الصحي والاجتماعي	المادة ٧: الحياة السياسية والعامة دائرة الترشيحات التابعة لوزارة شؤون المرأة . سياسات تكافؤ الفرص في مجال العمالة.
		المادة ١١: العمالة خطة العمل من أجل المساواة في الأجر والوظيفة.